الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة محمد بوضياف - المسيلة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

Université de Mohamed BOUDIAF M'sila
Faculté des sciences économiques, commerciales et science de gestion
Vice-doyen en charge de la post-Graduationet de la Recherche Scientifique et des Relations Extérieures

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الرقم: 2021/ ٩٤٢

المسيلة في: 20 ماي 2021

مستخرج فردي من محضر المجلس العلمي

بناء على اجتماع المجلس العلمي للكلية المنعقد يوم الأربعاء الموافق لـ 2021/03/10 على الساعة الواحدة زوالا بقاعـــــة الاجتماعـــات بالكلـيـــــة

وبناءا على تقارير الخبراء الايجابية للسادة الأساتذة :

- د . محمد رشدي سلطاني جامعة محمد خيضر -بسكرة-

- د .خليلي أحمد جامعة محمد بوضياف -المسيلة

- د . براخلية عبد الغني جامعة محمد بوضياف -المسيلة

تم اعتماد المطبوعة العائدة للأستاذ(ة) : **بوبعاية حسان**

الموسوم بـ" مدخل لعلم الاجتماع" بعدد 142 صفحة

أ.د شريط صلاح الدين

رئيس المجلس العلمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة.
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مطبوعة علمية

لمقياس مدخل لعلم الاجتماع

السنة الأولى – جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير –
- السداسي الأول -

إعداد:
الدكتور: بوبعاية حسان

السنة الجامعية 2020/2019.

فهرس المحتويات:

مقدمة: 03
1- نشأة وتطور علم الاجتماع: 04
1-1- التفكير الاجتماعي لفلاسفة اليونان وارتباط علم الاجتماع بالفلسفة: 04
1-2- الفارابي والتفكير ذي النزعة الفلسفية في القضايا الاجتماعية لدى الفلاسفة المسلمين: 06
1-3- ابن خلدون ونشأة علم العمران البشري: 07
1-4- أوجست كونت وعودة النهج العلمي لعلم الاجتماع: 08
1-5- كارل ماركس: علم المجتمع والدراسة الموضوعية للعلاقات الاجتماعية: 10
1-6- إميل دوركايم؛الدراسة الأكاديمية لعلم الاجتماع الفرنسي على النهج الوضعي الكونتي: 11
1-7- ماركس فيبر: علم الاجتماع ونظرية المعنى في تفسير الفعل الاجتماعي: 13
2- مفهوم علم الاجتماع: 15
2-1- تعريف علم الاجتماع: 15
2-2- المنظور الاجتماعي لعلم الاجتماع: 19
2-3- خصائص العلم: 20
2-4- أهمية العلم وشروطه: 20
2-5- الظاهرة الاجتماعية: 22
2-6- القوانين الاجتماعية: 23
2-7- مجالات علم الاجتماع: 24
3- علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى: 26
3-1- علم الاجتماع وعلم السياسة: 26
3-2- علم الاجتماع وعلم الاقتصاد: 27
3-3- علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا الاجتماعية: 27
3-4- علم الاجتماع وعلم النفس: 28
3-5- علم الاجتماع وعلم التاريخ: 28
4- أهم ميادين علم الاجتماع: 29
4-1- علم اجتماع التنمية: 29
4-2- علم اجتماع التنظيم والعمل: 29
4-3- علم الاجتماع التربوي: 33
4-4- علم اجتماع الجريمة: 34
4-5- علم الاجتماع الحضري: 36
4-6- علم الاجتماع العائلي: 38
4-7- علم اجتماع الاتصال: 41
4-8- علم الاجتماع السياسي: 43

4-9-علم الاجتماع الثقافي: 46
5- المجتمع والجماعة الاجتماعية: 48
5-1- ماهية المجتمع: 48
5-2- ماهية الجماعة الاجتماعية: 53
5-3-تماسك الجماعة : 58
6- العمليات الاجتماعية: 61
6-1- التفاعل الاجتماعي: 61
6-2- الضبط الاجتماعي: 63
6- 3- التكيف الاجتماعي: 71
6-4- التنشئة الاجتماعية: 74
6-5 - التغير الاجتماعي: 88
7- المشكلة الاجتماعية: 93
7-1- ماهية المشكلة الاجتماعية: 93
7-2 - خصائص المشكلة الاجتماعية: 93
7-3- تصنيف المشكلات الاجتماعية: 94
7-4- أسباب المشكلات الاجتماعية: 95
7-5- نظريات تفسير المشكلات الاجتماعية: 97
7-6- كيفية دراسة المشكلات الاجتماعية: 99
7-7- أمثلة المشكلات الاجتماعية: 103
8- النظم الاجتماعية: 112
8-1- تعريف النظام الاجتماعي وخصائصه: 112
8-2- النظم الاجتماعية البارزة في المجتمع: 112
8-3- النظام الاقتصادي: 113
8-4- أنواع النظم الاقتصادية: 115
9- علم الاجتماع الاقتصادي: 125
9-1- التطور التاريخي لعلم الاجتماع الاقتصادي: 125
9-2- تعريف علم الاجتماع الاقتصادي: 126
9-3- المسلمات الأساسية في علم الاجتماع الاقتصادي: 127
9-4- إسهامات المدارس السوسيولوجية المختلفة في علم الاجتماع الاقتصادي: 128
9-5- المداخل الأساسية الأربعة لعلم الاجتماع الاقتصادي الحديث: 133
9-6- التحليل السوسيولوجي للعمليات الاقتصادية: 134
الخاتمة: 137
قائمة المراجع: 139

مقدمة:

يهتم علم الاجتماع بدراسة المجتمع، وما يسود فيه من ظواهر اجتماعية مختلفة، دراسة تعتمد على أسس البحث العلمي، بُغية التوصل إلى قواعد وقوانين عامة ، والتالي فموضوع هذا العلم، هو المجتمع الإنساني، وما تطرحه الجماعات الإنسانية، من ظواهر ومسائل اجتماعية، هي مجال الدراسات الاجتماعية.

كما يقوم علم الاجتماع، بدراسة تلك الجماعات، من حيث هي مجموعة ، من الأفراد إنظم بعضهم إلى بعض بعلاقات اجتماعية أو روابط اجتماعية، تختلف عن الفئات الإحصائية، التي تشير إلى أفراد لا رباط بينهم، فلا يمكن للأفراد أن يشكلوا علاقات اجتماعية، إلا إذا وجد بينهم رباط اجتماعي يربطهم، فهو مثل الخيط الذي يشد العلاقة الاجتماعية، أو الرابطة الاجتماعية كالقرابة مثلا، هي رباط اجتماعي بين أفراد النسب الواحد، بالتعبير الخلدوني، والسلالة الواحدة بالتعبير الانثروبولوجي، يجعلهم يعيشون في علاقات اجتماعية دائمة، مشكلين رابطة اجتماعية قرابية.

وبهذا يعيش الأفراد في علاقات اجتماعية متشابكة، ومختلفة في ما بينها، حيث تؤدي هذه العلاقات إلى ترابطهم واجتماعهم، دون أن يشعروا في جماعات معينة، هذا ما يُعرف بالاجتماع البشري، لأن الفرد لا يمكنه أن يعيش منفردا، بعيدا عن بني جنسه، لاعتباره قاصرا يحتاج للتعاون والتضامن، مع غيره من الأفراد، حسب ما يؤكده كل علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا وعلماء النفس وغيرهم، وما تعرض له كذلك فلاسفة الإغريق، والرومان والعرب، على أن الإنسان حيوان اجتماعي ، وعلى أنه مدني بطبعه، هذا دليل على أن الفرد، لا يمكنه العيش إلا في المجتمع وذلك لغريزة فطرية طبيعية، تدفعه للتجمع ضمانا بقائه، ولتلبية حاجاته الضرورية.

ويرى **ابن خلدون** أنَّ حاجة الإنسان، للغذاء والكساء والمأوى، والدفاع عن النفس، هي التي تدفعه إلى الانتظام، في مجتمع إنساني، فالفرد لا يستطيع أن يسد حاجته للغذاء بمفرده، لأنَّ ذلك يتطلب أعمالاً كثيرة، لا يمكنه أن يقوم بها بمفرده، فلابد من تعاونه مع غيره، يعني هذا أن الفرد يعيش في جماعات منذ ولادته، منها الجماعات القرابية، والمتمثلة في الأسرة -كنواة أولية قرابية- يجد نفسه ينتمي إليها، ومنها الجماعات الأخرى التي يلتحق بها كالجيرة والأصدقاء وغيرها من الروابط الاجتماعية، لهذا ترتبط ظاهرة القرابة كمادة أنثروبولوجية، مع عوامل التوالد البيولوجي بعلاقة معقدة، قوامها الاستمرارية والانقطاع، فهي ليست فقط عبارة عن مجرد روابط طبيعية، بل يمكن أن تطرح من عدة زوايا :عاطفية، معيارية، رمزية.....الخ.

1- نشأة وتطور علم الاجتماع:

استطاع علم الاجتماع أن يقطع شوطا كبيرا وأن يصل إلى مرحلة متقدمة من الدراسة العلمية للمجتمع بفضل مساهمة عدة علماء أفنوا وقتا طويلا ومجهودات جبارة في سبيل بنائه كعلم مستقل له أسسه وقواعده ونظريته الخاصة به. ويعد هذا العمل الذي، نقدمه في حلقات، محاولة متواضعة لإلقاء الضوء على هذا العلم واستقلاله وموضوعه وأسسه، وكذا قضاياه واتجاهاته ومدارسه المختلفة.

ونستهل هذه الحلقات الموجزة بالحديث عن نشأة علم الاجتماع وإسهامات أهم رواده الأوائل في تقدمه بدء من الفلاسفة اليونانيين وصولا إلى ماكس فيبر. ولا يعني توقفنا عند هذا العالم أن هذا الحقل المعرفي قد اكتم عقده ووصل درجة الكمال الذي لا حاجة بعده إلى إسهامات نوعية أخرى مع هذا الرجل. فالسوسيولوجيا لا تزال - في نظرنا- في تطور ونمو مطردين يشهد لهما توالي أجيال جديدة من العلماء في مختلف بقاع العلم والعالم.

قبل أن نتطرق إلى إسهامات رواد السوسيولوجيا الحديثة في إرساء وبناء قواعد علم الاجتماع، نود أن نشير إلى أن هؤلاء العظماء لم ينطلقوا من فراغ؛ وإنما سبقهم إلى التفكير في موضوع هذا العلم مجموعة من الفلاسفة الكبار اليونانيين والإسلاميين. ومن أجل تكوين صورة متكاملة عن تاريخ هذا العلم فقد كان لزاما علينا أن نتناول جذور ميلاد السوسيولوجيا انطلاقا من الأفكار الاجتماعية لهؤلاء الفلاسفة.

1-1- التفكير الاجتماعي لفلاسفة اليونان وارتباط علم الاجتماع بالفلسفة:

لقد نشأ علم الاجتماع كغيره من العلوم أول ما نشأ في خضم النقاش والتأمل الفلسفي في العصر اليوناني، فقبل أن يستقل هذا الميدان المعرفي ويصبح علما قائم الذات له أسسه ومبادئه التي تميزه عن غيره من العلوم بما فيها تلك التي تسمى علوما إنسانية؛ قبل هذا كانت القضايا الاجتماعية موضوعا للتأمل الفلسفي لكبار فلاسفة اليونان أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو طاليس.

إن هذه الحقيقة الصارخة، تفرض على أي دارس لتاريخ تطور هذا العلم أن يتوقف عند هؤلاء الفلاسفة حيث يتعين عليه أن يستعرض فلسفتهم ويتتبع حقائق الحياة الاجتماعية لديهم ويستنبط كيف كانوا ينظرون إلى هذه الطائفة من القضايا الفلسفية ذات الطابع الاجتماعي والتي أصبحت فيما بعد الموضوع الخاص لعلم الاجتماع بمختلف تخصصاته؛ فكثير من المفكرين يرون أن بدأ التأريخ للدراسات الاجتماعية يقترن بدراسة الفلسفة اليونانية باعتبارها أول صورة للتفكير الإنساني المنظم وإن كان هذا يهضم عظمة الفلسفة الشرقية التي هي من الناحية التاريخية أسبق من الفلسفة اليونانية حيث إن بلاد الشرق كانت التربة الخصبة والأصيلة التي نبتت فيها بذور الفلسفة قبل أن تنتقل إلى بلاد اليونان لتنمو وتزدهر.

ولبيان إسهام الفلسفة اليونانية في نشأة وتطور علم الاجتماع يكفي أن نلقي نظرة سريعة على فيلسوفين عظيمين تأثرت بهما مجتمعات غربية وشرقية هما أفلاطون التلميذ النجيب لسقراط والمقدم الحقيقي لفكره، وأرسطو طاليس الذي وإن تأثر بهذين الاثنين إلا أنه استطاع أن يقدم للعالم فلسفة خاصة به:

أ- أفلاطون:

عاش أفلاطون، تلميذ سقراط وأهم فلاسفة اليونان ومؤسس الجامعة الأفلاطونية التي هي أول جامعة في العالم، بين عامي 428 و347 قبل الميلاد. وقد ضمن أهم أفكاره الاجتماعية في كتابه: "الجمهورية" الذي حاول من خلاله أن يقدم تصوره لمدينة فاضلة خالية من كل الشرور والآثام ومتحلية في المقابل بكل الفضائل الإنسانية كما تصورها هو وأستاذه سقراط حيث يرى أنه كي تكون المدينة فاضلة يتعين أن تظلها العدالة والمساواة وتسود فيها الفضيلة وهو ما لا سبيل إلى تحقيقه إلا إذا التزمت كل طبقة من الطبقات الاجتماعية الثلاث بأدوارها وفضائلها.

إن المدينة الفاضلة يجب، بحسب أفلاطون، أن يتولى الحكم فيها الفلاسفة باعتبارهم الأعلم بمواطن الحكمة والفضيلة والأقدر على سياسة الشعب وفق قيم العدالة والمساواة بينما يتعين على طبقة الصناع والفلاحين، وهي الوحيدة المسموح لأفرادها بالتملك وتكوين الأسرة، أن تقوم بوظيفة تأمين المجتمع وضمان حياة طبقتي الحكام والجند اللتين ليس مسموحا لأفرادهما القيام بذلك من أجل ألا تنشغل عن الحكم والدفاع عن المجتمع.

وعموما يمكن تلخيص الآراء الأفلاطونية غير تلك التي أشرنا إليها في النقاط التالية " :كان أفلاطون أول من قال بأن المجتمع مكون من أنظمة متصلة الواحدة بالأخرى. وهذه الأنظمة هي النظام السياسي والأسري والديني والعسكري والاقتصادي. كما أنه يعتقد بأن أي تغيير يطرأ على أحد هذه الأنظمة لا بد أن ينعكس على بقية أنظمة المجتمع. والمجتمع يمكن تشبيهه بالكائن الحيواني الحي من حيث البناء والوظيفة والتحول من نمط إلى نمط آخر.

" وضح أفلاطون العلاقة بين الفرد والدولة بقوله إن رئيس الدولة ينبغي أن يكون خبيرا بالفلسفة ويجب أن يضحي بنفسه من أجل خدمة المجموع. كما قال بأنه لا يمكن تحقيق أهداف المجتمع دون قيام الفرد بالتفاني في خدمة المجموع.

"العدالة لا يمكن أن تتحقق في المجتمع دون اعتماده على مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه؛ إذ أن كل فرد من أفراد الطبقات الثلاث يجب أن يؤدي العمل المؤهل عليه من الناحية الوراثية وعدم التدخل في شؤون الآخرين. كما ينبغي على كل طبقة القيام بعملها الخاص دون تدخلها بمهام ومسؤوليات الطبقات الأخرى.

"الجماعة أهم من الفرد حسب أفلاطون لأن الجماعة تأتي قبل الأفراد لذا ينبغي على الفرد التضحية من أجل تحقيق طموحاتها وأهدافها".

ب- أرسطو:

ولد أرسطو طاليس سنة 384 ق. م . وتوفي عام 323 ق. م . وقد تلقى الفلسفة والحكمة على يد أستاذه أفلاطون غير أن كتاباته اتسمت بالواقعية والوضعية أكثر من أستاذه؛ بل إن هناك من المفكرين من يرى أن آراءه الفلسفية كانت أدق ما احتوته الفلسفة القديمة عموما. أما أهم أفكاره الاجتماعية والتي أورد

أبرزها في كتاب "السياسة" فتتجلى في تأكيده على أن الإنسان مدني بالطبع، وأنه يستحيل أن يعيش بمعزل عن المجتمع، وأن الدولة إنما وجدت لتنظم حياة الناس في المجتمع وتشرف عليهم وتطبق القوانين بغرض تحقيق العدالة والمساواة؛ كما أن أرسطو أقر الأسرة التي نفاها أفلاطون عن طبقتي الحكام والجند بل إنه قد اعتبر الأسرة أول خلية اجتماعية وأول اجتماع تدعو إليه الطبيعة لأن هناك ضرورة أولية تؤدي إلى اجتماع كائنين لا غنى لأحدها عن الآخر، وأن الحياة الإنسانية لا يمكن أن تتحقق على وجه صحيح إلا في الأسرة التي وظيفتها القيام بإشباع الحاجات اليومية عند أفرادها.

وإذا كان أفلاطون قد وضع أسسه للمجتمع الفاضل فإن أرسطو هو الآخر لم يغفل ذلك حيث إنه "ذهب إلى أن المجتمع هو أرقى صور الحياة السياسية. أما المركبات السياسية المترامية الأطراف كالإمبراطورية مثلا، فهي مركبات غير متجانسة يستحيل عليها تحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني وهي توفير سعادة المواطنين. والمجتمع الفاضل بنظره هو المجتمع الذي يستطيع أن يوفر ويجلب السعادة لأبنائه."

إن أهم ما يمكن أن يخلص إليه الباحث وهو يدرس الفكر الاجتماعي لفلاسفة اليونان هو حقيقة أن أرسطو قد استطاع أكثر من غيره أن يدرس أهم المسائل التي درسها علم الاجتماع فيما بعد غير أن ذلك لم يتم بشكل مستقل بل باعتبار هذه الموضوعات مدخلا لنظرية الدولة.

1-2- الفارابي والتفكير ذي النزعة الفلسفية في القضايا الاجتماعية لدى الفلاسفة المسلمين:

في ظل الانفتاح الإسلامي على مختلف الحضارات خاصة الفلسفة اليونانية، برزت في الساحة الفكرية الإسلامية أسماء لامعة استطاعت أن تقدم تصورات للقضية الاجتماعية وإن لم تستطع أن تتخلص من تأثرها البين بالفلسفة. ولعل أهم الأسماء التي لا ينبغي لأي دارس لتاريخ لعلم الاجتماع أن يتجاهله الفيلسوف الفارابي. فمن هو الفارابي هذا؟ وأين يمكن أن نستقي آراءه الاجتماعية؟ وما علاقة هذه الآراء بالفلسفة اليونانية؟ وإلى أي حد استطاع أن ينجح في التوفيق بين الوحي والآراء الفلسفية؟

ولد أبو نصر محمد الفارابي سنة 259 هـ / 862 م في ولاية فاراب في تركستان التي تعلم فيها اللغة التركية والعربية والفارسية، وانتقل إلى بغداد حيث اشتغل بالمنطق والفلسفة والعلوم والاجتماع؛ وأقام في بلاط سيف الدولة في حلب قبل أن ينتقل إلى دمشق حيث وافته المنية هناك سنة 339 هـ/ 950م. وقد لقب الفارابي بالمعلم الثاني من شدة تأثره بأرسطو كما أن آخرين لقبوه بمعلم العرب والمسلمين .

ضمن الفارابي معظم أفكاره الاجتماعية في عدة كتب أبرزها كتابيه "السياسة المدنية" و"آراء أهل المدينة الفاضلة". ويتكون كتاب السياسة المدنية من قسمين أساسيين: الأول فلسفي يتناول مراتب الموجودات الروحية والمادية، والثاني يتناول قضايا الاجتماع السياسية والاجتماعية. أما كتاب "أهل المدينة الفاضلة" فينقسم هو الآخر إلى قسمين أساسيين: الأول يدرس الأساس الفلسفي والمثالي والديني للمدينة الفاضلة أو المجتمع المثالي الذي حدد الفارابي صفاته الأساسية وطبيعته وطريقة الوصول إليه؛ أما القسم الثاني من الكتاب فيتناول موضوع الحاجة إلى الاجتماع البشري.

إن تحليل هذه المؤلفات يقود الباحث إلى نتيجة أساسية هي أن الفارابي لم ينتج تصورات اجتماعية خاصة به، بل إن كل ما قام يمكن أن يوصف بأنه محاولة لإنشاء مدينة فاضلة على غرار مدينة أفلاطون

الذي تأثر به هو وأرسطو كما أنه حاول التوفيق بين هذين الرجلين فيما بينهما، وفي ما بين الفلسفة الاجتماعية اليونانية عموما وبين الآراء الإسلامية، فجانبه الصواب في كثير من محاولاته هاته.

3-1- ابن خلدون ونشأة علم العمران البشري:

بعد قرون من الانتكاسة أصابت التفكير الاجتماعي في الحظيرة الإسلامية، برز إلى الوجود عالم اجتماع مبدع وفيلسوف ومؤرخ وأديب كُتبت له فيما بعد شهرة لم يسبقه إليها في ميدانه أحد اسمه عبد الرحمن محمد بن خلدون المشهور بابن خلدون. وقد ولد عبد الرحمن هذا بتونس سنة عام 732 هـ / 1332م من أسرة يمنية من حضرموت وتولى مناصب سياسية هامة أعلاها الوزارة؛ كما جنت عليه ذات السياسة حتى سجن بسببها وهو ما جعله يسأم العمل السياسي ويعتزله لسبع سنين أمضى أربعا منها في قلعة سلامة حيث كتب مقدمته المشهورة ب "مقدمة ابن خلدون" التي هي في الأصل بمثابة تمهيد لكتابه في التاريخ الموسوم: "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر..." المشهور بـ "تاريخ ابن خلدون". وبعد ذلك رحل إلى القاهرة حيث توفي فيها سنة 808 هـ / 1406م.

" اشتهر ابن خلدون بدراساته الاجتماعية العلمية التي عرض من خلالها حقيقة المجتمع الإنساني وطبيعة الإنسان وعلاقاتها بتكوين الجماعة والنظام الاجتماعي. ودرس العلاقة المتفاعلة بين الفرد والمجتمع بعد أن قارن مقارنة علمية بين الكائن الاجتماعي والكائن الحيواني من ناحية البناء والوظائف والتكامل بين الأجزاء والنمو والتطور. ولم يكتف بدراسة نمو وحركة وتطور المجتمع ورسم قوانين التحول والديناميكية الاجتماعية التي تحكم المسيرة التاريخية للمجتمع بل درس أيضا ثبات واستقرار المجتمع خلال فترة زمنية معينة والعوامل التي تؤثر فيها. كما حلل علاقة المناخ والبيئة الجغرافية بالنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع."

تعد "المقدمة" المرجع الرئيس الذي تناول فيه هذا العالم تصوره ورؤيته لما أسماه "علم العمران البشري"، حيث تحدث عن الدوافع التي دعته للتفكير في تأسيس هذا العلم الذي لم يكن معروفا من قبل، وحدد مقصوده به كما فصل موضوعه وأغراضه، وتوقف عند الأسس التي يرى أنه ينبغي أن تقوم عليها الدراسة العلمية للوقائع التي يدرسها هذا العلم كما توقف عند خصائصها التي تميزها عن غيرها من الوقائع والظاهرات.

يعد ابن خلدون أول من نادى بضرورة إنشاء علم العمران البشري "وهذا العمران يعني لديه الاجتماع الإنساني وظاهراته". ولقد كان دقيقا عند تعريفه لموضوع هذا العلم المستحدث الصنعة، الغريب النزعة والغزير الفائدة حيث قال: "وهذا علم مستقل بنفسه. فإنه ذو موضوع، وهو العمران البشري والاجتماع البشري؛ وذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى". وكان قد أشار إلى أن حقيقة التاريخ الذي هو المدخل لدراسة العمران هي أنه "خبر عن الاجتماع الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وأثر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال."

أما أغراض علم العمران فهي تنقسم إلى "أغراض مباشرة نظرية وتتلخص في ضرورة الكشف عن طبيعة الظواهر الاجتماعية ووظائفها والوقوف على القوانين التي تخضع لها؛ وأغراض عملية غير مباشرة تتحدد في الانتفاع بحقائق الاجتماع وقوانينه في تعليل الأحداث."

أما الدافع الرئيس الذي حذا بابن خلدون لتأسيس هذا العلم فهو ما لاحظه من كون المؤرخين يقعون في أخطاء جسيمة لعدة أسباب أهمها التعصب وعدم تحكيم العقل والمنطق وعدم قياس الغائب على الشاهد والجهل بالقوانين والنواميس التي يسير عليها الكون والقوانين الاجتماعية التي يسير عليها العمران البشري.

ويمكن القول في جميع الأحوال إن ابن خلدون كان أول من حدد بوضوح وطبق بعض المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن يرتكز عليها علم الاجتماع، ومنها:

- إن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين قد لا تكون من الثبات كما هي القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية غير أنه من شأن استيعاب عالم الاجتماع لهذه القوانين أن يمكنه من فهم اتجاه الأحداث من حوله.
- إن تلك القوانين تفعل فعلها في الجماعات ولا تتأثر كثيرا بالأفراد والأحداث المنعزلة .
- إن اكتشاف تلك القوانين لا يمكن أن يتم إلا بعد جمع عدد ضخم من الوقائع والحقائق وملاحظة ما يقترن بها أو يليها من وقائعإن منظومة القوانين الاجتماعية قابلة للتعميم لكن بشكل نسبي.
- إن المجتمعات ليست ساكنة بطبيعتها بل هي خاضعة للتغير والتطور. والعامل الأساس الذي ينوه به ابن خلدون في حدوث هذا التغير هو التّماس والاتصال بين الشعوب والطبقات المختلفة بالإضافة إلى العصبية والتناقض والسلطة السياسية (الناس على دين ملوكهم
- إن هذه القوانين الاجتماعية سوسيولوجية في طابعها وليست نابعة من دوافع بيولوجية أو من عوامل بدنية.

أما المنهج الخلدوني في دراسة الظاهرات والوقائع الاجتماعية فيمكن إجماله في:

- الملاحظة الحسية القائمة على الدراسة التاريخية للظاهرات (جمع المعلومات الأولية من بطون التاريخ.
- الاستنباط العقلي للقوانين التي تحكم هذه الظاهرات.

4-1- أوجست كونت وعودة النهج العلمي لعلم الاجتماع:

بعد وفاة ابن خلدون، تعثر التعاطي مع موضوعات علم الاجتماع بشكل مستقل. فقد عاد تناول القضايا الاجتماعية إلى أحضان الفلسفة وظل هذا الوضع إلى حين مجيء العالم الفرنسي أوجست كونت حيث عاد على يديه من جديد المنهج العلمي لعلم الاجتماع.

ويرجع كثير من الباحثين تأسيس علم الاجتماع إلى أوجست كونت نظرا لكونه أول من نحت مصطلح sociologie ولغياب ما يؤكد تأثر هذا الرجل بابن خلدون من الناحية المعرفية؛ غير أن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها تتجلى في أن ابن خلدون كان السباق تاريخيا إلى تحديد موضوع العلم والمنهج الأنسب لذلك، وهذا ما

جعل بعض المفكرين يرجع تجاهل الغرب لابن خلدون عند التأريخ لعلم الاجتماع إلى النرجسية الغربية التي لا تعير أي اهتمام لما ليس غربي المنشأ وحجتهم في ذلك التجاوز المتعمد لإسهام الفلسفات الشرقية القديمة السابقة للحضارة اليونانية عن التأريخ لكل العلوم.

ولد أوكست كونت (1798- 1857) بمدينة موبيلييه الفرنسية لوالدين كاثوليكيين، والتحق بمدرسة البوليتكنيك التي كانت من أشهر المدارس وأكثرها تميزا وهو في سن السادسة عشرة من عمره. ورغم أن هذه المدرسة لم تكن مهتمة بالعلوم الإنسانية آنذاك إلا أن كونت منذ بداية شبابه كان معنيا ومهتما بمثل هذه الدراسات التي تفوق في مجالاتها وحقولها لا سيما في علم الاجتماع الذي يجزم الغربيون وكثير من الشرقيين أنه الأب المؤسس له.

يعد كونت ابن عصر التنوير الذي جرى على تقليد وتراث فلاسفة التقدم في أواخر القرن الثامن عشر كما أنه قد عاش في ظل أجواء الثورة الفرنسية وما رافقها من تداعيات مما جعله يعيش الأزمات التي واجهت الإمبراطورية الفرنسية في ذلك الوقت. و"بإيجاز عاش كونت فترات مد وجزر، ثورة وثورة مضادة، ديمقراطية وديكتاتورية، وكلها ولا شكت أثرت في فكره وتصوراته للعلم الوليد، موضوعا، وغاية، لكن السؤال سيظل: أين وقف من كل هذا؟ و عن أي جانب أراد أن يعبر ويوظف علمه؟"

لقد كانت رغبة كونت في إصلاح المجتمع الفرنسي المتسم بالاضطراب في ذلك الوقت دافعا دعاه إلى إنشاء علم الاجتماع. "فقد لاحظ الفوضى التي تضرب أطناب مجتمعه، ولما حاول أن يتعرف عن أسباب تلك الفوضى وجدها في الفوضى الفكرية، فالفكر عنده أساس كل صلا ح أو فساد في المجتمع، ورأى أن من أسباب تلك الفوضى أن الباحثين يسلكون منهجين مختلفين في تفسيرهم لكل من الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية، فهم يسلكون منهجا علميا وضعيا للتعرف على حقائق الطبيعة، والكشف عن قوانينها وعلاقاتها، بينما لا يسلكون المنهج نفسه في الظواهر الاجتماعية. وقد وجد كونت أنه لا فائدة في علاج الفكر الفاسد، والقضاء على الفوضى الفكرية إلا إذا خضعت الظواهر الاجتماعية للمنهج العلمي المتبع في الظواهر الطبيعية. وقال إنه سيُنشأ علم الاجتماع الذي سيؤدي هذا الغرض." وهذا الاعتقاد الكونتي يجد تفسيره فيما يسميه قانون الحالات الثلاث فقد توصل إلى أن التفكير الإنساني قد مر من مراحل ثلاث هي اللاهوتية؛ والميتافيزيقية؛ والوضعية: ففي مرحلة التفكير الديني اللاهوتي كان يتم عوز الظاهرات إلى قوى خارجة وساد الاعتقاد أن المجتمع ما هو إلا تعبير عن إرادة الله؛ أما في مرحلة التفكير الفلسفي الميتافيزيقي فإن الناس بدأوا ينظرون إلى المجتمع في إطاره الطبيعي ويفسرون الظواهر في إطار التحليل والتفكير الفلسفي المجرد. أما المرحلة الوضعية التي هي نهاية المطاف ودليل نضج التفكير الإنساني حسب كونت فسمتها الاعتماد على التحليل العلمي الوضعي حيث تنسب الظاهرات بما فيها الاجتماعية إلى القوانين التي تحكمها والأسباب التي تؤثر فيها ويعتقد كونت أنه لفهم ظواهر المجتمع لا بد من توفر شرطين أساسيين هما:

- أن تدرس هذه الظاهرات بعيدا عن الأهواء والمصادفات أي وفق قوانين تسير عليها .
- أن يستطيع الأفراد التعرف على هذه القوانين لكي يفهموا الظواهر وفق ما ترسمه قوانينها من حدود وأوضاع. وهو ما لن يتم ما لم يقم علماء الاجتماع بكشف هذه القوانين.

وينقسم دراسة علم الاجتماع عند كونت إلى قسمين أساسيين هما:

- القسم الأول اسمه الديناميك الاجتماعي؛ حيث يشكل "التقدم" الفكرة المركزية. ويختص بدراسة قوانين الحركة الاجتماعية، والسير الآلي للمجتمعات والكشف عن مدى التقدم التي تحققه الإنسانية في تطورها .
- القسم الثاني اسمه الاستاتيك الاجتماعي وهو يعنى بدراسة المجتمعات في حالة استقرارها وباعتبارها ثابتة في فترة معينة من تاريخها.

وعموما فإن كونت الوضعي التوجه يرى أن الفرد والعائلة والدولة تشكل العناصر الأساسية للمجتمع مع إعطاءه أهمية خاصة للأسرة؛ كما يؤكد على أن لا قيمة للفرد إلا بوجوده وتعاونه مع آخرين وأن المجتمع وحدة حية ومركب معقد أهم مظاهره التعاون والتضامن.

أما المنهج العلمي لكونت فإنه يرتكز على ثلاثة أعمدة هي: الملاحظة كركيزة أساس وضمان لعلمية العلم وقد بالغ في استخدامها؛ والتجربة المبنية على منطق المقارنة بين الظاهرات والمجتمعات ثم التحليل التاريخي كمنهج مكمل.

وعن الغايات الكبرى لعلم الاجتماع الكونتي، يمكن القول أنه وفي إطار التماهي مع الفلسفة الوضعية فإن كونت يؤكد أن العلم يجب أن يستعمل كأداة للمحافظة على النظام الاجتماعي القائم وحمايته في وجه التيارات النقدية التي يراها هدامة وهذا ما تؤكده قولته الشهيرة: "إنك تدرس لكي تضبط ".

وبعد وفاة كونت انحرفت الدراسة في علم اجتماع عن منهجه الذي وضعه وتم إلحاق دراسة القضايا الاجتماعية بعلم الجغرافيا على يد راتزل وبعلم الحياة على يد هربرت سبنسر كما درسه آخرون في نطاق علم النفس وهو ما جنا كثيرا على استقلالية هذا العلم.

1-5- كارل ماركس: علم المجتمع والدراسة الموضوعية للعلاقات الاجتماعية:

يعد الألماني كارل ماركس من أشهر علماء الاجتماع الذين استطاعوا أن يسهموا بقوة في تحول هذا العلم من دراسة أدبية وفلسفية غير دقيقة إلى دراسة علمية موضوعية واضحة المعالم والأسلوب والمنهجية والأهداف؛ فبالرغم من مرور ما يقرب من قرن من الزمان على وفاته لازال فكره يشغل حيزا كبيرا من اهتمام المفكرين والباحثين في أكثر من مجال ولا يخلو مؤلف واحد عن نظرية علم الاجتماع إلا وقف على ما كتب .

ولد ماركس في 5 مايو من العام 1818م في بروسيا ونشأ في أسرة يهودية من سبعة أبناء حيث نشأ على الحرية وحب المعرفة وتأثر بثلاث مؤثرات أساسية لوّنت أفكاره وطروحاته بألوان متميزة جعلته يختلف عن بقية علماء الاجتماع هي :

- الفلسفة الألمانية المثالية ولاسيما فلسفة هيجل ونيتشه.
- الثورة الفرنسية وما صاحبها من أعمال صخب وعنف وقتل واضطراب في بنية المجتمع الفرنسي .
- الاقتصاد السياسي الانجليزي وخاصة اقتصاد ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت وآدم سميث وألفريد مارشال .

أما عن علم الاجتماع، فإننا ننوه بداية إلى ماركس رفض استخدام مصطلح sociologie لما يراه من ارتباط لهذه التسمية بالفلسفة الوضعية والمحافظة لأوجست كونت، ويفضل بالمقابل استعمل مصطلح "علم المجتمع" للدلالة على هذا الفرع المعرفي الذي حدد موضوعه الأساس في دراسة المجتمع الإنساني ككل تاريخي

متغير من خلال دراسة القوانين الاجتماعية لتطور التكوينات الاجتماعية الاقتصادية حيث إنه ركز على دراسة العلاقات الاجتماعية الأساسية خاصة الإنتاجية منها كما درس علاقات الملكية والوجود الاجتماعي فأثار العلاقة بين الوعي والوجود الاجتماعيين حيث أكد على أن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد وعي الناس وليس العكس بمعنى أن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية وعليه فإن"الأصول الرئيسية للتغير الاجتماعي في نظره لا تكمن في ما يحمله الناس من أفكار وقيم، بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المقام الأول في المؤثرات الاقتصادية. والصراعات بين الطبقات هي التي تدفع إلى التطور التاريخي لأنها محرك التاريخ".

إن التصور السوسيولوجي الماركسي يقوم، إذن، على مقولة أساسية مفادها أن المجتمع موجود واقعي يتوقف كيانه على أسلوب الإنتاج وطبيعته التي تسم المجتمع بطابعها وأن لا وجود للإنسان إلا ضمن مجتمع ولا معنى له إلا بالعمل؛ وهذا ما يجعل مفهوم الطبقة الاجتماعية مفهوما أساسيا ومقولة تحليلية مركزية لديه. وتتحدد هذه الطبقة الاجتماعية عن طريق الملكية وعن طريق قوى الإنتاج والتقسيم الاجتماعي كما تتحدد بالأجر والربح والريع ومعرفة الطبقات بتناقض مصالحها. وعموما يمكن تلخيص أهم الإسهامات الماركسية في تطور علم الاجتماع في النقاط التالية:

- التفسير المادي البحت لقضايا المجتمع حيث يعتقد بأن المجتمع يستند على قاعدة اقتصادية بحتة .

üالتأكيد على أن البناء الفوقي للمجتمع من قيم وإيديولوجيا ودين وغيرها يرتكز على القاعدة التحتية للمجتمع وهي قاعدة مادية تتجسد بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية.

- دراسة الطبقات الاجتماعية والتأكيد على أن الانتماء للطبقة يتوقف على العوامل الاقتصادية ومدى الوعي بالتناقض بين مصالح الطبقات المختلفة.

- الصراع بين الطبقات هو العامل الحاسم في التغير الاجتماعي ولهذا يؤكد على أن التاريخ الإنساني ما هو إلا تعبير عن تاريخ الصراعات الطبقية.

أما منهجه العلمي في دراسة المجتمع فيتجلى في ü :المنهج التاريخي المادي (المادية التاريخية) لكشف القوانين العامة والنوعية للتطور الاجتماعي وهذا ما يعتقد ماركس أنه سيمنح علم المجتمع الطابع العلمي .

üالمنهج الجدلي (المادية الجدلية) للتمييز بين الضروري وغيره في الحياة الاجتماعية من جهة، وبين ما هو اجتماعي وما ليس كذلك وهذا ما من شأنه أن يكسب العلم طابعه النوعي.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نؤكد على أن غاية علم المجتمع عند كارل ماركس كانت تتمثل في الكشف القوانين التي تحكم التطور الاجتماعي بهدف توفير أرضية علمية للتنبؤ بالمسار الاجتماعي وما يقتضيه الأمر من تخطيط لتجاوز تناقضاته وسوءاته التي تظهر غالبا في شكل استغلال واغتراب أو أية صورة أخرى لاستلاب الإنسان.

1-6- إميل دوركايم:الدراسة الأكاديمية لعلم الاجتماع الفرنسي على النهج الوضعي الكونتي:

إذا كان كونت قد اشتهر بأنه المؤسس لعلم الاجتماع على الأقل في الأوساط العلمية الغربية، فإن كتابات الكاتب الفرنسي إميل دوركايم تركت أثرا أهم وأبقى على علم الاجتماع الحديث من مؤلفات أستاذه

كونت، ولد إميل دوركايم (1858- 1917) في مدينة أبينال بمقاطعة اللورين في الجنوب الشرقي من فرنسا من أسرة متوسطة الحال. درس في المدارس الفرنسية وبعد تخرجه منها قُبِل في مدرسة المعلمين العليا حيث تخصص في التربية والتعليم؛ وبعد إكماله الدراسة منها سافر إلى ألمانيا حيث درس هناك الاقتصاد والفلكلور والأنتروبولوجيا الحضارية. وعلى الرغم من أن دوركايم استعان بجوانب من أعمال كونت، إلا أنه كان يعتقد أن كثيرا من أراء أسلافه تتسم بالنزعة التأملية والغموض، وأن كونت لم يفلح في تحقيق البرنامج الذي وضعه لإقامة علم الاجتماع على أسس علمية.

لقد كان تأثر دوركايم بأستاذه أوجست كونت تأثرا كبيرا من حيث الفلسفة الوضعية التي انطلقا منها جميعا كما من حيث المنهج ويتبدى هذا بوضوح في تأكيده على أنه علينا دراسة الحياة الاجتماعية بروح موضوعية مثلما يفعل العلماء عند دراستهم للعالم الطبيعي كما يتضح في مماثلته بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية في إطار وظيفي. وكان المبدأ الذي وضعه لعلم الاجتماع: "فلندرس الحقائق والوقائع الاجتماعية باعتبارها أشياء".

إن الهم الفكري الرئيسي لعلم الاجتماع لدى دوركايم هو دراسة الحقائق الاجتماعية. ولعل من أهم ما تميز به البحث السوسيولوجي الدوركايمي اهتمامه بتحديد الظاهرة الاجتماعية وخصائصها بوصفها الموضوع الرئيس لعلم الاجتماع، "وفي هذا حدد لها عددا من الخصائص التي يفيد التركيز فيها في معرفة موقفه من المسألة السوسيولوجية والمسالة المجتمعية؛ فالظاهرة الاجتماعية أولا تلقائية بمعنى أنها موجودة قبل الأفراد وليس هم من يصنعها، وهي ثانيا جبرية وملزمة فليس الفرد حرا في إتباع النظام الاجتماعي أو الخروج عليه... وهي ثالثا عامة بمعنى أنها لا توجد في مكان دون آخر، ورابعا فالظاهرة الاجتماعية خارجية بمعنى أن لها خواص سابقة على الأفراد ومستقلة عنهم بحيث يمكن ملاحظتها منفصلة عن الحياة الفردية بما يمكن من دراستها دراسة موضوعية على أنها أشياء."

ولما كان دوركايم كغيره من رواد علم الاجتماع مهتما بالتغير الاجتماعي فقد أكد على مفهومي التضامن الآلي والتضامن العضوي لتفسير الأواصر التي تشد المجتمع بعضه ببعض وتمنعه من الانزلاق إلى الفوضى حيث إن التضامن الآلي يقوم على التشابه ذلك أن تقسيم العمل ينخفض في المجتمعات التقليدية وتتقوى أواصر الترابط بين أفراد المجتمع استنادا إلى كون أغلبهم يكونون منخرطين في مهن متشابهة وتربط بينهم تجربة مشتركة واعتقادات مشتركة أيضا؛ بينما يقوم التضامن العضوي على التباين والتكامل والاعتماد المتبادل بين الناس والإقرار بأهمية ما يقدمه الآخرون من إسهامات وهذا النوع من التضامن هو السائد في المجتمعات المعاصرة التي تتميز بتوسع تقسيم العمل.

لقد آمن دوركايم من بين ما آمن به بأهمية الوعي الجمعي. وقد أكد، في مخالفة تامة لما أورده ماركس، أن الواقع المادي المجتمعي تابع للوعي الجمعي وليس العكس أي أن وجود قيم مشتركة بين أفراد المجتمع هو العامل الأساسي الذي يحدد الواقع الاجتماعي لهذا المجتمع. ولذلك تراه منزعجا من التطورات المتسارعة التي ميزت المجتمعات الحديث كونها "يمكن أن تسبب في اضطراب أساليب الحياة التقليدية وفي القيم والمعتقدات الدينية وأنماط الحياة اليومية دون أن تطرح بدلا منها قيما جديدة واضحة. وربط دوركايم

بين هذه الأوضاع التفكيكية وبين ظهور حالة الضياع، وهي الإحساس بانعدام الحياة والقنوط الناجم عن الحياة الاجتماعية الحديثة."

ويقوم المنهج السوسيولوجي لدوركايم الذي يؤكد على أهمية تشجيع ما أطلق عليه الفروع الخاصة لعلم الاجتماع على الدعوة لمحاكاة علوم الطبيعة في دراسة الظاهرات الاجتماعية كأشياء وذلك عن طريق الملاحظة والمقارنة والتفسير الوظيفي للظاهرات الاجتماعية. أما وظيفة علم الاجتماع عنده فتتحدد بالأساس في الكشف عن القوانين التي تحكم الظاهرات الاجتماعية بهدف علاج المشكلات الاجتماعية وصولا لتحقيق التضامن الاجتماعي المطلوب وتقسم العمل الوظيفي الفعال وهذا مما يؤكد النزعة النفعية المتجهة صوب تدعيم الأوضاع القائمة في نظرة دوركايم لعلم الاجتماع ووظائفه.

1-7- ماركس فيبر: علم الاجتماع ونظرية المعنى في تفسير الفعل الاجتماعي:

إذا كان علم الاجتماعي الفرنسي مرتبطا بأوجست كونت وإميل دوركايم باعتبار الأول هو المؤسس ولأن الثاني يعد أول من درس العلم أكاديميا وتوسع فيه، فإن ماكس فيبر، وإن لم يحترف علم الاجتماع إلا سنتين قبل وفاته، قد استطاع أن يطبع علم الاجتماع خاصة في ألمانيا رغم ذلك التباين والتناقض في آراءه الذي لا يسع أي باحث إلا أن يستحضره بمجرد أن يذكر اسم الرجل عنده.

ولد ماكس فيبر (1864- 1920) في ايرفيرت في ألمانيا من أسرة بروتستانتية، وهو من أشهر علماء الاجتماع الألمان بل في العالم كله حتى إن دونالد ماك ري الذي أعد عنه كتابا لم يجد وصفا ملائما يطلقه عليه إلا اعتباره حاوي علم الاجتماع ومشعوذه. تعلم في الجامعات الألمانية وحصل على شهادتي الدكتوراه من جامعة برلين هما دكتوراه الفلسفة في موضوع تاريخ الجمعيات التجارية في القرون الوسطى، ودكتوراه هابيل للعلوم في موضوع التاريخ الزراعي الروماني. عمل أستاذا في جامعات عدة وألف عدة مؤلفات في تخصصات عدة من بينها علم الاجتماع حيث صدر له في هذا الحقل المعرفي عدة كتب منها: "نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي"، "التاريخ الاجتماعي في أوربا"، "منهجية العلوم الاجتماعية"، "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، علم اجتماع الدين"، "الاتجاهات الرئيسية في الفكر الاجتماعي" فضلا عن كتاب "الاقتصاد والمجتمع والدين" الذي يحوي معظم التصورات الفيبرية حول علم الاجتماع وقضاياه.

ويعرف فيبر علم الاجتماع على أنه علم يكرس جهوده للوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي وأسبابه ومصاحباته. "فهو يعتقد أن على علم الاجتماع أن يركز على الفعل الاجتماعي لا على البنية الاجتماعية". ويعرف الفعل الاجتماعي بأنه ذلك "المعنى الذاتي الذي يخلعه الأفراد على سلوكم سواء كان هذا المعنى واضحا أو كامنا مواربا. ويعد الفعل اجتماعيا بالقدر الذي يضعه فيه الفاعل سلوك الآخرين في حسبانه توجها وتصرفا".

إن هذا التصور لموضوع العلم ومضمونه جعل ماكس فيبر يعتقد، على عكس ما ذهب إليه ماركس، أن الدوافع والأفكار البشرية هي التي تقف وراء التغير الاجتماعي، وأن بمقدور القيم والمعتقدات أن تساهم في التحولات الاجتماعية وبوسع الفرد أن يتصرف بحرية ويرسم مصيره في المستقبل. كما أنه خالف كل ماركس ودوركايم في قولهما أن للبنى الاجتماعية وجودا مستقلا عن الأفراد وإنما تشكل هذه البنى بفعل تفاعل تبادلي

معقد بين الأفعال. وهذا ما يحتم في نظره على عالم الاجتماع أن يبحث عن المعاني الكامنة وراء هذه الأفعال من خلال استحضار مفهوم النموذج المثال الذي يحيل على اعتقاده بوجود أنماط مثالية في صيغة صور صافية قلما توجد في العالم الواقعي لكن يمكن استخدامها في تحليل وفهم الأفعال الاجتماعية .

لقد كان فيبر ممن تأثروا بالأفكار الماركسية؛ لكن هذا التأثر لم يمنعه من توجيه انتقادات لهذا الفكر خاصة فيما يتعلق بتلك الطروحات المادية التي تبناها ماركس عند تحليله للتفاعل بين قوى المجتمع. فقد رفض المفهوم المادي للتاريخ واعتبر أن للصراع الطبقي أهمية أقل مما رآه ماركس مؤكدا في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" على أن "العوامل الدينية والروحية هي التي تؤثر في الأنشطة الاقتصادية من حيث تحديد مساراتها الإنتاجية ورسم أهدافها وخططها" وليس العكس.

2- مفهوم علم الاجتماع:

2-1- تعريف علم الاجتماع:

يلاحظ الفرد في حياته اليوم ية أن وسائل الإعلام المختلفة تطالعه بأنباء معينة بعض منها ما يتعلق بكوارث طبيعيه وأخرى تتعلق بصراع ومشكلات تحتاج إلى حلول وقسم آخر يتحدث عن قضايا العمل وإضرابات العمال وقسم ثالث يتعرض لاتجاهات مشجعي كرة القدم وكيف تغيرت وأصبحت أكثر عدوانيه كذلك تتناول وسائل الإعلام قضايا اجتماعية كارتفاع معدلات الطلاق والجريمة وانحراف الأحداث وغيرها من القضايا الاجتماعية.

مثل هذه الأحداث إذا صح أن نطلق عليها هذه التسمية هي أحداث عامه تحدث في الحياة اليومية في أي مجتمع من المجتمعات ، ولكن أحيانا يتساءل البعض لماذا أصبح الآن مشجعو كرة القدم أكثر عنفا عما كانوا عليه في الماضي ولماذا يجد بعض الأزواج أن الحياة الزوجية أصبحت لا تطاق فعندما نسأل أنفسنا هذه النوعية من الأسئلة فإننا نسأل سؤالا اجتماعيا ، بمعنى أننا معنيون أو مهتمون بالطريقة التي يسلك أو يتصرف بها الأفراد في المجتمع وتأثير ذلك السلوك على أنفسهم وعلى المجتمع.

إذن يدرس علم الاجتماع سلوك الأفراد بالطريقة العلمية الدقيقة ، وعلماء الاجتماع يدرسون الأساليب التي ينتظم بها المجتمع ، فهم على سبيل المثال يختبرون أو يفحصون الحقائق المتعلقة بالجريمة والسلوك ألانحرافي ويحاولون التوصل إلى أسبابها كذلك يبحثون في الكيفية التي تطور بها النسق الأسري وتأثير الطلاق على أفراد الآسرة وتأثير مراكز القوى على وسائل الإعلام وأنواع المهن المتوفرة في المجتمع ومعايير اختيار المهنة وكيف يزداد أو ينمو السكان والمشكلات الناجمة عن ارتفاع الكثافة السكانية ونوعية المدارس التي تنشأ ووظائفها وكيفية استجابة الطلاب لها من حيث الإقبال عليها والتسرب منها والنجاح وغيرها من الأمور المجتمعية فعلم الاجتماع يبين لنا الدرجة التي تؤثر البيئة التي نعيش فيها على مظاهر سلوكنا في حياتنا اليومية.

فعلى سبيل المثال دعنا نفكر لو أن شخصا ما ولد في قطر نجد أن هذا الشخص قد تعلم من والديه ومدرسيه كيف يتعلم اللغة العربية ويرتدي الملابس العربية المميزة لهذا المجتمع ويأكل بطريقة معينة ويفكر في الحصول على وظيفة أو مهنة قريبة من وظيفة والده أو أصدقائه أو محيطه الاجتماعي ويلعب كرة القدم ويستمع إلى الموسيقى والأغاني التي تنتشر في المجتمع العربي وتميزه وبالطبع يكون مسلما ملتزما بقواعد الدين الإسلامي أي انه شخص ينتمي إلى المجتمع القطري بخصائصه الثقافية والاجتماعية وهو بذلك يختلف عن شخص آخر ولد في مجتمع آخر كاليابان مثلا.

معنى ذلك أن مفهوم المجتمع هو المفهوم أو المصطلح الرئيسي في علم الاجتماع ويشير ببساطة شديدة إلى التنظيمات الاجتماعية التي من خلالها الفرد وباقي أفراد المجتمع يعيشون بطريقة مشتركة في إطار نسق

منظم فالمجتمع والفرد يتفاعلان معا خلال عمليات محدده ، والنتيجة المترتبة على ذلك إلى أن الثقافة الاجتماعية في مجتمع ما يمكن الت نهؤ بها ، ويرجع ذلك إلى أن الثقافة الاجتماعية في انتظام مظاهر سلوك الأفراد في محتواها الاجتماعي واضعين في الاعتبار تأثير الثقافة والنظم الاجتماعية في المجتمع المعني على سلوك الأفراد، وعندما تأخذ بعض الأنماط الثقافية ذات الأهمية شكل العادة والتقليد يطلق عليها النظم الاجتماعية ويهتم علماء الاجتماع بمثل هذه النظم كالأسرة والزواج والعمل والتعليم والنظام السياسي والديني وغيرها . فيبحث علماء الاجتماع في تأثير هذه النظم ووظائفها على الأفراد وعلى المجتمع ككل. فقد يسأل عالم الاجتماع ما نوع النظام التعليمي الموجود في المجتمع لماذا يتفوق بعض الطلاب في المدارس وآخرون لا يتفوقون وما هي الوظائف التي يؤدي إليها النظام التعليمي وغيرها من التساؤلات التي تبحث عن إجابة تفسيرية.

وعلى هذا الأساس لا يمكن للفرد أن يكون كائنا اجتماعيا ما لم يكن يعيش في مجتمع أو وسط اجتماعي وعلى اتصال مستمر ببقية أفراد المجتمع بحيث يندمج في محيطهم ويتفاعل معهم بصورة إيجابية فنحن نتعلم تقبل تقاليد المجتمع بحيث يندمج في محيطهم ويتفاعل معهم بصورة ايجابية. فنحن نتعلم تقبل تقاليد المجتمع وعاداته ونتصرف من خلال معاييره وقيمه ، وهذه الأمور يتعلمها كل فرد من خلال ما يطلق عليه علماء الاجتماع وسائل أو قنوات الضبط الاجتماعي والتي تتضمن الأسرة التي ترشد وتدرب الطفل في سنوات عمره الأولى على أساليب السلوك المقبولة في مجتمعه وفي مختلف المواقف الاجتماعية كما انها تعتبر مصدرا أساسيا للشعور بالأمن والحنان والحب.

والمدرسة التي لا تقتصر وظيفتها على تقديم المعارف وأساليب التعلم ليصبح الفرد قادرا على الحصول على عمل يؤمن معيشته فحسب ولكنها أيضا تعزز الحاجة إلى أشكال متعددة من السلوك الاجتماعي مثل تعلم الانتظام على المواعيد وتقبل المبادئ الأساسية للتنظيمات الاجتماعية والديمقراطية والاهتمام بالعمل وغيرها.

والمسجد حيث ينمي في الفرد الوازع الديني والإشباع الروحي ويعلم الفرد قواعد الالتزام والشعور بالآخرين والتوحد معهم والالتزام الأخلاقي والمحافظة تعلى أداء الشعائر الدينية.

كذلك فان الأفراد يخضعون لجزاءات القانون السائد في المجتمع. لكن في الوقت ذاته فان سلوك الأفراد يتأثر إلى حد ما بضغوط الرأي العام. فيفضل الأفراد التصرف بالأسلوب المقبول لدى باقي أفراد المجتمع خشية منهم فلا يشعر الفرد بالراحة إذا كان يوصم بأنه مخالف وحتى لا يتعرض الفرد لانتقادات الآخرين فانه يفضل أن يمتثل لأنماط سلوكهم المقبولة أو المتفق عليها ويكون مختلف الجماعات مثل جماعة الأصدقاء الفرق الطلاب في الصف الواحد معايير سلوكية خاصة وهي تلك الأساليب الشائعة والمقبولة بين جميع الأعضاء والتي يطيعها الجميع إذا ما أرادوا أن يكونوا متكاملين مع باقي أعضاء الفريق هل نستطيع اقتراح أية معايير عامه لجماعة معينة أنت عضو فيها.

فهذا يؤكد انه دون تفاعل إنساني مستمر لا يمكن أن يطلق علينا ذوي صفة إنسانية بالمعنى الذي نستخدم فيه القدرات الإنسانية العادية في المخاطبة والتفكير والاعتماد على النفس وغيرها. فقد أظهرت بعض الحالات التي يعيش فيها الفرد في عزلة أن لا ينمو اجتماعيا ، فقد بينت حالة طفلتين في الولايات المتحدة الأميركية عام 1938م عندما عزلا عن البيئة التي كانتا تعيشا فيها وهما في سن السادسة على عدم قدرتهم على التفاعل والتعامل مع الآخرين، فإحدى الطفلتين تربت في حضن صماء بكماء لم تستطع هي أن تتفاعل مع الآخرين والأخرى كانت لام متخلفة عقليا مما أدى إلى أن هاتين الطفلتين لم تحصلا على التنشئة الاجتماعية السليمة والذي اضعف قدرتهما على التفاعل مع الآخرين أو الاعتماد على نفسيهما بسبب تلك العزلة.

فيؤثر المجتمع الذي نولد فيه بدرجة كبيرة على أساليب سلوكنا من خلال تمثلنا لمستويات ثقافته وتقاليده وبطبيعة الحال تختلف الثقافة الاجتماعية باختلاف المجتمعات ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن ندعي أن ثقافة أفضل من أخرى ولكن نستطيع القول أن كل ثقافة تختلف عن ثقافة أخرى، وهنا نلاحظ أحيانا أن المهاجرين ينتقدون عندما لا يتمثلون ثقافة المجتمع الذي هاجروا إليه ويبدو واضحا في هذه الحالة صعوبة نبذ أو التخلي عن القيم التقليدية والاتجاهات وأنماط السلوك التي تربوا ونشئوا عليها وتبني أنماط جديدة بدلا عنها.

ويظهر في هذا الصدد تأثير أسرة الفرد عليه فالخلفية الأسرية تحدد لنا نمط شخصياتنا ومعتقداتنا وأهدافنا في الحياة حاول أن تفكر في كيفية تأثير البيئة الاجتماعية على طفل في الصين أو الهند أو غانا فعلم الاجتماع يبين لنا الأساليب التي تتشكل فيها اتجاهاتنا وأفكارنا ومعتقداتنا على أساس أننا ولدنا في مجتمع معين وفي أسرة معينة وفي زمن معين.

فعلى سبيل المثال إذا ولد طفل لدى أسرة عامل غير ماهر في مدينة صناعية فالطفل حتما سينشأ لديه اتجاه معين نحو الحياة بصفة عامه على خلاف طفل أخر ولد لأسرة ثرية تعيش في مدينة كبرى لأب متعلم لديه مهنة مرموقة.

وهذا ينقلنا إلى موضوع آخر يهتم به عالم الاجتماع وهو الحقائق العلمية ، فالحقائق تستدعي في الدرجة الأولى إثباتها لأنها معلومات مؤكدة لحالة ما ويمكن أن يتفق عليها الشخص الذي قام بالتحقق منها ، ففي علم الاجتماع يتم التوصل إلى الحقيقة العلمية من خلال البحث العلمي المنظم ، في حين أن وجهات النظر أو الآراء تتكون من دون الرجوع إلى الحقيقة ولكن الاجتماعيين يقبلون الآراء ووجهات النظر التي تستند إلى حقائق علمية.

ونلاحظ أيضا أن علم الاجتماع قد كون له مجموعة من المفاهيم وهذا الأمر ينطبق على جميع العلوم المختلفة التي تتناول قضايا أو موضوعات خاصة بها بأسلوب علمي مميز خاص وبهذا فان مفاهيم العم يستخدمها دارسوها بصورة مفهومه واضحة لكل دارس دون لبس أو خلط لذلك يصبح ضروريا للدارس أن

يفهم مفاهيم علمه ويستخدمها قدر الإمكان في مواقعها المختلفة بمعناها وتعريفاتها العلمية المتفق عليها حتى تصبح بمرور الوقت جزءا من حصيلته اللغوية الفنية.

كما أن علم الاجتماع علم يستخدم الكثير من الإحصاءات والبيانات الرقمية لتدلل على النتائج التي يصل إليها فبالتالي يسهل الإلمام بالحقائق الدقيقة والبيانات وعلى الدارس استرجاعها واستخدامها بالصورة الملائمة والموقع المناسب في المناقشات المخلفة.

وبما أن علماء الاجتماع يسعون إلى اختبار أو فحص علمي وتحليل مظاهر الحياة الاجتماعية فإنهم في ذلك يعملون على الحصول أو التوصل إلى معلومات مؤكدة تفسر ظاهرة اجتماعية محددة هذه المعرفة لابد أن تكون خاضعة للتجريب وإعادة التجريب أو الملاحظة والبحث الاستكشافي الخاضع للتحليل الإحصائي الدقيق ومن ثم فان الباحث الاجتماعي لا يدعي أمه يرى ذلك الأمر كمقولة أن أبناء العمال غير المهرة اقل تحصيلا دراسيا وإنما يخضع ذلك للدراسة العلمية الدقيقة المستندة على جمع البيانات وتحليلها ثم ا لوصول إلى النتائج العملية التي تفسر تلك العلاقة أو تؤكدها أو تنفيها، ففي هذه الحالة يصل الباحث الاجتماعي إلى دراسة البناء الطبقي في المجتمع عن طريق إجراء المقارنة العلمية بين أبناء العمال المهرة والغير مهرة ثم يحد بناء على ذلك ما إذا كان ضعف التحصيل الدراسي مرتبط فعلا بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للأب أم غير ذلك من العوامل والأسباب فإذا اعتقد الباحث نظريا أن سبب التفوق بمهنة الأب فهنا يقوم بتصميم أداة قد تكون استبيانا يتم من خلاله فحص هذا الفرض النظري والتأكد منه.

ونضيف إلى ما سبق لنؤكد ان علم الاجتماع هو الدراسة العلمية لمظاهر أو جوانب الحياة الاجتماعية للفرد فهو كم من المعرفة تكون من خلال تراكم استخدام المنهج العلمي في دراسة أبنية ومكونات الحياة الاجتماعية أي انه تنظيم وترتيب للتفاعل البشري وبمعنى آخر فان علماء الاجتماع يدرسون سلوك الأفراد في مح تواه الجمعي.

فلا يوجد إنسان منعزل بذاته ولكنه وغيره من الأفراد يتعاملون معا في حدود الجماعات الاجتماعية. ويولد كل إنسان أو فرد داخل جماعة ويقضي بقية حياته في علاقات اجتماعية منمطة فكل عمليه يقوم بها الفرد كشراء قارب أو اختيار شريك حياة أو شراء ملابس جديدة ترتبط كثيرا بتوقعات الآخرين منه فردود أفعالنا ومظاهر سلوكنا ما هي إلا نتيجة لتوقعات أفراد المجتمع الآخرين منا من جهة ونتيجة التفاعل الاجتماعي من بيننا وبينهم من جهة أخرى ويتوقع كل فرد منا سلوكا معينا من أقاربه وأصدقائه وحتى من أولئك الأفراد الذين نلتقي بهم عبر الشارع وأيضا نعرف جيدا إن جميع أولئك الأفراد يتوقعون سلوكا معينا في كل موقف إذن حياة الجماعة يمكن أن نطلق عليها نمطية أو منمطة فإذا حاول الإنسان فهم وتفسير أفعال الآخرين فهو يحتاج إلى تكريس وقت طويل لدراسة الإشكال التي تنظم بها الجماعات وظائفها وتؤديها هذا النوع من دراسة الحياة الاجتماعية هو محور علم الاجتماع.

ويمكننا أن نشير إلى التعريفات المختلفة لعلم الاجتماع والتي سنلاحظ أنها لا تختلف في المحتوى والدلالة وإنما في ترتيب الموضوعات حسب اهتمام عالم الاجتماع فيعرف أليكس أنكلز علم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس بناء ووظيفة النظم الاجتماعية أي نظم الفعل التي تتصف بالثبات النسبي والتي يشترك فيها مجموعه من الناس سواء كانت صغيره أو كبيره أما سوركين فيرى أن علم الاجتماع هو ذلك المفهوم الذي يشير إلى جميع المعلومات الخاصة بالتشابه بين مختلف الجماعات الإنسانية وكذلك عرفه بأنه العلم الذي يدرس الثقافة الاجتماعية كما عرفه أيضا بأن علم الاجتماع هو دراسة الخصائص العامة المشتركة بين جميع أنواع المظاهر الاجتماعية والعلاقة بين هذه الأنواع وكذلك العلاقة بين الظواهر الاجتماعية والغير اجتماعيه أما رايت ميلز فعرفه بان العلم الذي يدرس البناء الاجتماعي للمجتمع والعلاقات المتبادلة بين أجزائه وما يطرأ على ذلك من تغير ويرى جونسون بأنه العلم الذي يدرس الجماعة من حيث نماذج تنظيمها الدا خلي والعمليات التي تميل إلى استمرار أو تغيير هذه الصورة التنظيمية للعلاقات الاجتماعية أما جورج ليندبرج فيعرف علم الاجتماع بأنه علم المجتمع في حين أن ماكيفر يرى انه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية وإذا نظرنا إلى هذه التعريفات وعشرات التعريفات الأخرى سنجد أنها تختلف باختلاف معرفيها ومدارسهم الا أنها تتناول قضايا أساسية نوجزها في انه احد العلوم الإنسانية الذي يدرس المجتمع وظواهره وبناءه يبحث العلاقات بين الأفراد والجماعات بصوره علميه تحليليه انه يحاول المقارنة بين الظواهر والحقائق الاجتماعية حتى يتمكن من أن يقيس أشكال التغير في المجتمع مع التركيز على ثقافته

2-2- المنظور الاجتماعي لعلم الاجتماع:

يركز المنظور الاجتماعي على حقيقة أساسية وهي أن سلوك الفرد هو سلوك اجتماعي فلا يعيش الأفراد بمعزل عن بعض وكل منهم يبحث في إيجاد حلول للمشكلات اليومية التي يواجهها كما يشترك الأفراد في أساليب حياة عامه تنمط وتنظم وجودها داخل الجماعة بمعنى أن الأفراد يعيشون بشكل جماعي أو بصورة فرديه حسب الموقف الاجتماعي وعلى هذا فانه ينظر إلى كل ظاهره اجتماعيه من عدة أبعاد ولكن ما نراه في الظاهرة يعتمد بالدرجة الأولى على تصورنا لها فالأساس المنطقي للبعد الاجتماعي السوسيولوجي والأساس المنطقي لكل العلوم الاجتماعية هو ما ينطلق من سلوك الأفراد باعتباره المحصلة أو النتيجة لمواقف اجتماعيه معينه فنجد أن هناك فروقا بين حياة الطبقة الارستقراطية والطبقة الفقيرة كذلك نجد اختلافا بين شكل أو طبيعة حياة ساكني المدن الكبرى وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية كما أن التنظيم في المدن الكبرى يختلف عن التنظيم الاجتماعي في المدن الصغرى وأيضا فان البناء داخل السجن يؤدي إلى نمط سلوكي يختلف عن النمط السلوكي لفرد يعيش في مجتمع محلي إذن فعلم الاجتماع هو ذلك العلم الذي يدرس المجال أو العالم الاجتماعي وكيف ينتظم هذا العالم وكيف يتغير وكيف يختلف من فتره زمنيه إلى فتره أخرى ومن مكان إلى مكان وكيف يستمر على شكل معين وكيف يتداخل وكيف ينفصل

.

2-3- خصائص العلم:

هناك ثلاثة خصائص أساسية تميز العلم وهي التجريب الامبيريقي وهو النظرية والتحقق منها أو التثبت منها فالامبيريقيةة هي طريقة أو أسلوب الوصول إلى المعرفة من خلال الملاحظة والتجريب فالمنهج الصادق للحصول على المعرفة يتحقق من خلال الحواس الخمس فعلماء الاجتماع حين يصفون همهمات الناس في المسرح أو صراخ المشجعين في ملعب كرة القدم فإنهم يقومون بملاحظة ما يفعله الناس في المواقف المختلفة وما يدعون أنهم يفعلونه في نفس الموقف أي أن العالم السوسيولوجي هنا يستخدم حواسه لجمع بيانات أو معلومات عن سلوك الجماعات في مواقف مختلفة وهو بعد ذلك يستخدم طرق مختلفة لجمع البيانات من اجل مساعدته لتأكيد ما أملته عليه حواسه فالترمومتر لا يشعر بالحرا رة والمسطرة لا تقيس المسافة والسماعة الطبية لا تسمع ضربات أو نبضات القلب ، ولكن كل هذه الأجهزة أدوات تساعد حواس الإنسان لتحديد الشيء فالعين والأذن التي يستخدمها الفرد هي التي جعلت هذه الأجهزة تسجل البيانات العلمية الدقيقة التي من خلالها يستطيع أن يشخص الحالة وهنا علينا ألا نخلط بين المنهج والأداة فالاستبيان ما هو إلا أداة يستخدمها علماء الاجتماع في الحصول على البيانات المطلوبة لدراسة الظاهرة فالأداة هي وسيلة جمع البيانات أما المنهج فهو أسلوب شامل لجمع المعارف والتحقق منها والخاصية الثانية للعلم هي بناء النظرية ويتحقق المنهج الدقيق في تنظيم المعرفة من خلال استخدام المبدأ السببي فنحن نقوم بتنظير المعارف من خلال ربط كل معرفة بأخرى تربط الحقيقة بحقيقة أخرى وهذه العملية هي ما نسميها ببناء النظرية، فالنظرية العلمية هي مجموعة من الافتراضات المترابط ة سببا أو منطقيا استنادا إلى معارف ومسلمات أولية تم الوصول إليها عن طريق التجريب فالحقائق العملي ة تكتسب مصداقيتها من خلال ارتباطها بحقائق أخرى فيكتسب الفرد أثناء حياته كثير من المعلومات التي ترتبط بالحقائق التي نعرفها ويقوم العقل البشري بتنظيم هذه الحقائق في مجموعات مترابطة أما الخاصية الثالثة للعلم فتتمثل في أن المعلومات العلمية قابله للتحقق من صدقها ويتم ذلك من خلال منهج اختبار المعلومات عن طريق الوصول إلى النتائج المحققة من خلال الملاحظة المنظمة وهذا قد يحتاج إلى وقت طويل أحيانا مما يعني أن العلماء أحيانا يتفقون على نوعية المعلومات التي حصلوا عليها ولكنهم قد لا يتفقون على دلالتها أو معناها.

2-4- أهمية العلم وشروطه:

تظهر أهمية المنهج العلمي في موضوعيته فيقوم العالم بعزل أرائه واتجاهاته إثناء عملية الملاحظة وحتى وان تأثر في اختيار قضيه البحث إلا أن هذا لا يعني أن يؤثر ذلك على عملية إجراء الدراسة العلمية وملاحظة الظواهر والقيم الاجتماعية والمعايير بصوره بعيده عن ذاته وعن نوعية تفكيره ولهذا فانه يستخدم المنهج العلمي حتى يتمكن من إقصاء البعد الذاتي عما يلاحظه أو يقوم بدراسته بمعنى آخر فانه يكون موضوعيا أي انه غير متحيز ومحايد وعقلاني وفي عالم المعرفة العلمية نجد أن الحقيقة الأساسية تتمثل في أن هذه المعرفة العلمية هي صادقه إلى حين فلا توجد نظريه مقدسه أو حقيقة مطلقه غير قابله للبحث والتقصي

والتحقق منها وباعتبار أن العلم حقل متغير من المعارف الناتجة عن الاكتشافات الجديدة المتغيرة فانه يترتب على ذلك أننا نضيف إلى المعرفة العلمية يوما بعد يوم وصفة الإضافة تعطي المعرفة الصفة التراكمية وحتى يكون العلم مستقلا لابد من توافر شروط أربعة أساسية وهي أن يكون العلم مجموعه متميز ة من المفاهيم وجود طائفة متميزة من الظواهر الاجتماعي ة تشكل موضوعيا يدرسه ويبحث فيه العلم ان تخضع هذه الظواهر لمنهج علمي محدد الوصول إلى طائفة من القوانين العلمية من خلال استخدام المنهج العلمي وستناول كل شرط بالتفصيل على النحو التالي:

مفاهيم علم الاجتماع يبدو من الأهمية بما كان قبل أن نتناول مفاهيم علم الاجتماع الأساسية ان نبين ما هو المقصود بالمفهوم concept وما أهمية المفاهيم لكل علم من العلوم

فالمفهوم عبارة عن مصطلح يشير إلى فكرة أساسية مجرده ومن ثم يعرف معجم علم الاجتماع المفهوم باعتباره أراء أو معتقدات حول شيء معين ويمكن تعريفه بالاسم الذي يطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد أو الذي يطلق على الصنف نفسه واصطلاح الفكر ة أو المفهوم في علم الاجتماع هو اصطلاح تجريدي لا يمكن اعتباره النظرية الاجتماعية ذاتها هو جزء مهم منها طالما أنها تتكون من مجموعه أفكار مترابطة ترابطا منطقيا وجدليا وقد اهتم علماء الاجتماع بالمفهوم اهتماما خاصا إلى درجة أن بعضهم أكد على أن العلم يشتمل على مفاهيم ترتبط به وتعبر بالدرجة الأولى عن أمور مرتبطة به لذلك اهتم معظم المنظرين في مجال علم الاجتماع بإدخال المفهومات ضمن عرضهم لنظرياتهم وقد أكد بوتومور على فكرة المفهومات باعتبار أن علم الاجتماع توصل إلى مجموعه من المفهومات الأساسية التي تمت صياغتها خلال تاريخه النظري والامبيريقي مما حدا بالبعض إلى أفراد مؤلفات خاصة بها وقد حدد بوتومور بعض المفهومات الأساسية كمفهوم البناء الاجتماعي والنظام الاجتماعي والوظيفة والجماعات الأولية والطبقة الاجتماعية والمركز والحراك والبيروقراطية والإيديولوجية والمجتمع المحلي والرابطة والتي يستخدمها علماء الاجتماع وبعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية وتشكل أدوات أساسية لتنظيم الفكر وإجراء البحوث وتحليلها والملاحظ أن جزءا كبيرا من تدريس علم الاجتماع يركز على تلقين الدارسين هذه المفاهيم وكيفية استخدام المصطلحات بصوره ملائمة في مجال البحث في علم الاجتماع ويرى بوتومور أن علم الاجتماع استطاع خلال مراحل نموه التوصل إلى نتائج محدده في مجال صياغة المفهومات على المستوى النظري والعلمي لذلك يرى أنها أولا تحقق التمييز بين فئات الظواهر وتلفت النظر لظواهر اجتماعيه لم تنل اهتماما كافيا وعلى هذا الأساس فان أهمية المفهومات تبدو في انها وصف موجز ومختصر للظاهرة من جانب ومن جانب أخر أدوات للتحليلات اللاحقة ومع أن صياغة المفهومات مرت بتاريخ طويل من البلور ة والتطوير والتعديل حتى وصلت إلى مستوى الإجماع بين علماء الاجتماع إلا انه مازالت غير مرضيه لعدة أسباب يبدو بعض منها على النحو الأتي:

برغم تعريف الكثير من مصطلحات علم الاجتماع إلا انه مازالت هناك بعض المفاهيم المحورية التي لم تكتشف بعد والتي لاشك انه سيكون لها دور محوري في بناء نظريه منظمه شامله مازال علماء الاجتماع

يستخدمون بعض المفاهيم بمعاني مختلفة لم يتم إقامة رابطه تفسيريه بين تلك المفاهيم العديدة او حتى وصفيه ولعل سوء الفهم في استخدام المفاهيم يعتبر مصدرا أساسيا لتلك الصعوبة.

2-5- الظاهرة الاجتماعيةة:

يعد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم أكثر العلماء اهتماما بدراسة الظاهرة الاجتماعية بناء على أسس منهجي ة محدده وتمثل هذا الاهتمام في مؤلفه الشهير قواعد المنهج في علم الاجتماع فقد عرف دوركايم الظاهرة الاجتماعية بأنها ضرب من السلوك والتفكير والشعور الموجود خارج الفرد وذلك بحكم ما زودت به من قوه وإلزام تفرض نفسها على الفرد والملاحظ أن هذه الحقائق الاجتماعية وان كانت قهرية إلا أن الفرد لا يشعر بقهرها أو إلزامها طالما أن انه تم الاتفاق عليها داخل المجتمع فمثلا ينشأ الطفل على احترام الكبار وطاعتهم ومن ثم فان عملية التنشئة الاجتماعية هذه تجعل كثيرا من أنماط سلوك الطفل والعادات والتقاليد ملزمه دون أن يشعر بها الإنسان فهو يطبع عليها بصفتها الاجتماعية ولذلك فان دوركايم حدد خصائص الظاهرة الاجتماعية في الجوانب الآتية تتميز الظاهرة الاجتماعية بصفة العموميه بمعنى انها تنشر في المجتمع وربما في مختلف المجتمعات البشرية وتتكرر في مظاهر حياة أفراد الجماعات

تتميز الظاهر الاجتماعية بأنها خارجية أي لها تجسيداتها الخارجية نتيجة لأنها تتخذ لها صورا حسية خاصة بها وتصبح ظواهر طبيعيه مختلفة عن الظواهر الفردية التي تتشكل بها وصفة الخارجية تأكيد لما يراه دوركايم أن الظاهرة ليست من صنع الأفراد ولكنها من صنع الجماعة وتمارس من قبل الأفراد بحكم الضغوط التي تفرضها على الأفراد، الظواهر الاجتماعية عبارة عن قوالب وأساليب وأوضاع للعمل الإنساني فيسير عليها الأفراد في مختلف شئونهم المتعلقة بالأسرة والمعاملات الاقتصادية والأوضاع السياسيةة والطقوس الدينية والمعايير الأخلاقية التي تفرضها على الأفراد، تمتاز الظواهر الاجتماعية بموضوعيتها وشيئيتها فالشيئ ة تعني أنها خارجية عن ذواتنا وتجسيداتها الفرديةة كما يراها دوركايم.

تمتاز الظاهرة الاجتماعية بأنها مزوده بصفتي الجبر والإلزام والجبر أو القسر يتمثل فيما نطلق عليه بالضغط الاجتماعي صفه أخرى للظواهر ألاجتماعيه تتمثل في أنها تاريخيه فكل ظاهره تمثل في فتره تاريخي ة من حياة المجتمع وهذه الظواهر هي ماد ة التراث التاريخي وما ينطوي عليه هذا التراث من أعراف وعادات وتقاليد تنتقل من جيل إلى جيل آخر.

تمتاز الظواهر الاجتماعية بأنها مترابطة يؤثر بعضها في بعض ويفسر بعضها البعض الأخر فهي لا تعمل منفردة ولا يمكن دراستها منعزلة، والظاهرة الاجتماعية نسبيه فهي تخضع لأثر الزمان والمكان ولا تثبت على شكل واحد كبعض الظواهر الطبيعية مثل شكل الأسرة الذي اختلاف باختلاف المجتمعات البشرية والأزمنة هذه هي أهم خصائص الظواهر الاجتماعية التي مكنت علم الاجتماع من أن يكون له مجال خاص للدراسة فهنا نجد أن هذا العلم حقق لنفسه الشرط الثاني من شروط العلم.

المنهج العلمي يعتبر علم الاجتماع علما حديث النشأة وحتى نستطيع فهم الجوانب التي يغطيها وماذا يفعل العلماء الاجتماعيون لابد لنا أن نحدد ما هو المقصود بالعلم فالعلم هو مجموعه المعارف ولكن هذا التعريف ليس بكاف لأنه لا يفرق بين ما هو علمي وما هو ير علمي فمثلا الأدب الانجليزي والفلسفة والفن كلها معارف ولكنها لا تعتبر علوما وحتى نحدد أنفسنا في تعريف أكثر دقه نجد أن علماء الاجتماع على سبيل المثال يقومون بإجراء بعض الدراسات على سلوك الجماعات الصغيرة في بيئة معمليه محكمه ولكن المعارف العلمية لا تتكون من خلال تراكم المعارف العلمية فحسب مثال ما يحدث عند ملاحظه بعض الظواهر الطبيعية كظاهرة المد والجزر فكل المعارف التي نتوصل إليها ما هي إلا ناتجة عن إتباع الباحث لمنهج معين لرصد الظاهرة فالمنهج الذي يتبع في الوصول إلى المعرفة هو الذي يحدد لنا طبيعتها العلمية وعلى هذا الأساس فان المعارف التي نتوصل إليها من خلال ما نطلق عليه بالمنهج العلمي تسمى بالمعارف العلمية فالأفراد الذين يستخدمون المنهج للإضافة المعرفية نطلق عليهم بالمعارف العلمية ومجموعة المعارف المتراكمة من خلال استخدام هذا المنهج نسميها علما.

وقد تمكن علم الاجتماع من أن يتخذ له منهجا تخضع له الظواهر في دراستها فكان المنهج التاريخي الذي بدأ به علم الاجتماع في أول ظهوره وبفضل هذا المنهج التاريخي أمكن الوصول إلى طائفة من القوانين الاجتماعية وبعدد ذلك استعان علماء الاجتماع بالمنهج التجريبي والمنهج الإحصائي والمنهج المقارن وغيرها من المناهج في دراستهم للظواهر الاجتماعية وهنا حقق علم الاجتماع الشرط الثالث لخصائص العلم.

2-6- القوانين الاجتماعية:

لقد استطاع علماء الاجتماع التوصل إلى كثير من القوانين الاجتماعية حتى وان جاءت هذه المرحلة متأخرة بعض الشيء ، فابتداء بابن خلدون الذي رأى أن الظواهر الاجتماعية لا تقل شأنا عن ظواهر العلوم الأخرى من حيث خضوعها لقوانين ثابتة ضرورية، ثم تبعه أوجست كونت في دعوته إلى الدراسة الوضعية للمجتمع والكشف عن قوانين ،ه وذلك ردا على إنكار بعض العلماء خضوع الظواهر المجتمعية للقانون فيرى أولئك العلماء أن الظاهرة الاجتماعية لا تخضع لمبدأ الجبر ولعملية التجريب بسبب تغيرها المستمر وتعقدها إضافة إلى أنها تتأثر بالإنسان وميوله وعواطفه ومن ثم ف إن الظاهرة لا تخضع لفكره القانون العلمي ويرى علماء الاجتماع أن تلك المقولات مردود عليها فبينت نتائج العلم الاجتماعي أن الظواهر الاجتماعية تخضع للجبرية الشاملة وبما أنها تخضع للجبرية فهي إذن تخضع لقوانين ثابتة وضرورية ومن ناحية قضيه التجريب فان علماء الاجتماع يرتكزون على الحوادث الماضية عبر التاريخ واعتبار التاريخ بمثابة معمل للتجارب الاجتماعية وتصبح الأزمات الاجتماعية والثورات وغيرها مت الحوادث بمثابة تجارب اجتماعيه ولكن يجب الإشارة والتأكيد أن هناك بعض المفروقات بين القوانين العلمية والقوانين الاجتماعي ة يتمثل بعض منها في الأتي:

تعالج قوانين العلوم الطبيعية حقائق تصدق في كل زمان ومكان لكن قوانين الاجتماع تتميز بنسبيتها ومحدوديةٍ نطاقها.

يصعب معالجه مشكلات وقضايا الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية بنفس ألدقه التي تعالج بها مسائل المادة العلمية بسبب تداخل الظواهر الاجتماعية تمتاز قوانين العلوم الطبيعي ة بالدقة نسبيةٍ لأنه تم التوصل إليها منذ عهد غير قريب إضافة إلى خضوعها إلى التجريب والتعديل المستمرين في حين أن القوانين الاجتماعية قوانين حديثه النشأة ومازال بعض منها في طور التكوين وبهذه الصورة يتبين أن القوانين الاجتماعية تتسم بشيء من المرونة وهذه الخاصية لا تقلل من قيمتها وكل هذه الخصائص تؤكد على شروط العلم المستقل المتوفرة في علم الاجتماع.

2-7- مجالات علم الاجتماع:

لقد حدد عالم الاجتماع الأمريكي يتم سوروكين الاختلاف بين المجالات العامة التي يركز عليها علم الاجتماع وباقي العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حيث أن عالم الاجتماع يبحث بالدرجة الأولى عن العناصر الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد سواء كانوا أفرادا في اسر أو في جماعة سياسية أو في موقف اقتصادي فالعالم الاجتماعي يبحث عن أنماط التفاعل في حد ذاتها في المواقف الاجتماعية المختلفة أي أن علماء الاجتماع يبحثون عن أوجه التشابه بين الأفراد في الجماعات بغض النظر عن انتماءاتهم.

فهنا يرى سوروكين أن لكل طائفة من الظواهر الاجتماعية سواء كانت اقتصادية أو دينية أو سياسية علم خاص بها ولذلك تظهر الحاجة إلى وجود علم معني بالخصائص المشتركة والعامة والمنتشرة بين جميع أنماط الظواهر الاجتماعية وذلك لأنه لا يوجد علم اجتماعي يستطيع بمفرده أن يؤدي العمليتين معا بصورة جيدة سليمة فيناقش الناس إذا ما كان الجانب الاقتصادي من الوجود الإنساني هو الذي يحدد الأفكار الأخلاقية الدينية كما يؤكد كارل ماركس أما أن الأفكار وبخاصة الأفكار الدينية هي التي تؤثر في النسق الاقتصادي كما يذهب ماكس فيبر إلى أن العلاقة المتبادلة أكثر تركيبا وتعقيدا مما يذهب إليه كل منهما فعالم الاقتصاد أو دارس الأخلاق الدينية وتاريخها لا يستطيع الإجابة على هذا التساؤل، ويدخل في مجال علم ينهض فوق مستوى تقسيم الظواهر الاجتماعية إلى طوائف فرعية وهذا العلم هو علم الاجتماع.

فيوضح سوروكين هذه القضية حين يؤكد على أن التفاعل الاجتماعي بين الناس يحدث في كل المجالات الاجتماعية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو دينية أو قانونية وعلم الاجتماع يدرس ما هو عام ومشترك في كل هذه المجالات ووضحها على النحو الأتي: المجال الاقتصادي ، المجال السياسي ، المجال الديني والمجال القانوني، بمعنى أن علم الاجتماع يدرس الظواهر الاقتصادية أو السياسية أو القانونية أو الدينية لا من حيث كونها سياسية أو اقتصادية أو دينية أو قانونية ولكن من حيث كونها ظواهر اجتماعية.

وخلاصة القول أن علم الاجتماع علم حديث النشأة يهتم بدراسة النظم والعلاقات والظواهر الاجتماعية والأفكار الاجتماعية دراسة علمية تحليلية يمكن من خلالها فهم طبيعة المجتمع والتنبؤ بظواهره من اجل الوصول إلى القوانين التي تحكمه فهو العلم الذي يدرس الجوانب التالية:

- يدرس علم الاجتماع النظم الاجتماعية المختلفة وعلاقتها ببعض فيدرس النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام الأسري والنظام الديني والنظام التربوي فعلم الاجتماع يعتبر المجتمع كلا يتألف من مجموعة من النظم التي تؤسس كيانه ويبني عليها الوجود المجتمعي.

- يدرس علم الاجتماع أيضا العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين النظم فأوجست كونت يركز على نسق الأفكار وماكس فيبر يركز على نسق القيم في حين أن كارل ماركس يركز على نظام الإنتاج الذي يشكل البناء التحتي من المجتمع الذي يترتب عليه جميع التغيرات في البناء العلوي المتمثل في الأفكار والنظم والأنساق الاجتماعية

- يهتم علم الاجتماع بدراسة الأفكار الاجتماعية للتعرف على جميع أشكال العلاقات التي تدخل في تشكيل البناء الاجتماعي.

3- علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى:

نقصد بالعلوم الاجتماعية مجموعة المعارف التي تراكمت وتكونت من خلال استخدام المنهج العلمي الذي يتناول أشكال ومحتوى التفاعل والمشاركة بين أفراد المجتمع فصفة التفاعل والمشاركة من الخصائص التي تضفي على حياة الجماعة الصفة الاجتماعية.

فجميع الأفراد اجتماعيون وحتى يستمر وجود الفرد لابد له من التفاعل مع باقي أفراد المجتمع في البيئة الاجتماعية والتي تختلف بالضرورة عن البيئة الفيزيقية التي لا تظهر أثارها واضحة على الأفراد لذلك يكرس العلماء الاجتماعيون دراساتهم على احد مظاهر البيئة الاجتماعية للتعرف على آثارها على أفراد المجتمع فمثلا علماء السياسة يعنون بدراسة التفاعل بين الأفراد الذي يؤدي إلى خلق النظام في المجتمع باستخدام المنهج العلمي في حين أن الاقتصاديين يجمعون المعلومات عما يحدث في مجالات الإنتاج وتوزيع السلع بين الأفراد أما علماء الانتروبولوجيا الثقافية فهم يبحثون في العلاقة بين سلوك الأفراد والجوانب الاقتصادية والسياسية والدينية في تجمع معين وأيضا يعقدون مقارنات بين سلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمعات المختلفة.

وهناك بعض العلماء الاجتماعيين الذين يهتمون بالظواهر الاجتماعية الفريدة في المجتمعات من خلال الملاحظة وتسجيل المعلومات وتفسير أنماط التفاعل المختلفة والمؤرخون يدرسون على سبيل المثال الأسباب المؤدية إلى الثورات مثل الثورة الفرنسية والخصائص المتفردة لهذه الثورة ولكن مجال علم الاجتماع يختلف عن مجال التاريخ فهو لا يركز على تفرد الأحداث التي يقوم بها الأفراد لكن يهتم بأوجه التشابه في الأبنية الاجتماعية وتكرار ظهور أنماط الفعل الاجتماعي وستتناول العلاقة بين علم الاجتماع وبعض العلوم الاجتماعية على النحو التالي:

3-1- علم الاجتماع وعلم السياسة:

تظهر العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة من خلال اهتمام بعض علماء السياسة بتحليل الظواهر السياسية في ضوء العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع واستخدام أولئك العلماء مفاهيم المجتمع المدني والبناء الاجتماعي والنسق الاجتماعي كأدوات تصويرية يمكن من خلالها تفسير وتحليل الحياة السياسية وظواهرها المختلفة.

فيتناول علم السياسة قضايا التنظيم الحكومي على مختلف المستويات القومية والاقليمية والمحلية كما يقوم بمقارنة الأنظمة المختلفة والقانون الدستوري والعمليات التشريعية ودور السلطة التنفيذية والعلاقات الدولية والسياسية أما علماء الاجتماع فإنهم يدرسون النظام السياسي باعتباره نظاما قائما بذاته من جهة وأيضا يدرسون العلاقات المتبادلة بين النظام السياسي وغيره من النظم والأنساق الاجتماعية وتأثير كل منها على الأخر من جهة ثانيه.

فعالم الاجتماع يتناول قضايا علم السياسة من منظور اجتماعي فهو يهتم بالسلوك الانتخابي والاتجاهات السياسية والانتماء للأحزاب والتنظيمات السياسية وعمليات اتخاذ القرار وغيرها.

3-2- علم الاجتماع وعلم الاقتصاد:

يهتم علم الاقتصاد بدراسة أساليب التي يعتمد عليها الأفراد والحكومات في تدبير حاجاتهم الأساسية ويعني بعض علماء الاقتصاد أو بعض الاقتصاديين بالجانب النظري من خلال وضع تصورات افتراضية عن العلاقات الاقتصادية كما يبينوا الكيفية التي يرتبط بها العرض والطلب ودورهما في تحديد أسعار السلع إضافة إلى دراسة النظام النقدي وما يرتبط به من معدل فائدة ودوره نقود وكمية النقد المتداول وغيرها من العمليات الاقتصادية وهذه التصورات الافتراضية تشابه إلى حد كبير التصورات النظرية لبعض علماء الاجتماع الذين ركزوا على النظرية وحاولوا من خلالها صياغة نماذج نظرية عن العلاقات الاجتماعية.

وبما أن فهم الجانب الاقتصادي المجرد لا يساعد على الفهم الكامل للحياة الاقتصادية في المجتمع بسبب التشابك والتداخل وتساند الظواهر الاجتماعية من الناحية الوظيفية فكان لابد لعلم الاجتماع أن يتناول هذا الجانب فقد بين دوركايم في كتابه تقسيم العمل في المجتمع أسس الحياة الاجتماعية في المجتمعات الغربية في ضوء العوامل الاقتصادية ومن جانب أخر أدرك علماء الاقتصاد أهمية العوامل الاجتماعية فقاموا بدراسة العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية في الوقت الذي اهتم علم الاجتماع بدراسة التأثير المتبادل بين النظام الاقتصادي والنظم الاجتماعية الأخرى وكذلك تحديد العلاقة بين النظم الاقتصادية وبين القيم والعادات ومعايير السلوك في المجتمع فعلى سبيل المثال يهتم العالم الاقتصادي بمشكلة الأجور من حيث تأثيرها الاقتصادي في حين أن عالم الاجتماع يهتم بتأثير الأجور على مدى الكفاية الانتاجية وعلى المستوى الاقتصادي للأفراد وتأثير كل ذلك على البناء الطبقي في المجتمع.

3-3- علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا الاجتماعية:

إن الانثروبولوجيا تعني علم الإنسان أما الانثروبولوجيا الاجتماعية فتركز على دراسة الجانب الاجتماعي لحياة ذلك الإنسان فالانثروبولوجي يحرص على دراسة الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية من خلال تساندها الوظيفي فعندما يدرس الانثروبولوجي إحدى القبائل مثلا فاه يقوم بملاحظة مساكن القبيلة والأدوات المستخدمة في الحياة اليومية بما فيها أنواع الأسلحة المستخدمة ويدرس أيضا نظام العائلة والقرابة والنظام الاقتصادي والمعتقدات والطقوس الدينية واللغة والسحر وأنماط ووسائل الضبط الاجتماعي وغيرها أي انه يدرس ثقافة القبيلة بصفة عامة إضافة الى دراسة الجماعات التي تتكون منها القبيلة والمراكز والأدوار فيه وغيرها من جوانب البناء الاجتماعي.

ومن ثم فان الفرق بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية كان ممثلا في طرق جمع البيانات فالدراسات الانثروبولوجية التقليدية اعتمدت على الملاحظة بالمشاركة بالدرجة الأولى وعلى الإخباريين وعلى

الطريقة الجينولوجية في تسجيل حياة الأفراد أما الدراسات السوسيولوجية فاعتمدت على وسائل أخرى في جمع البيانات أكثر تحديثا ودقة كالاستبيان والمقابلة والبيانات الإحصائية في دراسة تلك المجتمعات.

3-4- علم الاجتماع وعلم النفس:

يتناول علم النفس السلوك الفردي بصفة عامه في جوانبه الثلاثة الوجدانية والإدراكية والنزوعية أي في السلوك والدوافع والميول والتفكير والإحساس والذكاء والغرائز، فيبحث علم النفس من الناحية الوجدانية حالات السرور والحزن والألم والقلق ومن الناحية العقلية يتناول التذكر والتخيل والتفكير والانتباه والذكاء والدوافع أما من الناحية النزوعية فهو يبحث في أنواع السلوك الذي يسلكه الفرد عندما يقوم بالتوافق والتوازن مع محيطه أو بيئته، فعلم النفس يوفر للباحث في علم الاجتماع معلومات أساسية عن الفرد من خلال وضعه داخل جماعة وعن شخصيته كما أن علم الاجتماع يقدم للمختص في علم النفس المعلومات الأساسية عن الجماعات والمؤسسات والتنظيمات التي يشترك فيها الفرد وتؤثر على نسق قيمه واتجاهات ومعايير سلوكه.

ويعد علم النفس الاجتماعي من فروع علم النفس ذات صلة وثيقة بعلم الاجتماع لأنه يركز على علاقة الفرد بالآخرين وقد اهتم العالم الفرنسي جبرييل تارد بإثبات أن المحاكاة هي العملية الاجتماعية الأساسية أما اميل دوركايم فقد اهتم بصياغة نظريه الضمير الجمعي وهو في نظره حقيقة تنتج عن اتحاد الضمائر الفردية ولكنها تمتاز بصفات لا توجد في العناصر المكونة لها.

كما يتناول علم النفس الاجتماعي تأثير العوامل الاجتماعية على تكوين الشخصية وتركز على الدراسات المقارنة لتكوين الشخصية وبنائها في المجتمعات المختلفة كما يسعى علماء النفس الاجتماعي إلى اكتشاف أثار التربية والمحيط الأسري في تشكيل الدوافع والاتجاهات.

3-5- علم الاجتماع وعلم التاريخ:

يعتبر التاريخ تسجيلا لأحداث الماضي الحافل بالأنواع المختلفة للنشاط الإنساني وحتى يتمكن عالم الاجتماع من التعرف على الحقائق والأحداث الاجتماعية وتطورها عبر الزمان وانتقالها من مجتمع إلى آخر باختلاف الحقب الزمنية لابد له من الرجوع إلى التاريخ ليدعم إغراضه من السجلات التاريخية المتنوعة والمداخل التاريخية المختلفة فعلم الاجتماع يستفيد من البيانات والوقائع التاريخية في كشفه عن العلاقات القائمة بين الأحداث التي وقعت في الماضي والتي دونها ورصد لها علماء التاريخ في فترة زمنية معينة بهدف الوصول إلى تفسير وتعميم للحوادث المتشابهة أو المتكررة فهنا يمكن للعالم الاجتماعي الرجوع إلى التاريخ لمعرفة أصل الظواهر الاجتماعية والنظم الاجتماعية وتطورها وتغيرها البنائي والوظيفي عبر الزمان والمكان.

4- أهم ميادين علم الاجتماع:

4-1- علم اجتماع التنمية:

أ- نشأته: نشأ علم اجتماع التنمية كاستجابة للتغيرات المفاجئة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، تحديدا في ستينات القرن العشرين، ثم تطور ونما التخصص في غربي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك كرد فعل إزاء فشل الكثير من الدراسات المتخصصة في السياسات التنموية، والتي كانت تقتصر على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية للمجتمع، حيث أن مسألة تحسين المستوى المعيشي والوصول بالمجتمعات إلى درجة الرفاه الاجتماعي كلها أفكار سيطرت على عدد من المفكرين الغربيين، بسبب الآثار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، من زيادة في السكان وارتفاع معدلات البطالة، وغيرها، ما وجه البحث السوسيولوجي إلى الاهتمام بما يحدث في المجتمعات الغربية، وما ساعد على ذلك التطور الحاصل في تقنيات البحث العلمي وخاصة دراسات المسح الاجتماعي، بما توفره من بيانات إحصائية، حول تخلف الشؤون الداخلية للمجتمع وخاصة تلك المتعلقة بالنمو والتنمية.

وتعتبر إسهامات كبار العلماء، أمثال "كارل ماركس"، "دوركايم" و"ماكس فبر" بمثابة القاعدة النظرية التي رسمت الطريق لغيرهم من علماء اجتماع التنمية من بعدهم، كونها شكلت في جانب منها تصورا نظريا وإمبريقيا لعملية التغير الاجتماعي، والتطور التاريخي للمجتمعات البشرية، وبالتالي تصورا لآليات حدوث التنمية الاجتماعية بطريقة غير مباشرة، فظهرت العديد من المحاولات التنظيرية في الغرب، تناقش قضايا التقدم والتخلف، من منطلقات أيديولوجية متباينة، بحسب الاختلافات الموجودة في المدارس النظرية السوسيولوجية العامة.

ب- م وضوعه: إن علم اجتماع التنمية، هو أحد الفروع الحديثة النشأة من علم الاجتماع العام، يضطلع بدراسة الظاهرة التنموية بما تتضمنه من قضايا، التخلف والتقدم وغيرها، مستخدما مفاهيم ونظريات ومناهج علم الاجتماع العام.

وانطلاقا من مجال اهتمامه (التنمية) فإن هذه الأخيرة، تعني عملية تغيير واع، يحدث في المجتمع، من خلال المشاركة بين جهود الحكومة والمواطنين، بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وفي كل المجالات الحياتية، ويكون ذلك وفق خطة مرسومة، وللتنمية عدة جوانب، سياسية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية.

4-2- علم اجتماع التنظيم والعمل:

أ- نشأته: ظهر علم الاجتماع التنظيم والعمل كعلم مستقل في بداية القرن العشرين وذلك بعد انتشار معالم الثورة الصناعية وظهور التصنيع، التي بدأت في انجلترا وانتقلت إلى دول أوروبا الغربية كألمانيا وفرنسا ثم كافة أرجاء العالم كأمريكا الوسطى والشمالية وأوروبا الغربية والشرقية والأقطار الأسيوية والإفريقية.

فالثورة الصناعية في هذه الأصقاع من العالم غيرت مهن وأنماط المعيشة وأساليب الحياة للمجتمعات التي دخلت فيها فحسب بل غيرت أيضا تركيب سكانها وتوزيعهم الجغرافي والمهني والاجتماعي.

حيث تزايدت أهمية الأنشطة الصناعية مقابل الأنشطة الزراعية، ففي عام 1851 كانت نسبة السكان الذين يشتغلون بأعمال الزراعة والصيد في بريطانيا 22% ثم انخفضت هذه النسبة إلى 8% عام 1911، 5% عام 1951 وهي الآن 4%.

ونتيجة لما أحدثته هذه الثورة من تطورات وتقدم وازدهار، اعتمدت الصناعة على الموارد المادية من طاقة وآلات وتطبيق الأساليب التكنولوجية في الصناعة ورأس المال، وارتفاع نسبة الإنفاق على البحوث العلمية والمواد البشرية ومنح فرص أوسع للعمالة أمام القوى العاملة الماهرة على وجه الخصوص. وأمام الإداريين الذين يقومون بأمر الصناعة وتنظيم عملية الاستفادة منها من أجل تحقيق الإنتاج الصناعي، وذلك كله من خلال ظهور المصنع كوسيلة حديثة في تنظيم الاستفادة من عناصر الإنتاج الصناعي المادية والبشرية.

من خلال هذه التحولات نتجت مشكلات إنسانية وأمراض اجتماعية أخلت بالنظام الاجتماعي وعرقلت عملية تكييف الإنسان لمجتمعه الحديث كان لابد من ظهور علم جديد يدرس الأسباب الإنسانية والحضارية لعمليات التصنيع ويدرس في ذات الوقت النتائج التي تتمخض عنها ظاهرة الصناعة والتصنيع ومدى تأثيرها على بنى ومؤسسات المجتمع وهذا العلم الجديد الذي يتخصص في هذا النمط من الدراسة هو علم الاجتماع التنظيم والعمل.

فعلى هذا النحو أخذت دراسات علم الاجتماع التنظيم والعمل تسير بخطى ثابتة وسريعة عام 1940 وخاصة بعد أن اتجه الباحثون إلى الدراسة السوسيولوجيا داخل المصنع، ففي عام 1946 ألف (ولبرت مور) كتابا بعنوان المجتمع الصناعي والنظم الاجتماعية، وفي نفس السنة ظهر كتاب (وليم هوايت) بعنوان الصناعة والمجتمع.

وفي الوقت الحاضر نجد أن علم الاجتماع التنظيم والعمل قد أصبح يدرس في الجامعات في كثير من أقطار العالم، ومن الأمثلة على ذلك نذكر الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، مصر والجزائر.

ب- تعريفه: إن تعريفات علم الاجتماع التنظيم والعمل متعددة سوف نتطرق لبعض منها:

لقد عرفه سميث **Smith** بأنه "دراسة العلاقات الاجتماعية داخل المصنع والمنظمات إلى جانب دراسة التأثير المتبادل بينها وبين المجتمع المحلي".

وجاء في قاموس علم الاجتماع الذي أعده ميتشل **Mitchell** أنه "تحليل للنظم الصناعية والتنظيمات، وللعلاقات فيما بينها وكذلك للعلاقات بين الظواهر الصناعية والنظم في المجتمع الأكبر".

أما تعريف شالس سبولدينج **Spaulding** فيعتبره "دراسة للتنظيم الاجتماعي للمصنع والمتجر أو لأي مهنة أخرى، وللتفاعلات بين من يشغلون الأدوار داخله، وللعلاقات التي تربط بين أدوارهم في العمل وبين غيرها من جوانب حياتهم".

وفي تعريف آخر قدمه جيسبرت **Gisbert** هو "العلم الذي يدرس العوامل الاجتماعية والتفاعلية ويهتم بالعلاقات الإنسانية والصناعية، وبالتنظيم الرسمي أو الغير الرسمي، وفريق العمل، والاتصال ...إلخ.

بينما نجد في المقابل كل من ميشيل سيرينا **M.Cerenia** الذي يعرف علم الاجتماع التنظيم والعمل بأنه هو ذلك العلم الذي يدرس الجوانب الاجتماعية للمشروع الصناعي باعتباره جزءا في الاقتصاد القومي، ونسقا اجتماعيا اقتصاديا له بناؤه الداخلي، ويؤدي وظائف اقتصادية واجتماعية، ويلعب دورا في تغيير البناء الاجتماعي الأكبر.

أما بالنسبة كولبينسكا **Kulpnska** وتوبرا **Topera** فيعرفانه على أنه: "هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الطبقة العاملة وظروف حياتها وعلاقاتها بالتغيرات التي تعتري بناؤها ودورها في النسق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وعلاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى، ومشاركتها في الإدارة هذا فضلا عن الأثر الاجتماعية للتصنيع".

وخلاصة لكل التعريفات السابقة يمكننا القول بأن علم الاجتماع التنظيم والعمل هو فرع من فروع علم الاجتماع العام يدرس العلاقة المتفاعلة بين الصناعة والمجتمع، أي يدرس الأسباب الاجتماعية والحضارية التي تكمن خلف ظاهرة الصناعة والتصنيع، ويدرس الآثار الاجتماعية التي تتركها الصناعة والتصنيع على الإنسان في البناء الاجتماعي.

ج- أهدافه:

- يهدف علم الاجتماع تنظيم وعمل في الوقت الحاضر إلى تثبيت حدوده العلمية والمنهجية بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى وبينه وبين فروع وتخصصات علم الاجتماع. كما يهدف إلى تطوير طرقه المنهجية التي تمكنه من جمع وتصنيف وتنظير حقائقه ومعلوماته بحيث تزداد فرضياته ونظرياته وقوانينه الكونية التي تساعده على تفسير وتحليل ظواهره العلمية.

- يهتم علم الاجتماع تنظيم وعمل بمقارنة النظم والتراكيب الرسمية وغير الرسمية في المصنع من حيث أسباب وجودها وأهميتها ودورها في أداء العمل الصناعي. فالنظم الرسمية في المصنع تكونها الإدارة والنظم غير الرسمية يكونها العمال.

- يدرس علم الاجتماع تنظيم وعمل طبيعة الممارسات السلوكية التي يقوم بها عمال وإداريو المصانع.

- يهتم علم الاجتماع تنظيم وعمل بدراسة وتحليل أجواء المشاريع الصناعية من حيث سيطرة الروح التعاونية أو العدائية عليها.

- يهدف علم الاجتماع تنظيم وعمل إلى دراسة النظم البيروقراطية في المصانع من ناحية قوانينها وهيكلها البنيوي ووظائفها وشروط ظهورها وديمومتها وفوائدها ومضارها.

- يهدف علم الاجتماع تنظيم وعمل إلى دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها الصناعة على النظم والمؤسسات الاجتماعية كالعائلة والقرابة والزواج والثقافة والتربية والتعليم أنشطة الفراغ والترويح، القيم والمقاييس الاجتماعية، البناء الطبقي والانتقال الاجتماعي، التوازن السكاني والصفات الديموغرافية للمجتمع، الصفات الحضارية المادية وغير المادية، فعندما تؤثر الصناعة على هذه النظم الاجتماعية والحضارة فإنها تتغير من شكل لآخر، وهذا ما يؤدي بالمجتمع إلى التغيير والتطور.

- يهدف علم الاجتماع تنظيم وعمل إلى دراسة المشكلات الاجتماعية والنفسية والحضارية التي تجابه العامل في المصنع كمشكلات العلاقة الصناعية انخفاض إنتاجية العامل، تدني نوعية الإنتاج ...، ويهدف أيضا إلى دراسة أسباب ومظاهر آثار المشكلات الاجتماعية الناجمة عن تصنيع المجتمعات كمشكلة الجريمة وجنوح الأحداث والانتحار وتناول المخدرات والطلاق وتفكك الأسرة وتحلل العلاقات الاجتماعية ويحاول في نفس الوقت علاج هذه المشكلات والوقاية منها.

د- مجالاته: هناك اختلاف حول تحديد مجال اهتمام هذا العلم حيث نجد أن (ميلر وفورم) أجمعا أن هناك مشاكل سوسيولوجية كبرى تسود اليوم علم الاجتماع تنظيم وعمل هي التي تكون مجال اهتمام في نظرهم يتمثل في:

- أثر التصنيع في المجتمع وخاصة في مكوناته من مجتمعات محلية وتنظيمات عمل أخرى، على أن الاهتمام بهته المشكلة يؤدي إلى دراسة المراحل المتباينة التي تمر بها عملية التصنيع في المجتمعات ذات النظم وأبنية القيم المختلفة.
- عملية التوافق بين التنظيم الرسمي مع تحديده الرشيد للمسؤوليات والأهداف، وبين التنظيم غير الرسمي للعاملين وحاجاتهم الفردية والجماعية.
- عملية التوفيق بين الحاجات الشخصية للعاملين ومصالحهم، وبين متطلبات مواقف العمل الرسمية في التنظيم ومنها التوافق الذي تتطلبه عملية الحراك المهني للعاملين بين مستويات المكانة المختلفة في تنظيم العمل.
- العمليات التنظيمية التي تدعم الروح المعنوية والإنتاجية فكرة وفكرة فريق العمل مثال: تطبيق فلسفات وأساليب القيادة التي تهدف إلى التنسيق بين أوجه النشاط على نحو رشيد، وتدفع في نفس الوقت العاملين وتلزمهم على المشاركة في أهداف التنظيم.

ويرى كولينسا وتوبرا مجالات اهتمام علم الاجتماع تنظيم وعمل فيما يلي:

- البناء الطبقي للعاملين في المصنع والصراع بين الطبقات والتغيرات في هذا البناء.

- الهجرة الجماعية للسكان الريفيين إلى المدن.
- التغير في الاتجاهات نحو العمل والمشروع الصناعي.
- ظاهرة التفكك المترتبة على التغير الصناعي.
- المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية داخل المشروع الصناعي.
- خواص النسق الاجتماعي للمشروع الصناعي الذي تملكه الدولة والمشاكل الاجتماعية المترتبة على عمليات التأميم.
- عمليات اتخاذ القرار.

3-4- علم الاجتماع التربوي:

أ- نشأته: علم الاجتماع التربوي ميدان من ميادين علم الاجتماع، يهتم بدراسة الظاهرة التربوية والتنشئة الاجتماعية، ودراسة المشكلات التربوية، دراسة علمية وصفية وتحليلية بغرض فهم هذه الظاهرة الاجتماعية ومشكلاتها من حيث نشأتها وتطورها وأدائها لوظيفتها، بحيث يعمل علم الاجتماع التربوي على متابعة الآثار الاجتماعية على الواقع التربوي من خلال دراسة الطرق التربوية المطبقة في المنازل والمدارس التي تهدف إلى معرفة مدى التوافق بين أسس التربية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

وتعود الأبحاث الأولى حول علم الاجتماع التربوي إلى أواخر القرن التاسع عشر للميلاد، والتي عمل على وضعها مجموعة من الفلاسفة وعلماء الاجتماع، ومن أشهرهم "ماكس فبر"، الذي قام بتأليف كتاب حول التطورات الاجتماعية في المجتمع، كما قام "إميل دوركايم" بوضع مجموعة من المؤلفات حول علم الاجتماع التربوي وفي عام 1963، صدر أول كتاب بعنوان علم الاجتماع التربوي، والذي يحتوي على أفكار علماء الاجتماع السابقين وعلى مجموعة من الدراسات المستحدثة التي اعتمدت على تطوير الدراسات السابقة في مجال علم الاجتماع التربوي، والتي أدت إلى صدور العديد من الكتب والمؤلفات حول علم الاجتماع التربوي بين 1971 و1974، وفي نهاية القرن العشرين، أصبح علم الاجتماع التربوي من العلوم والتخصصات المهمة، ومن أهم الموضوعات الخاصة به، تأثير التربية على المجتمع، وتأثر التربية بالمؤثرات الخاصة بالمجتمع.

ب- موضوعه: علم الاجتماع التربوي، علم سلوكي يدرس الإنسان في علاقته بغيره، وعليه فهو إطار تربوي هدفه تكوين معارف، أو ثقافة أو تدريب، سواء كانت هذه العلاقة بين التلاميذ أو بين التلميذ والمعلم أو بين المعلمين فيما بينهم، أو بينهم وبين باقي العاملين في المؤسسات التربوية، وحتى بين كل الأطر التربوية والمؤسسات المجتمعية الأخرى.

وعموما يمكن تلخيص أهم الموضوعات التي يضطلع علم الاجتماع التربوي بدراستها فيما يلي:

- تحديد المضمون النظري والاجتماعي الذي يعمل ضمنه عالم الاجتماع التربوي.
- تحديد موضوع علم الاجتماع التربوي، وطبيعة الظاهرة، والخصائص العامة المميزة للواقع التربوي.

- فهم العلاقة بين الأنساق التربوية والسياق الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع.
- التحليل الاجتماعي للأنساق التربوية، باعتبارها تنظيما اجتماعيا تنهض على أهداف معينة.
- الدراسات المقارنة للنظم التربوية في ثقافات مختلفة، للتعرف على الملامح العامة المشتركة للظواهر التربوية والممارسات التربوية التي توجهها تطبيقات أيديولوجية متنوعة.
- يعمل عالم الاجتماع في المجال التطبيقي لعلم الاجتماع التربوي، على دراسة المشكلات التربوية داخل المؤسسات التربوية.
- تخطيط المناهج الدراسية وتحديد مضمونها المعرفي في ضوء الأهداف التربوية للمجتمع.

ج- أهدافه:

- دراسة الأسس والجذور الاجتماعية للظواهر التربوية ودراسة نتائج هذه الظواهر على البناء الاجتماعي بما يتضمنه من مؤسسات بنيوية وأدوار وظيفية.
- تحليل المؤسسات تحليلا وظيفيا بنيويا عن طريق دراسة الأدوار التربوية وواجباتها وحقوقها، مع فهم الفعل ورد الفعل بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأخرى في المجتمع لاسيما المؤسسات الدينية والاقتصادية والسياسية والأسرية.
- دراسة المؤسسات التربوية بما تكتنفه من مناهج وكتب وطرق تدريس وطرق تقويم وقياس وشخصيات تربوية ونظريات وتطبيقات دراسة تاريخية ودراسة مقارنة في آن واحد.
- فهم المشكلات التربوية وآثرها في بناء ومسيرة المجتمع، وفهم المشكلات الاجتماعية وأثرها في المؤسسات التربوية من ناحية حاضرها ومستقبلها.
- تثبيت الحدود العلمية بين علم الاجتماع التربوي وعلم الاجتماع والتربية من جهة، وبين علم الاجتماع التربوي وفروع وتخصصات علم الاجتماع الأخرى علم الاجتماع الصناعي والحضري والريفي والمعرفة والسياسي والقانون من جهة أخرى.
- النهوض بالواقع التربوي والعلمي لكي يترك هذا الموقع صداه وانعكاساته الإيجابية على المجتمع وبالتالي ينتقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى تتميز بالتنمية والتقدم والفعالية.

4-4- علم اجتماع الجريمة:

أ- نشأته: عُرفت الجريمة منذ القدم وقد كان الاعتقاد السائد حينها أن الأسباب التي تدفع لارتكاب الجريمة هو وجود أرواح شريرة تسكن أجساد مرتكبيها ولطردها يُلجأ لتعذيب المجرم، أما عند الإغريق فقد أرجع الفلاسفة مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو الجريمة إلى نفسية مضطربة بسبب عيوب خلقية جسيمة أو انحرافات عقلية لدى مرتكبي الجريمة. لكن التفكير الحقيقي في أسباب الجريمة يرجع إلى القرن 16 أين كتب المؤرخ الإنجليزي "توماس مور" حول ازدياد الجرائم في انجلترا بشكل ملحوظ رغم قسوة العقوبات المقررة لها، مستخلصا من ذلك أن الجريمة لا يمكن القضاء عليها بالعقوبات القاسية ما لم يقترن ذلك بالبحث في أسباب

هذه الظاهرة، وقد فسر ازدياد الجرائم في عصره إلى حالة الفقر السائدة بسبب البطالة الناجمة عن انتزاع الأراضي من أيدي المزارعين واستغلالها في رعي الماشية. وفي أواخر القرن 16 أصدر العالم "يورتا" كتابا عن سبب الجريمة وقد أوعز فيه السلوك الإجرامي إلى صفات خاصة في ملامح الوجه وقد أيده في هذه الفكرة فيما بعد علماء أمثال "داروين" و"لومبروزو" وفي عام 1833م ظهر مؤلف علمي للعالم الفرنسي "جيري" أشار فيه إلى دراسات إحصائية حول الجريمة في فرنسا حلل خلالها أثر الجنس والعمر والحرفة ومستوى الثقافة وتقلبات الطقس في الجريمة وانتهى إلى عدة نتائج منها أن بواعث الجريمة تتكرر سنويا بنفس النظام وأن الصلة بين الجهل والجريمة غير محققة وكذلك بين الفقر والجريمة، وفي بلجيكا أصدر "كتيليه" عام 1835 مؤلفا عرض فيه مباحث تُعد من صميم علم اجتماع الجريمة الحديث، مثل أثر الطقس والظروف الاقتصادية ونوع الجنس في الجريمة، وتُعد دراسات العالمين "جيري وكتيليه" من أهم الدراسات في هذا الاختصاص لأنها مهدت الطريق للمحاولات العلمية في تفسير الظاهرة الإجرامية.

وعموما فإن المنظور الاجتماعي للجريمة يعني السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة والذي يسبب خروجا عن قوانين المجتمع، وحرقا لتقاليده، أو عمل يسبب الأذى للغير أو يصيبهم بالضرر، وهي شكل من أشكال السلوك الانحرافي الذي يعمل على إفساد النظام القائم وتهديد المجتمع في كيانه، ومن خلال هذا التعريف للجريمة فإن علم اجتماع الجريمة هو علم السلوك الإجرامي من حيث مظاهره وأسبابه وآثاره القريبة والبعيدة. أو هو دراسة الجريمة والمجرمين وضحاياهم من الأشخاص الأبرياء اللذين وقعت عليه الجريمة، وهناك تعريف آخر ينص على أنه العلم الذي يدرس أسباب ونتائج وعلاج الجريمة التي تقع في المجتمع. كما يُعرف "دينكن ميتشل" علم اجتماع الجريمة بالعلم الذي يدرس السلوك الإجرامي وهذا السلوك يتضمن أي نشاط أو فعل سلبي الذي يخرج عن القانون والأخلاق والقيم المتعارف عليها في المجتمع والذي يجلب الضرر للآخرين ويسيء إلى توازن العمليات الاجتماعية بحيث يؤدي هذا إلى اضطراب البناء الاجتماعي برمته.

ب- موضوعه: إن موضوعات علم اجتماع الجريمة التي تكون مضمونه العلمي والمنهجي هي كالتالي:

- علاقة علم اجتماع الجريمة بالقانون الجنائي وعلاقته بعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأحياء وعلم الإحصاء والخدمات الاجتماعية.
- التفسيرات البيولوجية الوراثية والاجتماعية والاقتصادية والدينية للجريمة.
- العوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة في الجريمة كالبيئة والثقافات الفرعية والمناطق السكنية الحضرية والريفية والتوزيع العمري والنوعي والمهني للسكان والحالة الاقتصادية والمادية ووسائل الإعلام الجماهيرية والحالة النفسية والأجهزة القضائية والقوانين الموجودة في المجتمع.
- مظاهر وأشكال السلوك الإجرامي كالسلوك الإجرامي المقصود والعرضي والمهني والمنظم والسياسي.
- العناصر الإدارية لعملية العدالة الجنائية، الشرطة أو قوى الأمن الداخلي، المحاكم والقضاء، السجون ومؤسسات الإصلاح الاجتماعي.

- العقاب والإصلاح، مفهوم ومبررات وفلسفة العقاب، مفهوم ومبررات فلسفة الإصلاح الاجتماعي، ظهور وضمور عقوبة الإعلام.
- الجريمة والبناء الاجتماعي، علاقة العائلة بالجريمة، وسائل الإعلام والجريمة، الفشل الدراسي والجريمة، الفشل السياسي والجريمة، علاقة الطبقة الاجتماعية بالجريمة.
- الآثار الاجتماعية والنفسية والحضارية للجريمة على الفرد والمجتمع.
- الطرق الوقائية والعلاجية للجريمة ودور المجتمع فيها.

ج- أهميته: كان لنظريات علم اجتماع الجريمة وأبحاثه ودراساته مساهمة فعالة في الكشف عن الحالات الخطرة التي تنذر بوقوع الجريمة، مثل حالات التشرد والإدمان فمثل هذه الحالات تقود إلى الفعل الإجرامي وكشفها قبل تنفيذ الجريمة يمنح رجال الأمن مجالا لمنعها وعلاجها باتخاذ التدابير الوقائية. كما أن لعلم اجتماع الجريمة أهمية في تحديد الأسباب أو العوامل التي تؤدي لوقوع الجريمة لأن تحديد هذه الأسباب هو الأساس الذي لا غنى عنه لتفريد العقوبة أي الموائمة بين العقوبة وبين حالة كل مجرم لكي تتناسب مع وضعه الخاص ويكون في التشريع ذاته بالنص على عقوبات وتدابير احترازية تختلف باختلاف الجريمة والمجرمين، كذلك من الأنظمة التي استنبطتها التشريعات الجبائية المعاصرة استنادا لدراسات علم اجتماع الجريمة في مجال التفريد القضائي للعقوبة، نظام الاختبار القضائي والإفراج الشرطي، بغية تأهيل المجرم وإصلاحه.

أما أن أهمية علم اجتماع الجريمة لا تقتصر على مجال القانون الجنائي بل تتعداه ليستشرف أفاقا جديدة في مجال القانون الجنائي المستقبلي وهذا يظهر تغلغل علم اجتماع الجريمة وتجاربه العلمية ومعطياته في توجيه السياسة الجنائية من خلال رفع النقاب عن أغوار الأشخاص الجناة وفي تثقيف المساجين وفي ارتقاء مستوى الخبرة في المسائل الجنائية سواء في تشخيص حالة الجناة أو لرسم الأسلوب الناجح في معاملة كل منهم. كما أن علم اجتماع الجريمة يؤدي إلى فهم أكثر عمقا للإنسان في غرائزه وميوله ونزعاته واندفاعه وكل ما يؤدي لفهم المزيد عن الإنسان. وأخيرا فإن علم اجتماع الجريمة هو الطريق الوضعي الذي بدء الكثير من أخطاء النظريات المتطرفة في العقاب فهو الطريق للتوفيق بين منفعة العقوبة وعدالتها.

4-5- علم الاجتماع الحضري:

أ- نشأته: يعرف علم الاجتماع الحضري بأنه فرع من فروع علم الاجتماع العام يستخدم مناهجه وأدواته ومفاهيمه في دراسة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الحضري الذي يتميز بالجماعات الثانوية وانقسامية الأدوار وتزايد معدلات الحراك الاجتماعية، المجتمع الحضري الذي يتميز بكبر الحجم وكثافة السكان واللاتجانس هو العامل الأساسي الذي تفسر في ضوئه كافة الأشكال الاجتماعية التي تظهر في المدينة.

وكذلك تعرفه الدراسات التقليدية على أنه طريقة منظمة لتقصي ودراسة الحقائق المتعلقة بالإيكولوجيا البشرية للمجتمع المحلي الحضري والمشاكل الحضرية، السياسات والتخطيط والتحضر.

بالإضافة إلى ذلك بأنه علم اجتماع حياة المدينة هو الذي يهتم بتأثير حياة المدينة في أنماط السلوك والعلاقات والنظم.

بالإضافة إلى ذلك يهتم بدراسة التركيبة السكانية للأفراد الذين يعيشون في المدن فيقيس مدى تأقلمهم مع طبيعة حياتهم وتحديد المتطلبات الأساسية التي تضمن لهم بأسس لحياة المدينة في المناطق الحضرية.

بحيث تعود الدراسات الأولى حول علم الاجتماع الحضري إلى جامعة شيكاغو، حيث اهتم علماء الاجتماع بفكرة تفاعل الأفراد داخل المجتمع بالاعتماد على تطبيق نظم اجتماعية بينهم وقد تم استخدام مدينة شيكاغو كمثال لهذه الدراسة ففي عام 1860م كانت المدينة عبارة عن بلدة صغيرة تحتوي ما يقارب 10.00 آلاف نسمة ولكن مع التطورات الحضارية وزيادة عدد سكان وانتشار البيئة المناسبة التي تسمح في الاستيطان على أراضي شيكاغو، ساهم ذلك في تحويلها من مجرد بلدة إلى مدينة كبيرة تحتوي على أكثر من مليونين نسمة.

وفي عام 1975م اهتم العالم "كلود فيستر" بتطوير الأفكار المرتبطة بعلم الاجتماع الحضري بالاعتماد على النظرية الاجتماعية التي تدمج ما بين التطورات الحضرية ودور رأس المال في دعم المجتمعات الصغيرة والمساهمة في تحويلها إلى مجتمعات كبيرة.

ب- مجالاته وموضوعاته: يمكن حصر أهم مجالات ومواضيع علم الاجتماع الحضري في:

- دراسة المدن والمراكز الحضرية والمناطق المجاورة لها.
- دراسة البنى الاجتماعية للحياة الحضرية.
- دراسة المشكلات الاجتماعية في المدينة.
- دراسة المدنية ودورها التاريخي وتطورها وبناؤها.
- دراسة الإيكولوجيا الحضرية والعلاقات بين المجتمع وبيئته الطبيعية.
- دراسة التأثيرات الاجتماعية للحياة الحضرية.
- دراسة بيئة المدينة ويقصد بها دراسة التوزيع السكاني في علاقته بالمكان والعمليات المنظمة في العلاقات المتبادلة بين السكان والمكان.
- دراسة نفسية السكان المقيمين في المدن من حيث الشعور الطبقي أو الطائفي أو المهني وكذلك المظاهر النفسية العديدة فتصاحب الحياة الحضرية في المدينة.

ج- أهميته: يهتم علم الاجتماع الحضري بتأثير حياة المدينة في أنماط السلوك والعلاقات والنظم كما يدرس أنماطها ونشأتها ومشكلاتها ويدرس الظواهر الاجتماعية الحضرية ويهتم في المحل الأول بدراسة المدينة.

فعلم الاجتماع الحضري يتناول موضوعا واسعا، الموضوع الذي يوحد مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك والمتماسك ضمن علم الاجتماع ذلك أنه يرتبط عند البعض بطريقة منهجية نوع معين من الفضاء الاجتماعي والساحة الحضرية والسليم أن موضوع علم الاجتماع الحضري يتضمن الظواهر الاجتماعية التي تم إنشاؤها أو تغييرها من قبل المدن وقد تشمل الآثار الحضرية طبيعة التجربة، الشعور العجز أو الحرية والنفور من الغرباء والحياة الاجتماعية ثرية التنوع والتعرض لثقافات فرعية متعددة أو التسامح لأنواع مختلفة من الناس الغرباء، وتكمن الأهمية في النقاط التالية:

- ازدياد نسبة سكان المدن ازديادا كبيرا وسريعا.
- ارتباط ظاهرة التحضر بالتصنيع ارتباطا وثيقا وخاصة في الدول الغربية وبعض الدول النامية.
- ظهور كثير من المشكلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية نتيجة انتشار هذه الظاهرة.
- توقع ارتفاع عدد سكان المدن بسرعة كبيرة خلال العقود الزمنية القادمة.

4-6- علم الاجتماع العائلي:

أ- نشأته: علم اجتماع العائلة هو علم يدرس مراحل تطور ونمو الأسرة ابتداء من الأسرة النواة والتي يتم تكوينها من الزوجين والأبناء حتى وصولها إلى الأسرة الممتدة، التي تتكون من الأبناء وأبناء الأبناء، ويقوم علم اجتماع العائلة بدراسة الظواهر التي تحدث داخل محيط الأسرة، وشكل النسيج الاجتماعي داخل الأسرة، وأيضا يقوم بدراسة العادات والتقاليد المتبعة في مراسم الزواج والطلاق فلكل مجتمع طقوس وعادات وتقاليد تخصه في مختلف الظواهر الاجتماعية، ونسبة للكم الهائل من المجتمعات في مختلف بقاع العالم، ولبعد المناطق الجغرافية، واختلاف البيئات فهذا يجعل هذه المجتمعات مختلفة في عاداتها وتقاليدها وتركيبتها الاجتماعية، ونجد أن كل مجتمع يتكون من جماعات صغيرة والجماعات الصغيرة، أتت نتاجا للأسرة، فكان لابد من إيجاد علم يقوم بدراسة محيط الأسرة فنتج عن ذلك علم الاجتماع العائلي.

ب- ماهيته وخصائصه: يعرف علم الاجتماع العائلي بأنه "العلم الذي يستخدم مقولات علم الاجتماع العام ونظرياته لدراسة قضايا تتعلق بالزواج والأسرة والعلاقات الأسرية ومظاهر التفكك الأسري والطلاق وغيرها ويدرس علاقة الأسرة بغيرها من المتغيرات (كمتغير تابع أو متغير مستقل) كما يقوم بتحليل وتفسير الإحصاءات الرسمية للزواج والطلاق وحجم الأسرة ومستوى المعيشة".

وهناك عدة مفاهيم لعلم اجتماع العائلة ذكرها العلماء والمختصون في العائلة والتي يمكن عرض بعض منها على النحو التالي:

يعرف "وليم كوود" علم الاجتماع الأسري بأنه "العلم الذي يدرس الجذور الاجتماعية للعائلة وأثر العائلة على المجتمع والبناء الاجتماعي".

كما يعرف "رونالد فليجر" علم اجتماع العائلي في كتابه "العائلة والتصنيع" بأنه "العلم الذي يدرس العلاقة المتفاعلة بين العائلة والمجتمع".

ويرى "تالكوت بارسونز" أنه يمكن تعريف إلى أن علم اجتماع الأسري بأنه "العلم الذي يدرس العائلة دراسة اجتماعية".

كما يعرف كل من "بيرجس وهارفي وتوماس" علم اجتماع العائلي بأنه "العلم الذي يهتم بدراسة العائلةوكل ما يتعلق بها من بناء ووظائف وعلاقات داخلية وقرابية وأنظمة زواج وسكن".

وهناك عدة خواص علمية يتسم بها علم اجتماع العائلي وهذه الخواص تتسم بها كثير من العلوم كالرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة كما أن هذه الخواص هي التي تعطي علم اجتماع العائلة طبيعته العلمية وهي كالتالي:

- علم اجتماع العائلي هو علم نظري أي أنه يتكون من مجموعة نظريات وقوانين علمية قادرة على تفسير وتحليل جميع الظواهر والعمليات والتفاعلات الاجتماعية التي تقع في مجال الأسرة علما بأن نظريات وقوانين علم اجتماع الأسري تتكون نتيجة الدراسات والأبحاث التي يجريها المختصون حول الموضوعات الأساسية لهذا الاختصاص.
- علم اجتماع العائلي هو علم تراكمي أي أن نظريات العلم قابلة للزيادة والتراكم بزيادة الدراسات والبحوث التي يجريها العلماء والمتخصصون حول أهم الموضوعات التي ينطوي عليها هذا الاختصاص الفني.
- علم الاجتماع العائلي هو علم تطبيقي –أي أن نظرياته قابلة للتطبيق لحل مشكلات الأسرة أو لتطوير نظم العائلة والقرابة والزواج لتكون منسجمة مع طموحات الإنسان وتطلعات المجتمع لتسهم في التنمية الاجتماعية.
- علم الاجتماع العائلي هو علم غير تقييمي أي أنه لا يهتم بالتقييم وإصدار الأحكام القيمية بل يهتم بوصف وتحليل الحقائق كما هي بمعنى آخر أن علم اجتماع العائلة يهتم بما هو كائن ولا يهتم بما ينبغي أن يكون.

ج- أهدافه:

- الأهداف النفعية:

- تظهر أهمية علم اجتماع الأسري في تقوية وتعميق علاقة الفرد بالأسرة من جهة وعلاقة الأسرة بالمجتمع المحلي الكبير من جهة أخرى.
- يهدف علم الاجتماع الأسري إلى زيادة حجم السكان وتحسين نوعيته عن طريق التنشئة السليمة للأبناء وتعليمهم وتدريبهم وتثقيفهم وتعميق وعيهم الاجتماعي والحضاري والسياسي.

- يهدف علم اجتماع الأسري إلى إزالة أو تخفيف مشكلات الأسرة عن طريق تشخيصها أولا والتعرف على أسبابها وآثارها القريبة والبعيدة ومحاولة معالجتها.
- تعميق وعي الأسرة بأداء وظائفها الأساسية والثانوية وإذا ما أدت الأسرة هذه الوظائف وتحملت هذه المسئوليات فإنها تكون مؤسسة فاعلة في المجتمع.
- مساعدة الأسرة على مواجهة وتصفية مشكلات الزواج التي تواجه المجتمع العربي كالمهور العالية وزيادة تكاليف الزواج والعزوف عن الزواج والطلاق وتأخر الزواج وكثرة المشاحنات الزوجية وتدخل الأهل في شئون الزوجين وغيرها.
- يتضح دور علم الاجتماع الأسري في تقوية العلاقات الداخلية في الأسرة وتقوية العلاقات القرابية.
- تظهر أهمية علم الاجتماع الأسري في دعم مكانة الأسرة في المجتمع وتعزيز إمكاناتها وقدراتها المادية والبشرية في بناء وإعادة بناء المجتمع على أسس رصينة وثابتة.
- يساعد علم الاجتماع الأسري في تسريع عملية تحويل الأسر الممتدة إلى أسر نووية لكي تتلاءم مع البيئات الحضرية والصناعية التي يشهدها المجتمع المعاصر، وإذا ما انسجمت الأسر النووية مع بيئتها الحديثة والمتحولة فإن الأسرة تكون مؤسسة فاعلة في أداء مهامها ومسئولياتها وسط المجتمع الكبير مهما تكن طبيعته.

- الأهداف العلمية والمنهجية:

يهدف علم اجتماع العائلة إلى تحقيق عدد من الأهداف العلمية والمنهجية التي أهمها ما يلي:

- تثبيت الحدود العلمية بين علم اجتماع الأسري كعلم مستقل من جهة وبين علم اجتماع الأسري والمجتمع من جهة أخرى مع توضيح الفوارق الأساسية بين علم الاجتماع الأسري وبقية فروع علم الاجتماع كعلم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع الريفي وعلم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الاقتصادي وغيرها.
- العمل على زيادة عدد الأساتذة والمتخصصين والعلماء في اختصاص علم اجتماع الأسري عن طريق حث وتشجيع خريجي الاجتماع والخدمة الاجتماعية والأنثروبولوجيا الاجتماعية على التخصص في علم الاجتماع الأسري، ذلك أن مثل هؤلاء المتخصصين يعملون على تثبيت الأسس العلمية للعلم وتطوير منهجيته الدراسية وتنمية الأبحاث والدراسات الخاصة بموارده الدراسية ومشاريعه البحثية الآنية والمستقبلية.
- زيادة كمية الأبحاث والدراسات والمؤلفات الخاصة بعلم الاجتماع الأسري لكي يكون هذا العلم ناضجا ومتطورا ومتكاملا وبالتالي قادرا على تفسير جميع الظواهر المتعلقة بالاختصاص.
- ضرورة قيام المختصين في علم الاجتماع الأسري على تقسيم هذا العلم إلى فرعين رئيسيين هما:

- **علم الاجتماع الأسري النظري:** الذي يهتم بجمع وتراكم المعرفة النظرية في هذا الاختصاص.

- **وعلم الاجتماع الأسري التطبيقي:** الذي يهتم بتطبيق نظريات علم الاجتماع الأسري النظري على مشكلات العائلة والقرابة والزواج من أجل حلها أو التخفيف من حدتها.

- ضرورة تأسيس أقسام علمية في الجامعات باختصاص علم الاجتماع الأسري لكي يكون الإقبال على الموضوع كبيرا أو على الأقل إدخال اختصاص علم الاجتماع الأسري في جميع أقسام الاجتماع والخدمة الاجتماعية والأنثروبولوجيا الاجتماعية مع إدخال المادة أو الموضوع في مناهج الدراسات العليا الماجستير الدكتوراه.
- ضرورة إصدار مجلات أو دوريات باختصاص علم الاجتماع الأسري يمكن أن تلحق بالأقسام العلمية للاجتماع والخدمة الاجتماعية أو تلحق بالجمعيات العلمية الخاصة بالعلوم الاجتماعية وفعل كهذا لابد أن ينمي الدراسات والبحوث في الاختصاص وبالتالي يصبح الاختصاص ناضجا ومتكاملا كالاختصاصات الاجتماعية الأخرى.

ضرورة فصل الحقائق العلمية الخاصة بعلم الاجتماع الأسري عن القيم الذاتية والأحكام القيمية التي غالبا ما يتكلم عنها أو يكتبها المختص بالموضوع، فعلم الاجتماع الأسري ينبغي أن يهدف إلى دراسة ما هو كائن والابتعاد عن دراسة ما ينبغي أن يكون وعمل كهذا لابد أن يطور الاختصاص وينميه في ضروب ومجالات شتى.

4-7- علم اجتماع الاتصال:

أ- نشأته: هو فرع من فروع علم الاجتماع، يدرس العلاقة الموجودة بين وسائل الاتصال الجماهيرية والمجتمع، وطبيعة هذه العلاقة تختلف باختلاف المجتمع الذي تتواجد فيه، ويعتبر هذا العلم حديث النشأة مقارنة بعلم الاجتماع، ومن الملاحظ أن هذا العلم ليس قائما بذاته بل هناك عدة فروع ساهمت في إثراءه.

فخلال فترة الأربعينيات وبداية الخمسينات ازدهرت وسائل الإعلام والاتصال بفضل مدرسة كولومبيا التي وضعت الأسس لعمل الاجتماع الاتصال والذي تطور وانتشر بفضل "فينيس" و"لازار سفيلد" وغيرهم، وبعدها انتشرت إسهامات علم الاجتماع الاتصال في كل من النمسا وألمانيا وبريطانيا وخصوصا في القرن 20.

حيث تميزت بموجة من التغيرات والتطورات من بينها التنوع في وسائل الاتصال الجماهيرية: كالتلفزيون، الراديو والصحافة.

وهذا ما أدى إلى بروز مفاهيم ومصطلحات ناتجة عن عملية تفاعل المجتمع بهذه الوسائل، مع وجود نوع من التمايز الثقافي والإيديولوجي لكل مجتمع.

إن الثروات الضخمة التي شهدها القرن 20 في مجالات عديدة منها: الصناعة التقنية، والإعلام الآلي، تركت بصماتها وآثارها في المجتمع ككل حيث مر علم اجتماع الاتصال بثلاث مراحل أساسية في تطوره:

-**مرحلة انتشار البث الإذاعي:** وكانت خلال الفترة الأولى من القرن 20 حتى 1927م، وخلالها كانت الدراسات الاجتماعية الاتصالية وخصوصا قبل الحرب العالمية الثانية، قد استخدم البث الإذاعي في تلك الفترة لأغراض سياسية خصوصا.

- **مرحلة النضج في البث الإذاعي:** وتشمل الفترة الواقعة بين 1927-1940 حيث أصبح جمهور الإذاعة كبيرا ولم يعد مقتصرا على الهواة في بث الأخبار والموسيقى، وأصبح الراديو في الوقت نفسه أداة الإعلام والدعاية السياسية، وقد جاءت الحرب العالمية الثانية واستخدمت الإذاعة فيها على نطاق واسع، مما أدى في هذه المرحلة إلى دراسات وأبحاث اجتماعية إعلامية.

-**المرحلة الأخيرة:** وتبدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتتصف بإشباع الجمهور الإذاعي وتحسن البرامج، كما تتصف بظهور منافس قوي وجذاب وهو التلفزيون.

ب- أهدافه:

- الوصف الواقعي يعد أهم الأهداف المتمثل في التعرف على الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة، أو موقف مجموعة من الناس.
- يستهدف الواقع الوصفي للتعرف على عدد المستعملين للوسيلة الإعلامية، وخصائصها ودرجة تفضيلهم لتلك الوسيلة.
- وصف الواقع الاجتماعي لموضوعه الأساسي المتمثل في التعامل الاجتماعي (العملية الإعلامية)، وما تتأثر به وما يؤثر فيه في كافة مجالات التعامل الاجتماعية، وتقرير أبعاد هذا الواقع.
- وبصفة عامة يمكن القول أن علم الاجتماع الاتصال يهدف إلى وصف وتحليل الحقائق الاجتماعية التي تشمل المجال الإعلامي.

ج- علاقة علم الاجتماع بالاتصال الجماهيري: يرى علماء الاجتماع أن الاتصال الجماهيري ظاهرة اجتماعية، لها دورها في تراص وتماسك المجتمع، وأيضا لها دورها في بناء العلاقات الاجتماعية، الشيء الذي يوضح أن المجتمع الإنساني يقوم على مجموعة من العلاقات، قوامها وأساسها الاتصال، وأن ما يجمع بين أفراد المجتمع هي حقيقة علاقات الاتصال، التي هي ضرورة من ضرورات سيرورة الحياة الاجتماعية وفي هذا الصدد نجد "أحمد بوزيد" يعرف الاتصال بأنه: العملية التي يُمكن بمقتضاها تكوين العلاقات بين أعضاء المجتمع بصرف النظر حول حجم المجتمع وطبيعة تكوينه وتبادل الآراء والمعلومات والأفكار فيما بينهم.

كما يمكننا أن نوضح العلاقة التي تجمع بين علم الاجتماع والاتصال الجماهيري، في كون علم الاجتماع يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية التي تؤثر في وسائل الاتصال داخل البنية الاجتماعية، فالعلاقة الأساسية التي تجمع بين علم الاجتماع والاتصال تكمن إذن في أن الاتصال ووسائله عبارة عن ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، وعلم الاجتماع مسؤول لا محالة عن دراستها وتفسيرها.

د- الفرق بين علوم الإعلام والاتصال وعلم اجتماع الاتصال: إن موضوع علم الاجتماع الأساسي هو الظاهرة الاجتماعية والتي تعتبر نتاج تأثير شخص أو عدة أشخاص على الآخرين، وينطوي هذا التأثير على كل نماذج السلوك الذي يحدث بين كافة أعضاء البناء الاجتماعي، وبالتالي على جميع المواقف والتفاعلات الاجتماعية، وهنا يبرز دور الاتصال وكذا الإعلام الذي تُحدثه الرسالة الموجهة من شخص إلى

آخر، وهو ما يؤدي بدوره إلى إحداث تأثير مطلوب أو غير مطلوب، ويحقق الهدف أو لا يحققه، وذلك على مستوى ضعيف أو قوي، فمثلا يهتم علم الاجتماع بدراسة الأسرة كظاهرة اجتماعية عالمية، وبالوظائف الاجتماعية والسيكولوجية التي تؤديها الأسرة التي تشكل وحدة مستقلة عن باقي المجتمع المحلي، وقد وضع "دافيز" أربع وظائف أساسية للأسرة هي: التناسل-الرعاية-الوضع-التنشئة الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الوالدين، وربما تتضح أهمية ذلك عندما نقارن عدد الساعات التي يقضيها الأطفال مع الوالدين، فهي أضعاف هذه الساعات التي تقضى أمام شاشات التلفزيون والحواسيب، وبالنظر إلى ظهور أشكال من العلاقات الاجتماعية الجديدة، التي تنشأ نتيجة استخدام وسائل الإعلام الحديثة وانتشارها في المجتمعات.

ومع تنامي التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصال العالمي نجد أن للإعلام دور أساسي في عملية تشكيل الرأي العام وإثرائه وتحفيزه، ونشر العديد من الأيديولوجيات الحديثة والمتعددة، والتي تمثل إضافة أو أثارة للوضع الاجتماعي العام، كل هذه العوامل تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي داخل المجتمع، وهذا ما يفسر وجود علاقة قائمة بين علم الاجتماع العام وكذا علم اجتماع الاتصال والإعلام من ناحية وبين علم الاجتماع الاتصال وعلوم الإعلام والاتصال.

4-8- علم الاجتماع السياسي:

أ- نشأته: يعتبر علم الاجتماع السياسي كفرع من فروع علم الاجتماع، علما حديثا، إلا أن الفكر المتصل بطبيعة النظام السياسي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأشكال السلطة، قديمة قدم التفكير الإنساني، وما ينطبق على علم الاجتماع العام في هذا الصدد ينطبق أيضا على علم الاجتماع السياسي كفرع منه، وبالتالي مر علم الاجتماع السياسي بنفس الطريقة التي تطور بها علم الاجتماع.

وبدأت تظهر مواضيع حديثة وواسعة على الساحة السياسية مؤخرا في هذا العلم، نظرا للمشكلات السياسية التي طرأت على الساحة الدولية، ومن أهمها التنمية السياسية، باعتبارها جزءا من التنمية الشاملة، ويدرس الثقافة السياسية والوعي السياسي، والمشاركة السياسية، (كمدى مشاركة المواطنين في العمليات السياسية)، والاتصال السياسي، والحريات السياسية، والسياسة الدولية في النظام العالمي الجديد، وأثرها على السياسات الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية والمحلية والقومية، والإرهاب السياسي والثورات العربية وغيرها.

حيث وكما أنه ليس هناك اتفاق تام بين العلماء والمتخصصين حول تعريف عام وموحد لعلم الاجتماع السياسي أو الاتفاق حول مفهومه وماهيته، كذلك ليس هناك إجماع حول الجذور التاريخية والفكرية له من حيث بدايتها، فبعض العلماء والمتخصصين يرجعون نشأة علم الاجتماع السياسي إلى عصر النهضة وعصر التنوير، فيما يرجعه البعض إلى العلماء العرب في عهد ابن خلدون، اعتبر "غاستون بوتول **Gaston Bourhoul**" أن "أفلاطون" و"أرسطو"، من رواد هذا العلم، كذلك من حيث مفهوم علم الاجتماع السياسي، نجد بأن قيام الثورة الفرنسية كان عاملا مهما في إطار تحلل العلاقات المجتمعية، وظهور نمط

جديد من التفكير السياسي، إضافة إلى حركة الإصلاح الديني والثورة الصناعية اللتين كانتا من العوامل الحاسمة في تكوين المجتمع الأوروبي الحديث، الذي أدى إلى تركيز اهتمام العلماء نحو تحليل وتفسير العلاقات السائدة بين المجتمع والدولة، أي الموضوع الأساسي الذي يهتم به علم الاجتماع السياسي، ترتب عن ذلك وعلى مدى قرن ونصف دخول مفاهيم جديدة إلى الحياة السياسية في مجتمعات الدولة الحديثة مثل الانتخاب، والأحزاب السياسية، والبيروقراطية والمجتمع المدني، والرأي العام، إلى غير ذلك من المسائل الأساسية التي تعتبر محور اهتمام علم الاجتماع السياسي اليوم.

ب- موضوعه: لم يظهر علم الاجتماع السياسي كعلم مستقل عن حقل علم الاجتماع، وحقل العلوم السياسية إلا خلال الأربعينات من القرن العشرين وذلك لحاجة المجتمع إليه، بعد اختلاط الظواهر الاجتماعية بالظواهر السياسية، وتعقد أسباب الحوادث السياسية والآثار التي تتركها هذه الحوادث على الإنسان والمجتمع، إن علم الاجتماع السياسي يدرس الظواهر السياسية دراسة تعتمد على خلفية البناء الاجتماعي، طالما أن المؤسسات السياسية هي جزء من المؤسسات الاجتماعية البنيوية، وأن الفعاليات والنشاطات السياسية تترك أثارها الفاعلة والعميقة على جميع مؤسسات ومنظمات المجتمع، بحيث تتغير هذه من نمط لآخر خلال فترة زمنية محددة، إذن ظهر علم الاجتماع السياسي لدراسة الظروف والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحوادث والظواهر السياسية، التي تأخذ مكانها في المجتمع، ولتعليل وتفسير نتائج الحوادث السياسية على التفاعلات الاجتماعية والأنماط السلوكية في المجتمع.

ج- أهدافه: إنه من الشروط المهمة لعملية أي علم، أن تكون له أهداف محدودة وواضحة يسعى لتحقيقها، وعلم الاجتماع السياسي كعلم مستقل ومتكامل له أهداف يعمل على الوصول إليها، نذكر منها:

- الوصول إلى مجموعة من القوانين والتصورات العامة والأفكار الجديدة.
- تبني المناهج السوسيولوجية التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم.
- دراسة الظواهر والعمليات والأنساق السياسية.
- دراسة طبيعة التغير المستمر الذي حدث ويحدث على المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظم السياسية المختلفة.
- معالجة التغيرات المستمرة على نوعية الأيديولوجيات السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية (الشيوعية، الماركسية، الرأسمالية، الليبرالية، الفاشية، العنصرية، وصولا إلى الإيديولوجية الجماهيرية).
- دراسة قضايا ومشاكل التنمية السياسية.
- التعرف على مكونات وطبيعة النظم السياسية.

د- علاقة علم الاجتماع السياسي بعلم السياسة : ترتكز العلوم السياسية على دراسة الدولة وعلاقتها بالأفراد الذين تحكمهم هذه العلاقة، التي غالبا ما تقوم على قواعد مقررة ومقبولة وتوصف بالقانونية والشرعية وتهتم بذلك بدراسة الأحزاب السياسية، والسلوك السياسي، والقيادة، والجماعات

الضاغطة، والرأي العام، وأسس الإدارة العامة، فالعلوم السياسية تدرس الدولة دراسة مفصلة، وتهتم بتحليل العلاقة بين الأفراد والسلطات، وتتناول العلاقات الدولية، والسياسة تعني عموما تلك الخطة أو التوجه أو الإستراتيجية التي يعتمدها مجتمع ما في نظام لرسم أهدافه وغايته على المدى القريب والبعيد، ومنه لا يمكن لعالم الاجتماع أن يتجاهل تأثير النظم السياسية على بقية النظم الاجتماعية الأخرى، كتأثير النظام السياسي على طريقة ونوع التعليم الشائع، أو على النظام الأسري، كما تحتاج العلوم السياسية إلى اختصاص علم الاجتماع، وذلك لقدرته على تزويدها بالحقائق والقوانين الاجتماعية التي تفسر السلوك السياسي تفسيرا علميا وعقلانيا، وكفاءته على تخمين النتائج الاجتماعية التي تتمخض عن السلوك السياسي، والأحداث السياسية التي تأخذ مكانها في المجتمع، ويساعد العلوم السياسية على فهم المؤسسات السياسية من خلال دراسة علاقتها بالمؤسسات البنيوية الأخرى التي تتفاعل معها في الحياة العملية.

من الثابت أن علم السياسة لا يتم في فراغ وإنما في نطاق معين ولقد زاد الاهتمام بدراسة تأثير المجتمع على النشاط السياسي وأصبح هذا اللون من المعرفة، شكل قاعدة لدراسة علم الاجتماع السياسي، وهناك ارتباط بين علم السياسة وعلم الاجتماع، فعلم السياسة يأخذ من علم الاجتماع بعض العناصر التي تفيد في نطاق التحليل السياسي، ذلك لأن هناك العديد من المواقف السياسية لا يمكن فهمها دون التحقق في جذورها السياسية، كما أن علم السياسة لا يمكن أن يتطور دون الإحاطة الكاملة بالعوامل والتيارات السياسية القائمة في المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره ونموه.

هـ- رواده: ظهر علم الاجتماع السياسي كدراسة علمية منظمة للمجتمع والعلاقات والنظم الاجتماعية، بعد أن كان الفكر الاجتماعي قد قطع شوطا طويلا عبر التطور التاريخي للمجتمعات البشرية ويمكن تمييز التيارات الأساسية في الفكر السياسي ما قبل العلمي التي كانت بمثابة روافد لصياغة نظرية اجتماعية في السياسة كما يلي:

- **الفلسفة الإغريقية:** تمثلت في أعمال "أفلاطون" و"أرسطو"، حيث يعد "أفلاطون" من أهم مؤسسي هذا العلم في أواخر القرن 4 قبل الميلاد، وعلى الرغم من أنه كان فيلسوفا مثاليا، إلا أنه نظر للظاهرة السياسية من زاوية مجتمعية، فلقد اعتنى عند دراسته المدينة الفاضلة بتأثير التغيرات الاجتماعية على السياسية والحكم، كما اهتم بالمؤسسات الاجتماعية، وفعاليتها على تنشئة الأفراد تنشئة سياسية سليمة، ومنه يعتبر أفلاطون من الأوائل الذين اهتموا بموضوع التنشئة السياسية واعترها من أهم مواضيع علم الاجتماع السياسي.

أما "أرسطو" فتؤكد رؤيته السياسية على الاجتماع الإنساني، (الناس يجتمعون من أجل الرغبة القوية في عيشة الجماعة، بمعنى الارتباط بالمجتمع الإنساني'، فلقد وضع دعائم مجتمعه الفاضل كما تصوره أفلاطون في جمهوريته مؤكدا أن المجتمع أرقى الحياة السياسية، وأن الغاية من الاجتماع الإنساني هو توفير سعادة الناس، والفكرة الأساسية التي تطرق إليها "أرسطو" أن الأسرة هي أول خلية اجتماعية، أو هي الوحدة

الطبيعية التي نتجت عنها القرية، ومن اجتماع عدة قرى تتكون المدينة السياسية، أو الدولة، وعلى ذلك تكون الدولة شيئا طبيعيا وهي أكمل الوحدات الاجتماعية وأوضحها هدفا، وتضمن للأفراد السعادة المادية والمعنوية، فلا تكون مقصورة على توفير الحاجات الضرورية فقط، وإنما غايتها توفير أسباب السعادة المادية والأدبية التي تتعلق بعقل الإنسان، وتشمل التربية والتعليم والثقافة بجانب ما توفره من الاستقرار والأمن في الداخل، والمدينة السياسية سابقة على القرية والأسرة والأفراد يتضافرون ويتحدون للإبقاء على سلامة المجتمع وعليهم أن لا يتعارضوا مع مصالح الدولة وغاياتها العليا.

- **ابن خلدون:** يشمل علم الاجتماع السياسي عنده على كيفية تكوين الدولة والسلطة، حيث أوضح كيف تنشأ النظم السياسية والعوامل الفاعلة في ازدهارها وسقوطها، ووضع بذلك أساس الدراسة التاريخية المقارنة للنظم السياسية، ومدى علاقة ذلك بقوة العصبية أو ضعفها وظهر ذلك في قوله: "أعلم أن صاحب الدولة إنما يتم أمره بقومه، عصابته وظهراؤه على شأنه وبهم يقارع الخوارج على دولته ومنهم يقلد أعمال مملكته ووزارة دولته وحماية أمواله، لأنهم أعوانه على الغلب وشركائه في الأمر ومساهموه في سائر مهماته ما دام الطور الأول للدولة، فإذا جاء الطور الثاني وظهر الاستبداد عنهم، والانفراد بالمجد، ودافعهم عنه بالمراح صاروا في حقيقة الأمر من بعض أعدائه، واحتاج في مدافعتهم عن الأمر وصدهم عن المشاركة إلى أولياء آخرين من غير جلدتهم يستظهر بهم وذلك حين أذن مؤذن باهتمام الدولة، وعلامة على المرض المزمن فيها لفساد العصبية الذي كان بناء الغلب عليها، ومرض قلوب أهل الدولة، ولا يطمع في برئها من هذا الداء، لأنه ما مضى يتأكد في الأعقاب إلى أن يذهب رسمها، وبهذا علم الاجتماع السياسي عند العلامة ابن خلدون يقوم على بيان طبيعة الملك، وأعمار الدولة من البداوة إلى الحضارة، وأثر الترف في ذلك، كما تعرض لعدل الحاكم وظلمه، وأثر ذلك في ازدهار الدولة وكشف عن عملية التغير السياسي والاجتماعي، فالدولة تنتقل إلى أطوار مختلفة متجددة، ويكتسب القائمون بها في كل طور خلقا جديدا.

4-9-علم الاجتماع الثقافي:

أ- نشأته: يرجع الفضل في تأسيس علم الاجتماع الثقافي إلى "ألفريد فيبر" وهو فرع من فروع علم الاجتماع يدرس الثقافة، أطلق عليه علم الاجتماع الثقافي ونظرا للأهمية التي احتلتها نظرية "ألفريد فيبر" في ميدان تطوير علم الاجتماع الثقافي، فقد حللها مجموعة من علماء الاجتماع وعلقوا عليها.

حيث عُرف علم الاجتماع الثقافي بأنه علم يدرس كيف تحدث عملية إنشاء المعني، ولماذا تختلف المعاني وكيف تؤثر المعاني على السلوك البشري الفردي والجماعي.

ويهتم علم الاجتماع الثقافي بدراسة السلوك الإنساني الملاحظ، وما ينتج عن هذا السلوك من صناعة واستعمال الآلات، والأدوات والوسائل المستخدمة لاستثمار الطاقة، والتي تكون في مجموعها الطريقة الخاصة التي يتميز بها كل مجتمع إنساني عن المجتمعات الأخرى، كما يهتم بالدراسة العلمية للغة، والقيم والمعايير والمعتقدات، والتي تؤثر على السلوك الإنساني والعلاقات الإنسانية التي تكون النظم الاجتماعية.

ويعد علم الاجتماع الثقافي من العلوم المهمة التي تعني بدراسة الإنسان من حيث تفاعل ه وانسجامه وسلوكياته ورموزه المستخدمة في التعايش مع الآخرين، فهو الذي يدرس الثقافات المجتمعات وخصائصها ومكوناتها ومنها يستطيع فهم التجمعات البشرية، ولعل أهم الأشياء التي تعني بها هو دراسة اللغة التي تعتبر وعاء الثقافة، وبها يمكن فهم المجتمع الإنساني، إنه بذلك محيط يزيل اللبس عن أسرار مجتمعية كانت غير معروفة سلفا.

ب- رواده: يذهب "ألفريد فيبر" الذي يرجع إليه الفضل في إنشاء فرع جديد من فروع علم الاجتماع يدرس الثقافة، أطلق عليه علم الاجتماع الثقافي، إلا أن عملية الحضارة تقوم على استمرار التفكير والتقدم العقلي، فالحضارة تمثل المجهود الإنساني في سبيل السيطرة على عالم الطبيعة بوسائل عقلية في ميدان العلوم والحياة العملية والتخطيط، ونظرا للأهمية التي احتلتها نظرية "ألفريد فيبر" في ميدان علم الاجتماع الثقافي، فقد حللها عدد من علماء الاجتماع وعلقوا عليها وفي مقدمتهم عالم الاجتماع الإنجليزي "بوتومور"، الذي ناقش موضوع التفرقة بين الثقافة والحضارة، مركزا في ذلك على أعمال "ألفريد فيبر" وذلك على أساس أنه يعتبر من أبرز الذين قدموا تفرقة واضحة في هذا المجال، فلقد ميز بين ثلاث عمليات في التاريخ الإنساني هي: العملية الاجتماعية والحضارة والثقافة، ويقول "بوتومور" بأن "ألفريد فيبر" قد استخدم مصطلح الحضارة للإشارة إلى المعرفة العملية والفنية ومدى سيطرتها على الموارد الطبيعية، بينما استخدم مصطلح الثقافة للإشارة إلى النتاج الفني والديني والفلسفي للمجتمع، ثم حاول "بوتومور" أن يقدم لنا تعريفين مستقلين لمصطلحي الثقافة والحضارة مع ما يتسمان به من عمومية على حد تعبيره، فالثقافة "هي المظاهر الفكرية للحياة الاجتماعية"، وهي بذلك تتميز عن العلاقات الواقعية وأشكال العلاقات المختلفة التي تنشأ بين الأفراد، وإذن فالثقافة هي المظاهر الفكرية لمجتمع معين كما يقول بوتومور يمكننا أن نقر التفرقة التي حددها "فيبر" للتميز بين الثقافة والحضارة، وذلك كأساس للتمييز بين الجوانب المادية وغير المادية.

5- المجتمع والجماعة الاجتماعية:

5-1- ماهية المجتمع:

إن مصطلح مجتمع يشير إلى كل مجموعة أفراد تربطهم رابطة ما معروفة لديهم ولها أثر دائم أو مؤقت في حياتهم وفي علاقاتهم مع بعض، ويعيشون في منطقة مساحية معينة ولهم لهجة أو لغة مشتركة ولهم خصائص ثقافية وحضارية ومعتقدات وعادات ويتشاركون في كل الصفات والخصائص التي يملكها مجتمعهم.

إن أي مجتمع يعيش في إطار منظومة من القواعد والقيم والعادات والتقاليد التي يسلم بها ويعدها إطاراً مرجعياً لعمليات التفاعل التي تحدث بين أفراده ، كما أن المجتمع البشري يتألف من عناصر مختلفة، ويوجد اختلافات وتناقضات فيما بينها . والمهم في المجتمع أنَ أفراده يتشاركون هموماً أو اهتمامات مشتركة تعمل على تطوير ثقافة ووعي مشترك يطبع المجتمع وأفراده بصفات مشتركة تشكل شخصية وهوية هذا المجتمع.

وإذا كانت قضايا العرف والعادة فيما سلف تشكل الإطار الذي يحفظ للمجتمع قوته واحترامه وتحقق له الالتزام والسيادة، إلا أنه في العصر الحديث قد احتضنته أبعاد فلسفية واجتماعية وقانونية تختلف عما هو عليه في الماضي ، فالمجتمع عبارة عن منظومة معقدة غير متوازنة تتغير وتطور باستمرار. فالمجتمع هو بناء من الأفراد الذين تحكمهم حدود التكافل والتضامن واللغة والهوية والثقافة، ويعيشون معاً في شكل منظم وضمن جماعة منظمة ومتعاونة في بقعة جغرافية معينة وبينهم علاقات ثقافية واجتماعية ويسعى كل واحد منهم لتحقيق المصالح والاحتياجات ، من خلال التعايش السلمي بين الأفراد ويتشاركون معاً ويتعاونون على تطوير ثقافتهم ووعيهم المشترك الذي يطبع المجتمع وأفراده بصفات مشتركة تمثل البنية الأساسية (اقتصادية – اجتماعية – ثقافية ... وغيره) .

وتختلف المجتمعات وفقا لإمكانيتها الأولية من العيش فمنها: المجتمعات البدائية، والمجتمعات الرعوية البدوية، المنتجات البستانية أو المجتماعات الزراعية البسيطة، والمجتمعات الزراعية المتشددة ،وكما اعتبرت المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية مختافة نوعياً عن المجتمعات الزراعية التقليدية.

لقد اختلفت تعاريف المُجتمَع باختلاف العُلماء الذين تناولوا هذا الموضوع ، كما أن الباحثين يستخدِمون التعبير في كثيرٍ مِن الأحيان بمعاني مختلفة ترتبِط برؤيتِهم لهُ، وبالخلفيات الثقافية والعلمية التي تُميز بينَهُم، لهذا نذكُر مِن هذه التعريفات الآتي:

– تعريف المُجتمَع، لُغةً، وفى القاموس والمعاجِم، وتعريفهُ اصطلاحا : المُجتمَع لُغةً هو ضم الأشياء المُتفِقَه، المُجتمَع مُشتق مِن الفِعل اجتمع ضد تفرقَ، والمُجتمَع موضِع الاجتماع أو الجماعة مِن الناس، ومعنى المُجتمَع في المُعجَم الوسيط: المُجتمَع، موضِع الاجتماع والجماعة مِن النَاس، وفى مُعجَمْ اللغة العربية المعاصرة: مُجتمَع (مفرده) – اسم مفعول مِن اجتمع / اجتمع بـ - اسم مكان مِن اجتمع / اجتمع بـ - جماعَه مِن الناس تربِطها روابِط ومصالِح مُشتركَه وعادات وتقاليد وقوانين واحِدَه (مُجتمَع المدينة – مُجتمَع اشتراكي / محافظ /

عصري / بشري) - على هامِش المُجتمَع ، مُجتمَع راقٍ : عِليَة القوم – وجوه المُجتمَع: سادته وأعيانُه – اجتمع بـ يجتمِع، فهو مُجتمِع، والمفعول مُجتمعٌ بهِ - اجتمع القومُ: انضم بعضهم إلى بعض، اتحدوا واتفقوا ، وفى مُعجَمْ الرائِد: مُجتمَع (جمع): 1- مكان الاجتماع 2- هيئَه اجتماعيه 3- رجلٌ مُجتمع: قوي بالِغ أسده 4- مشى مجتمعا: أي مسرعا شديد الحركة، وظهر حديثاً لفظ المُجتمَع كمُصطلح يدُل على الانتماء إلى فِكر مُعيَن أو إقليم مُعيَن أو جنس مُعيَن، وتعريف المُجتمَع اصطلاحا : المُجتمَع هو عدد كبير مِن الأفراد المُستقرين، تربطهُم روابِط اجتماعيه ومصالِح مُشتركَه، تُصاحِبُها أنظِمَه تضبِط السلوك وسُلطَه ترعاها، والمُجتمَع هو كُل مجموعَة أفراد تربطهُم رابِطَةٍ ما معروفَه لديهِم ولها أثَر دائِم أو مؤقت في حياتِهم وفى عِلاقاتِهم معَ بعضْ.

– **المُجتمَع:** يُمكِن تحديد المُجتمَع بِكونهِ تجمعاً للأفراد مُهيكلاً بواسِطَة روابِط تبعية متبادلة، فالمُجتمَع الإنساني هو كُل مجموعَه مِن أفراد البشر، يحصُل بينهُم الترابُط مِن حيثُ الأنظمة والتقاليد والآداب والقوانين الخاصة ويعيشون حياه اجتماعيه، تُشكِل مُجتمعاً بشرياً، والحياة الاجتماعية هي أن تعيش جماعَه مِن البشر في منطقه واحِدَه جنباً إلى جنب ويستفيدون مِن بيئة طبيعية واحِدَه مِن حيثُ الماء والهواء ونوعيَة المواد الغذائية، وبمعنى آخر، المُجتمَع هو جماعَه مِن الناس يعيشون في جبر اجتماعي واحِد مِن حيثُ الحوائِجْ، وتحت تأثير عامِل مُشترَكْ مِن حيثُ العقائِد والأهداف، وبِذلِك يتلاحمونَ ويترابطونَ في ضمن حياه اجتماعيه واحِده ، فالحوائِجْ المشتركة الاجتماعية، والروابِط الحيوية الخاصة توحِد الحياة البشرية وتربِط بينَ الأفراد بروابِط وثيقة، إن المُجتمَع حقيقة جوهريَه في حياة الإنسان ، فلا يستطيع يدونه أن يستمِر في وجودهِ وحياتِه اليومية، فهو الذي يجعَل الحياة الإنسانية مُمكِنَه وذات معنى.

– **المُجتمَع بِصِفَه عامَه:** إن مفهوم المُجتمَع بِصفَه عامَه قد استعمِل باعتباره خاصاَ بالمُجتمعات البشرية، فهو يُشير إلى هذا الكُل الذي تندمِج فيه حياة كُل إنسان، وذلِك بمعية انشغالاته ورغباتهِ وأفعالهِ، فالمعنى العام للمُجتمَع هو ذلِك الإطار العام الذي يُحدِد العِلاقات التي تنشأ بين أعضائهِ مِن الأفراد والجماعات الذين يعيشون في داخِل نِطاقهِ في شكل وحدات أو جماعات واللذين تربطهُم ببعضهِم تقاليد وأعراف وطرُق حيا ة عامَه تبعَث الألفة فيما بينهُم في نِطاق مُجتمَع يُشبِع احتياجاتهم وينتمون إليه، فالمُجتمَع في معناه العام هو عِلاقات أفراد أو مجموعات اجتمعوا مِن أجل الإنتاج للجميع، ويتميزون بالانتماء إلى ثقافة واحِدَه، ونِظام اقتصادي واحِد، وتربِط بينهُم مصالِح مُشتركَه، وخاصيَة التعدُد والاختلاف ضرورية، ويستمِر المُجتمَع في الوجود ما دام فيه قوى نشيطَه، إنَ نمط وهيكَل أي مُجتمَع يحددان بمدى التقدُم الحاصِل في الإنتاج وكيفيَة تقسيم العمل والإنتاج ، فالهدف الأساسي للمُجتمَع هو تحقيق حالَه مِن الاتفاق الأخلاقي بين أفرادهِ، فالمُجتمَع هو جماعَه مِن الناس يشتركون في ثقافة عامَه معاً، ويقيمون في حيز مكاني خاص بِهم، ويشعرون أنهُم يُمثلون معاً كياناً واحِداً مُتميزاً، فالمُجتمَع هو بِمثابة نِظام مُكون مِن الأعراف والإجراءات المرسومة وكُل ما يُميز العِلاقات الاجتماعية، والمُجتمَع يُمكِن اعتباره تجمُعاً مِن الأفراد يَستمِد طبيعتُهُ الجمعية مِن الفطرة الإنسانية، فهو يُشير إلى النوع البشرى أو ظاهِرَة التجمُع الإنساني، أي أن لفظ المُجتمَع يُشير إلى عَدد مِن الجماعات أو مجموعَه مِن الناس يقيمون في منطِقَه جُغرافيَه مُعينَه ويعيشونَ معاً تلقائياً لفترة دائمة نسبياً مما يَنجُم عنهُ التفاعُل الاجتماعي وبالتالي عِلاقات اجتماعيه وهذه الأخيرة تنشأ عنها جماعات ومُنظمات وكذا

مؤسسات، وبِحُكم التفاعُل بين الأفراد يَنجُم عنها وحدَه ثقافية تتمثَل في العادات والتقاليد والأعراف والقانون وغير ذلك، وهذا ما يميز بين المُجتمعات وبعضها.

– **المُجتمَع هو:** مجموعَه مِن الناس لهُم تاريخ مُشترَك، وقيَم وعادات وتقاليد وسلوكيات خاصة بِهم، وخبرات واهتمامات وطموحات مُشتركَه، ومُشكلات عامَه يُعانون مِنها، ويشعرون بِأنهُم ينتمون إلى بعضهِم البعض، ويتفاعلونَ فيما بينهُم بشكلٍ مُستمِر، فالمُجتمَع هو شعب وليس أرض، لكن أفرادُه غالباً ما يكونون قادرين على تبيان حدود الأرض التي تخصهُم، وهو بنية اجتماعيه وسبكَه مِن العِلاقات والتفاعُلات والسلوكيات الإنسانية التي تربِط الأفراد بعضهِم ببعض وتجعلَهُم يشعرون بالانتماء إليهِ في عقولهِم وقلوبهِم، والمُجتمع موجود حين لم يولَد بعد أياً مِن أفرادِهْ، وسيبقى حتى بعد أن يُغادرَهُ جميع أفرادِه، وقد يضُم أفراداً انتقلوا إليهِ بِصورَه مؤقتة أو غادروه إلى مواضِعْ أُخرى وتمنون العودة لهُ حتى لو لم يفعلوا ذلِك، ويمتلِك المُجتمَع أدوات ومواد ومهارات وأساليب وطرُق وأموال ، يتعامَل مِن خِلالِها أفرادُه مع البيئة المحيطة بِهم، ويختلِف المُجتمَع في المدينة عَن المُجتمع الريفي وعَن المُجتمَع البدوي، فهو أكثر صعوبة في تحديد مُقوماتِه ومُكوناتُه، وهو أكثر تنوعاً واختلافا وتعقيداً، وأصعَب في عمليات التنظيم، وأكثر كُلفَه.

– **المُجتمَع الإنساني في الفلسفة هو** : مجموعَه مِن الأفراد، تربِط بينهُم عِلاقات قويَه تجسدَت في شكل مؤسسات، أصبحَت في الغالِب محمية بِواسِطَة آليات الضبط والنظام، ويتكون المُجتمَع مِن مجموعات (أفراد وجماعات) تربِط بينهُم عِلاقات وخدمات متبادلة.

– **ويُعرِف (جورج هيللرى) المُجتمَع المحلى بأنهُ** : عبارة عَن مجموعَه مِن الناس يشترِكون في تفاعُل إجتماعى، وبعض الروابِط المشتركة بينهُم ، ويشتركون في مساحةٍ ما، على الأقل لِبعض الوقت، وبهذا توجَد بِصفَه عامَه أربعَة عناصِر أساسيَه لِتكوين المُجتمَع المحلى هي الجماعة والتفاعُل، والروابِط، والمكان والزمان (الزمكان) .

– **ويُعرِف روبرت ماكيفر المُجتمَع المحلى**: بأنهُ وِحدَه اجتماعيه تجمَع بينَ أعضائِها مجموعَه مِن المصالِح المشتركة، وتسود بينهُم قيَم عامَه وشعور بالانتماء، بالدرجة التي تُمكنهُم مِن المشاركة في الظروف الأساسية لِحياه مُشتركَه.

– **ويُعرِف المُجتمع (ر . م. ماكيفر و شارلز بيج) في كتاب المُجتمع** : أن المُجتمَع نسق مُكون مِن العُرف المنوع والإجراءات المرسومة، ومِن السلطة والمعونة المتبادلة، ومِن كثير مِن التجمُعات والأقسام، وشتى وجوه ضبط السلوك الإنساني والحُريات، هذا النسق المُعقد الدائِم التغيير يُسمى المُجتمَع، إنهُ نسيج العِلاقات الاجتماعية، وأخص صِفات المُجتمَع أنهُ لا يثبُت على حال .

– **تذهَب بعض العلوم أشواطاً بعيدَه في التجريد**: حين تعتبر المُجتمَع بأنهُ مجموعَةْ عِلاقات بين كيانات اجتماعيه، فالجماعة المشتركة التي يعتبرُها البعض التجمُع أو الجماعة بدون العِلاقات المتداخلة بين أفراد الجماعة، فهو مُصطلَح يَهتم بِأن جماعَةٍ ما تشترِك في الوطن والمأكل دون الاهتمام بِالعِلاقات التي تربِط بين أفراد الجماعة.

– **والمعنى العادي للمُجتمَع** : يُشير إلى مجموعَه مِن الناس تعيش معاً في شكل مُنظم وضمن جماعَه مُنظمَه، فهو مجموعَه مِن الأفراد تعيش في موقع مُعيَن، تترابط فيما بينها بِعِلاقات ثقافية واجتماعيه، ويسعى كُل واحِد مِنهُم لِتحقيق المصالِح والاحتياجات التي تحمِل معاني التعايُش السلمي بين أفراد المُجتمَع، والمُهِم في المُجتمَع أن أفرادهِ يتشاركون هموماً أو اهتمامات مُشتركَه تعمَل على تطوير ثقافَة ووعى مُشترَك يطبع المُجتمَع وأفرادهِ بِصِفات مُشتركَه تُشكِل شخصيَة هذا المُجتمَع وهويتهُ، كما يُطلق لفظ المُجتمَع على مَن تتألف مِنهُم جماعَه أو كُليَه أو مدرسَه أو فصل أو جمعيَه أو مؤسسه أو نِقابَه أو حِزب أو مجلِس تشريعي أو تنفيذي أو قضائي، ويُطلَق على الناس يجتمعونَ عضاً في الطريق لِمُشاهدَة حادِث أو في ملعَب لِحضور مباراة رياضيَه أو في مسرح أو في قاعات عامَه أو في أي وسيلة مواصلات، فالمُجتمَع هو المجموعة البشرية التي تجتمَع أو تحتشِد أو تتمركَز في مكان واحِد أو هي التي تعيش في منطقه مساحيَه مُعينَه.

– **ويُطلِق الإحصائيين**: المُجتمع على كُل الكائِنات التي تُقام عليها الدراسة، وكما أن الفرد هو جُزء واحِد مِن العينة، وتُطلَق كلِمَة فرد للدلالة على الكائِن الواحِد الذي يعود في أصلهِ إلى مجموعَه مِن الأفراد المشابهة لهُ في المظهَر وعدد الأفراد قَد يتغيَر إلى مالا نهاية، فالعينة هي جُزء مِن المُجتمَع تُطلَق على مجموعَه تضُم عدداً كبيراً أو صغيراً مِن الأفراد المتغيرة في الشكل أو اللون، لكن أصلُها واحِد يتشابَه في إحدى الصفات على الأقل.

– **المُجتمَع في عِلم البيئة هو** : مجموعَه مِن الكائِنات الحية المستقلة التي تقطُن وتتعايَش معَ بعضِها البعض ضمن المقاطعة الواحدة.

– **المُجتمَع في قاموس الأنثروبولوجيا هو** : مجموعَه مِن الأشخاص تعيش وتعمَل سويه لفترة مِن الزمن تكفى لِخلق تنظيم خاص بِها.

– **مُجتمَع الأحياء هو**: المجموعة أو التجمُع، أي عَدد مِن الكائِنات، يُشكِل أعضائُها وحدَه مُعينَه.

- **تعريف المجتمع عند دوركايم** : المجتمع لا يمكن أن يستمر إلا إذا وجدت درجة كافية من التجانس والتربية ترسخ وتدعم هذا التجانس . أما وظيفة المجتمع فهي تحقيق التجانس، وأدوات التجانس هي التربية إن المجتمع هو قبل كل شي ضمير، وهو ضمير المجموعة الذي يجب إيصاله إلى الطفل، ويتكون المجتمع من:

أ- النظم الاجتماعية أو القواعد الاجتماعية،

ب- الظواهر أو الوقائع الاجتماعية.وهي أنماط متكررة من السلوك الجماعي يشعر بها أفراد المجتمع ،

ج- قوى عقلية أو فكرية أو تيارات فكرية ثقافية تتحكم في السلوك أو الفعل الاجتماعي.

– **المُجتمَع في عِلم الاجتماع هو:** نسَق مكوَن مِن عِدَة أنساق فرعيَه بينها ترابُط فتُسهِمْ في تحقيق التوازُن والاستقرار في المُجتمَع، وأي تغيير في واحِد مِن هذهِ الأنساق الفرعية يؤدى إلى التغيير في الأنساق الفرعية الأُخرى، والأنساق مثل الأنساق الاقتصادية والسياسية والتربوية . وأي تغيير في واحِد مِنها يتطلَب تغيير في الأخرى ، وكما أن التنشئة الاجتماعية هي إحدى جوانِب النسق الاجتماعي. لأن فهم أي نسق فرعى يتطلَب دراستهُ مِن خِلال عِلاقتهُ بالأنساق الفرعية الأُخرى، لأنها تقوم بالمحافظة على البناء الاجتماعي وتوازنهُ.

والتنشئة الاجتماعية قديمة قِدَم المُجتمعات الإنسانية مارسها كل من الأسرة والعشيرة والقبيلة في نشأة أطفالِها ولتحافِظ على استمرارية عاداتِها وتقاليدِها فالمُجتمَع عِبارَة عَن نسق اجتماعي مُكتف بذاته، ومُستمِر في البقاء بِفعل قواه الخاصة، ويضُم أعضاء مِن الجنسين الذكور والإناث ومِن جميع الأعمار، فالمُجتمُع جماعَه مِن الأفراد الأحياء، وليس مجموعَه مِن الأفكار المجردة، ووصفه أحد عُلماء الاجتماع بأنهُ أكبَر جماعَه ينتمي إليها الفرد، واكتفائه بذاته بمعنى أن لهُ رصيد مِن الإجراءات والوسائِل الخاصة بالتعامُل معَ البيئة ، وإطالَة وجوده إلى مالا نهاية، ويكاد يكون مِن المُستحيل تعيين الحدود الدقيقة لِمُجتمعٍ ما، والأصح أن تِلك الحدود تُرسَم بِطُرُق مختلفة لِتحقيق أغراض مختلفة في كُل مرّه، أي حسَب الأحوال وحسب الهدف مِن عمليَة تعيين الحدود، فإن المُجتمَع المُكتمِل وليس الكامِل والقادر على البقاء مُستقلاً قد يكون مُجتمَعاً صغير كُل الصِغَر، وهذا التعريف للمُجتمَع هو المعنى المُتداول في الكِتابات السوسيولوجيه الحديثة، وبعض عُلماء الاجتماع مثل (تونيز) يرى أن هُناك اختلافا عميقاً بين الجماعة المشتركة والمُجتمَع ، ويعتبِر أهم ما يُميز المُجتمَع هو وجود بنية اجتماعيه، التي تتضمَن عِدَة نواحي أهمُها الحُكم والسيطرة والتراتب الاجتماعي، إنَ المُجتمَع هو مجموعَةْ الناس التي تُشكِل النِظام نصف المُغلَق التي تُشكِل شبكَة العِلاقات بين الناس، ولقد اختلف عُلماء الاجتماع في العصر الحديث في تحديد مفهوم المُجتمَع بالمعنى العام والخاص والنماذِج التي يَصِح إطلاق اسم مُجتمَع عليها، ومع ذلِك فقد وضعوا العديد مِن التعريفات مِنها أن المُجتمَع هو ذلِك الإطار العام الذي يُحدِد العِلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يَعيشون داخِل نِطاقِه، في هيئة وحدات أو جماعات ، وتعريف آخر أنِ المُجتمَع هو مجموعَه مِن الأفراد التي تقطُن بُقعَه جُغرافيَه مُعينَه، محدودة مِن الناحية السياسية ومُعترَف بِها ولها مجموعَه مِن العادات والتقاليد والمقاييس والقيَم والأحكام الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسُها الدين واللغة والتاريخ والعُنصُر، وتعريف أخير هو أنَ المُجتمَع هو جميع العِلاقات بين الأفراد في حالِة تفاعُل معَ مُنظمات وجمعيات لها أحكام وأُسُس مُعينَه.

- **إنَ معنى كلِمَة مُجتمع في العلوم الاجتماعية:** يميل العُلماء إلى اعتبار المُجتمَع نِظاماً شِبه مُغلَق تُشكلهُ مجموعَه مِن الناس، بحيثُ أنَ مُعظم التفاعُلات والتأثيرات تأتى مِن أفراد مِن نفس المجموعة البشرية ، فالمُجتمَع هو مجموعَه مِن الناس التي تُشكِل النِظام نصف المُغلَق، التي تُشكِل شبكة العِلاقات بين الناس، فيُفسِر عُلماء الاجتماع كلِمَة مُجتمُع بِأنها تعنى تجمُعاً إنسانياً يلتقي على قواسم مشتركة، كالعادات المتماثلة والقوانين الاجتماعية الواحدة، إضافةً إلى المصالِح المشتركة التي تجعَل مِن تجمعهم أمراً مصيرياً قائِماَ على دوافِع واقعية وجديَه راسخة، بالإضافة إلى شرط آخر يتمثَل بالاستعداد للتغيُر والتطور، إنِ مِثل هذا الأمر لا يُمكِن أن يتحقق بدون التعامُل المسئول والواعي مع عامِل الزمن، فالتجمُعات الإنسانية التي لا تستجيب لِحركِة الزمن والتي ليس بِمقدورِها التعبير الميداني والحضاري عَن تِلك الاستجابة لا يُمكِن أن يُدلِل وجودِها وحضورِها الاجتماعي على كلِمَة المُجتمَع بالطريقة العلمية والمنطقية .

ويطلق لفظ المجتمع بمعنى اخص على المجموع من الأفراد تؤلف بينهم روابط واحدة، تثبتها الأوضاع والمؤسسات الاجتماعية، ويكفلها القانون، أو الرأي العام، بحيث لا يستطيع الفرد أن يخالفها، أو ينحرف عنها،

إلا إذا عرض نفسه للعقاب، أو السخط، أو اللوم، كأنّ للأحوال الاجتماعية سلطاناً على الفرد، فلا يكاد يحدث نفسه بمخالفة، ولا يختلج في ضميره انحراف، إلا والناس منكرون عليه ذلك.

ويطلق لفظ المجتمع على الاجتماع في الأسرة، أو القرية، أو القبيلة، أو المدينة المعمورة تقول: المجتمع القروي، أو القبلي، أو المدني، أو الصناعي، أو الزراعي.

ولكل مجتمع من المجتمعات ظواهر عامة مشتركة بين جميع أفراده، وهي لا تنحل إلى الظواهر النفسية الفردية، لأن الاجتماع يولّد في نفوس الأفراد كيفيات جديدة من الشعور والتفكير والإرادة يمكن إن يطلق عليها اسم الوعي الجماعي وهي خارج النفس الفردية، ولذلك أطلق " **دوركهايم** " على الظواهر الاجتماعية اسم الأشياء، لأن الشيئية عنده هي الوجود في الأعيان الخارجية، ولهذه الأشياء سلطان يتجلى في القواعد الإلزامية المفروضة على الأفراد، ويسمى هذا السلطان بالقهر الاجتماعي.

والمجتمع البدائي اسم للمجتمعات الصغيرة التي تمتاز ببساطة فنونها الآلية، وتأخر حياتها الاقتصادية، وقلة التخصص في وظائفها الاجتماعية وأعمالها، وعدم اشتمالها على تراث ثقافي أو آداب، أو لغة مكتوبة، أو تاريخ مدون . والمجتمع البدائي مرادف للمجتمع المتخلف.

2-5- ماهية الجماعة الاجتماعية:

الإنسان كائن اجتماعي بالفطرة يحب العيش في جماعات مع أقرانه من البشر لا يستطيع أن يلبى جميع رغباته واحتياجاته بنفسه فهو في حاجة مثلا إلى الشعور بالأمن والطمأنينة وإثبات ذاته وهذا لا يكون إلا في وسط جماعة يتفاعل أعضاؤها لكي يحقق كل منهم رغباته واحتياجاته.

وتمثل الجماعة البوتقة التي يتفاعل بداخلها الإنسان، وطريقة العمل مع الجماعات بجانب كونها تساعده على تنمية قدرات اجتماعية فهي أيضا أسلوب يساعد الجماعة وأعضاؤها على تحقيق رغباتهم واحتياجاتهم وأهدافهم .

أ- تعريف ماهية الجماعة:

يعرِّف علماء الاجتماع الجماعات؛ بأنها كيانات تشمل اثنين أو أكثر من الأفراد المتفاعلين مع بعضهم البعض، والذين يجمع بينهم نمط ثابت من العلاقات، ويسعون لتحقيق أهداف مشتركة، ويعتبرون أنفسهم أعضاء بنفس الجماعة.

يذكر حامد زهرا نقلا عن فينسيك أن كل من يتعامل مع جماعة سواء كان والدا أو مدربا أو قائدا أو رجل إعلام أو رجل علاقات عامة أو رجل أعمال أو أخصائيا اجتماعيا ... الخ يتحتم عليه لكي ينجح في عمله، وفى أداء مهمته ، أن يتعرف على ماهية هذه الجماعة وأهميتها وخصائصها وبنائها وتماسكها وأهدافها وديناميكيتها والتفاعل الاجتماعي داخلها، والفرق بينها وبين الجماعات الأخرى، ومن منا لا يتعامل مع جماعة ؟،

ويحاول علم النفس الاجتماعي دراسة الجماعة ابتداء من شخصين إلى أمة بأسرها، كما يحاول دراسة الجماعة كتنظيم اجتماعي.

ويذكر " حلمي المليج ي" (1984) أن وجود حقائق موضوعية مشتركة كالمكان الجغرافي كما الجوار أو مكان العمل أو الدراسة ، أو التماثل في اللون أو السن أو الطبقة الاجتماعية، لا يكفى لكي نطلق على عدد من الناس اسم "جماعة ، "إن وجود "الجماعة السوسيولوجية"، أي وحدتها، يتوقف على وجود أهداف إنشائية مشتركة يتبعها الأفراد المكونون للجماعة، كأن يكون لدى الأعضاء قدر كبير من التماثل العقلي كالأفكار وطرق التفكير والاشتراك في مجموعة من القيم والمعتقدات ، والمعايير الاجتماعية ، وبالاختصار وجود شعور عام بالانتماء إلى الجماعة.

ويشير "عزة محمد حمد ي " (1986) إلى أن تحديد المكانة الاجتماعية داخل أي جماعة عن طريق انتظام أعضائها في أدوار متدرجة حيث يقوم كل عضو بدور معين للوصول إلى هدف الجماعة ، وهذا التدرج في الوظائف الجماعية ينظم علاقات التفاعل بين الأعضاء فيؤدى إلى تماسك الجماعة .

ويرى " محمد علاوي " (1998) أن هناك اختلافا كبيرا بين الباحثين على تحديد معنى وماهية الجماعة ، فهناك من يطلق مصطلح "الجماعة " Group على شخصين أو أكثر على أساس القرب المكاني بين الأفراد، بينما يرى البعض الآخر تعريف الجماعة يقتضى الانتماء إلى هيئة أو منظمة رسمية معترف بها كالفرد في الأسرة، أو الموظف في هيئة أو مؤسسة ، وقد يطلق البعض مصطلح الجماعة على أفراد لا يشترط أن يكونوا متقاربين في المكان، ولا يشترط أن يعرف بعضهم بعضا، أو على مجموعة من الأفراد لمجرد تواجدهم في مكان واحد بسبب عارض كاجتماع المارة في الطريق لمشاهدة حادث معين ، أو لاجتماع مجموعة من الأفراد لحضور ندوة أو محاضرة مثلا .

وهناك اعتقاد سائد أن الجماعة هي وحدة بناء المجتمع بالإضافة إلى أنها تعتبر أصغر وحدة مجتمعية تقوم بمختلف الوظائف والعمليات الاجتماعية التي تسهم في حفظ البناء الكلى للمجتمع ، وفى خلال الثلاثين عاما الماضية تقدمت وسائل البحث وظهرت الحركة العلمية الواسعة النطاق في مجال علوم الإنسان والمجتمع، وكان الاهتمام واضحا بدراسة الجماعات الصغيرة، وقد ظهرت مفاهيم عديدة للجماعة.

ويرى مصطفى باه يوآخرون نقلا " دون مارنتدال" أن مفهوم" جماعة " يشير إلى أي عدد من الأشخاص كبيرا أو صغيرا تتكون بينهم علاقات ، تتكشف من خلال التفكير المشترك"، فالأسرة جماعة، والفريق الرياضي جماعة، والنقابة جماعة ، وتضيف إخلاص عبد الحفيظ، (2001) تعريفا آخر للجماعة بأنها عبارة عن نسق اجتماعي، يتكون من مجموعة من الأفراد بينهم تفاعل اجتماعي متبادل وعلاقة صريحة، ويتحدد فيها للأفراد أدوارهم الاجتماعية ومكانتهم الاجتماعية، ولهذه الجماعة مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها والتي تحدد سلوك أفرادها .

كما عرف حامد زهران (2000) الجماعة على أنها وحدة اجتماعية تتكون من فردين أو أكثر بينهم تفاعل متبادل ، وعلاقة صريحة ، ولكل فرد دوره الاجتماعي ومكانته فيها ، وتتميز بوجود مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها والتي تحدد سلوك الأفراد، لتحقيق هدف مشترك، بصورة تشبع بعض حاجات كل منهم.

ويعرف " جيب GIBB " الجماعة بأنها " تشير إلى كائنين أو أكثر في تفاعل لتحقيق هدف مشترك ، وبصورة يكون فيها الأفراد مشبعا لبعض حاجات كل منهم".

ب- خصائص الجماعات: تتميز الجماعات بالخصائص الآتية:

- ضرورة وجود عدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين.
- ضرورة وجود تفاعل، واتصال مستمر بين أعضاء الجماعة، وأيضًا اعتماد تأثير متبادل فيما بينهم، وهذا يعني أن مجرد تجمع عدد من الأفراد في مكان واحد لا يشكل بالضرورة جماعة فيما بينهم، بل لابد من وجود تفاعل، ولذلك فأفراد الأسرة يكونون جماعة فالأب والأم والأبناء تنشأ فيما بينهم علاقات متصلة، وتأثير متبادل، فالارتباط المادي والمعنوي متوافر فيما بينهم.
- لها تركيب أو بناء مستقر، ويقصد بذلك استمرارية العلاقات والتفاعل الاجتماعي بين أعضاء الجماعة لفترة طويلة نسبيًا، ومفهوم الجماعة في هذه الحالة يختلف عن التجمعات الطارئة، مثال ذلك التجمع لمشاهدة حادث معين في الشارع، أو التجمع في سيارة نقل عام أثناء ركوب السيارة.
- بينهم أهداف مشتركة.
- وأخيرًا فإن أعضاء الجماعة، يجب أن ينظروا إلى بعضهم البعض على أنهم يشكلون جماعة واحدة، فالجماعات تتألف من أفراد يعتبرون أنفسهم أعضاء في نفس الجماعة، ولديهم القدرة على التمييز بينهم وبين من هم ليسوا أعضاء بجماعتهم.

ج- مراحل بناء الجماعة :

يشير (كارون Carron, 1989 وانشل 1994) إلى أن عملية تشكيل أو بناء الجماعة الرياضية يمكن أن تمر بأربعة مراحل وهى :

- مرحلة بداية التشكيل أو التكوين.
- مرحلة المقاومة أو الاعتراض .
- مرحلة تحديد المعايير .
- مرحلة الأداء أو الانجاز .

د- بناء الجماعة:

ليست أعمال الجماعة وليدة الصدفة أو الطفرة بل تحتاج إلى تنظيم ورعاية من القيادة الحكيمة والإدارة الفعالة، لذا يعتقد أن الجماعة هي وحدة بناء المجتمع، بالإضافة إلى أنها أصغر وحدة تقوم بمختلف الوظائف والعمليات الاجتماعية التي تسهم في حفظ البناء الكلى للمجتمع.

ينحصر اهتمام علماء الاجتماع بدراسة الجماعات الاجتماعية في كونها نسقا اجتماعيا Social System بمعنى أن بناءها يتكون من أجزاء لا تفقده وحدته ، وأن العمليات الاجتماعية التي تحدث فيها تحدد موضعها من المجتمع ككل، ومدى الوضع الاجتماعي الذي تشغله في بناء المجتمع وهيكله ، وبهذا تطورت دراسة الجماعات الصغيرة في ميدان علم الاجتماع بالإضافة إلى دراسة المجتمع المحلى باعتباره جماعة اجتماعية ذات بناء هو مجموع بناءات الجماعات الفرعية المكونة له، ويقوم بوظائف متنوعة هي مجموعة الوظائف التى تؤديها الجماعات الفرعية داخله .

وبهذا تطورت دراسة الجماعات الاجتماعية في علم الاجتماع حتى أصبحت في الوقت الراهن لا تمثل أحد الموضوعات الرئيسية فيه فقط، وإنما تميزت باختيار موضوعات فرعية مثل التفاعل الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية وصراع الجماعة والتجانس الاجتماعي.

ويضيف كل من " إخلاص عبد الحفيظ، مصطفى باهى " (2001) أن لكل جماعة من الجماعات نظام خاص بها، ويعتمد نظام الجماعة إلى حد كبير على تفاعلات أعضائها، وكيف يلاحظون بعضهم البعض، وما الذي يتوقعونه من أنفسهم ومن بعضهم البع ض، ولكي تصبح الجماعة فريقا فعالا فان ذلك يتطلب وضع سمات تنظيمية معينة ومن أهمها: أدوار الجماعة، و معايير الجماعة.

ويقوم بناء الجماعة لضمان الكفاءة الموضوعية للجماعة (أي درجة نجاحها في تحقيق أهدافها الجماعية) ولضمان الكفاءة الذاتية (أي درجة نجاحها في إرضاء أفرادها). وهناك نظرتان إلى بناء الجماعة: أولهما تنظر إلى الجماعة ككل، وتبحث عن أنماط السلوك المرتبطة بوجودها، وتبعد عن النظر إلى مفاهيم الشخصية الفردية، وتركز على الجماعة كتنظيم له خصائصه التي تختلف عن خصائص الأفراد الذين تضمهم، وتهتم أنصارها بمفاهيم مثل الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي ..الخ، ومن أنصار هذه النظرة ويليان مكدو غال Mc Dougall (1908) وكيرت ليفين Levin (1974)، وثانيهما تفضل النظر إلى الجماعة ككيان اجتماعي يستجيب له الفرد، ولا يرجع أنصارها إلى الجماعة خصائص فيما عدا تلك التي تستنتج من خصائص الأعضاء الذين يكونون هذه الجماعة، وتهتمون بمفاهيم مثل الإدراك والانفعالات والآراء، كما يشير كل من " أحمد فوزي، وطارق بدر الدين " (2000) إلى بناء الجماعة بأن كل من ماك دافيد وهارار ي Mc David &Harari قد عرفا الجماعة بأنها نسق منظم من فردين أو أكثر يرتبط كل منهما بالآخر من أجل هدف معين، وهذا النسق يوفر لأعضائه مجموعة من علاقات الأدوار ومجموعة من المعايير التي تنظم وظيفة الجماعة، ووظيفة كل عضو من أعضائها، ويتفق هذا التعريف مع العديد من التعريفات التي يتضمن محتواها أن الجماعة وحدة من مجموعة الأفراد الذين يخضعون لمجموعة من المعايير، وهذه المعايير هي التي تنظم سلوكهم الفردي في الأمور ذات التأثير على الجماعة.

ومن خلال ما سبق نجد أن الجماعة تناولت الأدوار والمعايير كمح ركات للتعرف على بناءها، بالرغم من وجود عناصر بنائية أخرى للجماعة كعلاقات القوة فيها بين أفرادها ومراكزهم في الجماعة، وكذلك العلاقات

الوجدانية، وعلاقات التفاعل، وعلاقات الجذب والتنافر بين أفرادها ، كما يذكر " محمد علاوي " (1998) أنه في حالة تجميع بعض الأ فراد معا لكي يصبحوا جماعة معينة، فعندئذ يشار إلى هذه العملية بأنها محاولة تشكيل أو بيناء الجماعة، وهذا التشكيل أو البنيان من الأهمية بمكان إذا كان لهؤلاء الإفراد الرغبة في أن يصبحوا جماعة متماسكة لها فاعلية وإنتاجية جيدة، وقد أشار كل من ديفيد فرانس Francis ، ودونالد يونج Young (1992) إلى أن الجماعة ليس عبارة عن مجموعة من الأفراد لهم خصائص مشتركة، بل إنه أبعد من ذلك، فالجماعة هي مجموعة نشطة من الأفراد الذين التزموا بإنجاز أهداف معينة ، والذين يعملون معا بصورة متفاعلة ويستمتعون بذلك ويقدمون نتائج مرتفعة القيمة.

هـ- أنواع الجماعة: هناك نوعين من الجماعات، الجماعات الرسمية والجماعات غير رسمية

جماعات غير رسمية	جماعات رسمية
• تنشأ وتنمو بشكل طبيعي وعفوي. • عضوية اختيارية دون أي توجيه من إدارة المنظمة. وتنقسم الجماعات غير رسمية إلى: - **جماعات المصالح:** تجمعهم مصلحة مشتركة، مثل النقابات، الاتحادات، الجمعيات، النوادي. - **جماعات الصداقة:** تجمعهم مصلحة مشتركة معنوية، أفراد ينجذبون (جاذبية مشتركة) لبعضهم البعض، مثل العصبة، والشلة.	• يتم تأسيسها وتصميمها بشكل معتمد من قبل المنظمة؛ لتوجيه أعضائها نحو هدف تنظيمي هام. • العضوية فيها إجبارية. • **وتنقسم الجماعات الرسمية إلى:** • جماعات الأوامر –الرئاسة- • تتبع التسلسل الرئاسي. • تظهر على الخريطة التنظيمية، مثل الأقسام، والإدارات. • تتميز بالدوام النسبي. • **جماعات المهام:** • تصمم بغرض تحقيق مهمة محددة. • تضم أعضاء من مواقع تنظيمية مختلفة. • قد تكون مؤقتة، مثل اللجان، والمجالس.

3-5- تماسك الجماعة :

يقصد بتماسك الجماعة مجموعة العلاقات المتبادلة بين أعضائه ا، حيث أن سلوك كل فرد منهم يتوقف على سلوك الآخرين، وهذا التفاعل يتم على الجانب الحركي والاجتماعي، عن طريق الإدراك والاستجابة المؤسسة على هذا الإدراك ، ولأن الفرد في الجماعة هو عضو في مجموعة وهو بحكم تكوينه العصبي والبدني مستعد وقادر على متابعة سلوك زملائه في الجماعة، ويستطيع أن يربط بين هذه المتابعة للسلوك وردود أفعاله، ويمكن القول بأن التماسك قد تحقق بين الفرد وباقي أفراد الجماعة عندما يبدأ في استخدام تكوينه البدني والنفسي في ملاحظة زملائه ، وحدوث استجابة بينهم نتيجة الملاحظة ، واستجابة الزملاء له ، وللتماسك شقان (حركي – اجتماعي) ويمكن عن طريق (التفاعل) التعرف على قوة بناء الجماعة، لأن الدور والمكانة لكل فرد يتحددان في ضوء العلاقات المتبادلة، سواء كانت حركية أو اجتماعية.

أن الظواهر المختلفة من تعاون وتنافس وتآلف وسيطرة وخضوع وتحالف تظهر أيضا في ضوء التفاعل الذي يحدث بين أفراد الجماعة، وجميع هذه الظواهر هي دليل على النظام الاجتماعي داخل الجماعة، ولابد أن يكون القائد أو الإداري على دراية بهذا النظام حتى يتم توظيف قواعده مع الجماعة كما أن التماسك الحركي هو الأساس المحرك للجماعة وعن طريقه يكون الاتصال بين الأفراد، كما أن التفاعل والاتصال بين الأفراد يأتي من خلال حركة الجماعة حيث أن ارتفاع مستوى التفاعل في الجماعة، يؤدى إلى ارتفاع المسئولية الجماعية، كما أن إنجاز الجماعة هو محصلة لاتصال وتفاعل أعضائها.

تندرج دراسة الجماعات تحت اسم ديناميكيات الجماعة – وهو مصطلح قدمه "كيرت لوين " (1935) ليمثل عمليتين رئيسيتين تحدثان داخل الجامعة وإحدى هذه العلميات – وهى التماسك – تهتم بتطوير والمحافظة على الجماعة والثاني وهى التحرك – وهى نشاط تسعى من خلاله الجماعة لتحقيق الأهداف وأشار " كاتل (1948) " إلى أن وظائف هاتين العمليتين الرئيسيتين تعتبر جوهرية (أي دون المحافظة على الجماعة لا يمكن أن يكون هناك تحرك للجماعة) ويمكن جوهر التماسك فى تعريفها.

ويفترض " كارون " (1982) أن التماسك عملية ديناميكية كانت تنعكس في ميل الجماعة إلى الالتصاق معا والبقاء متحدين لتحقيق أهدافها وأغراضها ، فالتماسك يساهم بصورة مباشرة في المحافظة على الجماعة، وبالتالي بصورة غير مباشرة في تحرك الجماعة ، وحيث نضع في الاعتبار أهمية هذه الوظائف فليس من المثير للدهشة أن بعض العلماء الاجتماعيين " جولمب يويسلكي" (1962 " (لوت لوت "(1965) اعتبروا التماسك أكثر متغيرات الجماعة الصغيرة أهمية وبالتالي تعتبر الدراسات التي تتناول أحداث ونتائج التماسك سائدة فى مجال المقالات الخاصة بديناميكيات الجماعة.

ويشير سعد جلال (1992) إلى أن التماسك يتوقف على وجود ش يءمشترك بين الأعضاء ، إذ أن الاختلافات تولد فقدان الأمن وعدم وحدة الهدف، ومن الملاحظ أن الأفراد ذوى الخبرات المشتركة يكونون أكثر ترابطاً، كما أن أولئك الذين يشتركون في معايير وقيم واحدة يكونون أكثر ترابطاً ، إذ تحكم هذه المعايير وهذه القيم سلوك الأفراد وتحدد قواعد الثواب والعقاب التي تضعها الجماعة، فالجماعة المتماسكة هي الجماعة التي ترتفع فيها الروح المعنوية ، وهى الجماعة التي تكون لها جاذبية إيجابية للأعضاء وهى الجماعة التي تكون لها فاعلية، والواقع أن الفاعلية والجاذبية والتماسك كلها عناصر متداخلة تتخللها الروح المعنوية.

وفيهذا الصدد يرى فاروق السيد غاز ي (1983) أن موضوع تماسك الجماعة أصبح من الميادين الهامة والتي جذبت الكثير من أنظار الباحثين وخاصة في مجال علم الاجتماع، وبين مجالاً خصباً لدراسة التفاعل الديناميكي بين أعضاء الجماعة ، ففي حياتنا اليومية وفى كافة المجالات نجد أن هناك اختلافات واضحة بين الجماعات المختلفة من حيث انتظام أفرادها في أوجه نشاطها وتمسكها بعضويتها لها ، والدفاع والتضحية من أجل الجماعة والبقاء في عضويتها، كما نلاحظ أيضاً هذا الاختلاف في شعور الأفراد بالرضا في اجتماعهم، وفى سهولة تفاهمهم ووصولهم إلى قرار بصورة اجتماعية.

وقد قام " فستنجر وأخرون (1950) Festinger & et,el " بتعريف التماسك على أنه المجال الكامل للقوى التي تساعد الأفراد لكي يظلوا في الجماعة، ولقد أوضحنا أن هناك قوتان هامتان تؤثران على الأعضاء لكي يظلوا في الجماعة وهما: الانجذاب إلى الجماعة وسائل الضبط، حيث يشير النوع الأول من القوى إلى رغبة الفرد في التفاعلات الشخصية مع الأعضاء الآخرين والمشاركة في أنشطة الجماعة، بينما يشير النوع الثاني من القوى وهو " وسائل الضبط " فهو يشير إلى المزايا التي يمكن للعضو أن يحصل عليها لكونه مرتبطاً بالجماعة.

كذلك قام كلاً من " كارتراين وذاندر (1953) Cartrunight & Zander " بتعريف التماسك على أنه مفهوم يشير إلى جاذبية الجماعة لأعضائها وفيالفترة ما بين عامي(1950 ، 1970) ظهر العديد من التعريفات الأخرى لتماسك الجماعة، وتشير هذه التعريفات إلى أن تماسك الجماعة يتكون من بعدين أساسين هما: (تماسك المهمة والتماسك الاجتماعي) ، حيث يعكس " تماسك المهمة " المدى الذي يعمل من خلاله أعضاء الجماعة معاً لتحقيق الأهداف العامة أو على الجانب الأخر، فإن " التماسك الاجتماعي " يعكس الدرجة التي يحب أعضاء الجماعة بعضهم البعض، واستمتاعهم بصحبة بعضهم البعض.

و في عام (1982) قدم " كارون Carron " تعريفاً للتماسك، حيث وضح أن التماسك هو عملية ديناميكية تظهر بشكل واضح في الجماعات التي تميل إلى البقاء متحدة في متابعة الأهداف والأغراض، وبالنظر إلى هذا التعريف نجده يتضمن نقطتان أساسيتان هما: العملية الديناميكية، والاتحاد ومتابعة الأهداف والأغراض.

وتذكر إخلاص عبد الحفيظ (2001) أنه قد تعددت معاني تماسك الجماعة فنجد أن هذا المفهوم يتضمن شعور الأفراد بانتمائهم إلى الجماعة والولاء لها والتمسك بمعاييرها وعضويتها، وتحدثهم عنها بدلاً من تحدثهم عن أنفسهم، وعملهم معاً في سبيل تحقيق هدف مشترك، واستعدادهم لتحمل المسئولية والدفاع عن الجماعة، كما يتضمن تماسك الجماعة أيضاً والروح المعنوية والعمل بروح الفريق والاندماج في العمل وجاذبية الجماعة ، لكي يحقق أفراد الجماعة هدفهم المشترك يجب التصدي أولاً لمشكلتين : المشكلة الأولى تتضمن ضرورة التفاعل الاجتماعي الناجح فيما بينهم، والثانية ضرورة قيامهم بنجاح بالنشاط الذي يؤدى إلى بلوغ الهدف، فلابد من تحقيق التفاعل الاجتماعي أولاً قبل التصدي لتحقيق الهدف، ولهذا يرى بعض العلماء أنه قبل التصدي لعملية جديدة يجب أن تكون هناك فترة تمهيدية للتعرف على المشكلة وتبادل الأعضاء لوجهات النظر لتخطيط سبل التفاعل والعلاقات المتبادلة بينهم ، والتحول التدريجي إلى التنفيذ، ولابد من تهيئة الظروف المناسبة كتمهيد للأداء ، فإذا كانت العملية (المباراة أو المنافسة) تتطلب درجة عالية من التنسيق والتعاون فإن إتمامها بفاعلية لن يتم قبل تحقيق التفاعل بفاعلية، وأما إذا كان أداء العملية لن يتطلب إلا قليلاً من التفاعل بين الأفراد أو لا يتطلب تفاعلاً فإن العلماء يتشككون في وجود ما يسمى بالجماعة أو روح الجماعة . وتتحول العملية إلى عملية يقوم بها أفراد متفرقون لا تربط بينهم روابط الجماعة ، فإذا تم التوصل إلى تحقيق التفاعل المناسب بين الأعضاء، والطرق الموصلة إلى الهدف بنجاح تحققت الفعالية بشرط أن يكون الهدف المطلوب وليس غيره ، إذ أن الفاعلية لن تقاس إلا بالإنتاجية ، وتتفق الإنتاجية مع الهدف المقصود ويعتبر موضوع التماسك هو المحدد الذي تدور حوله معظم الإجراءات مع الجماعة خاصة تلك الناجحة، فالقادة الناجحون يؤمنون بأن تماسك الجماعة هو العامل الحاسم في تحقيق الأهداف.

أشار علماء الاجتماع إلى أن الجماعة عالية التماسك تؤدى أداء أفضل عن الجماعة منخفضة التماسك وذلك من خلال العناصر التالية:

- أن الجماعة عالية التماسك لا تنفق الكثير من وقتها وجهدها لتدعيم ال جماعة، حيث أنها لديها الكثير من الطاقة التي تكرسها لأداء العمل أكثر من الجماعة منخفضة التماسك.
- أن زيادة معدل الاتصال والتفاعل داخل الجماعة المتماسكة يمكنها من تنسيق مواردها ونشاطها بصورة أفضل من الجماعة غير المتماسكة وهكذا يتحسن الأداء في الجماعة المتماسكة.
- الجماعة المتفاعلة تمتلك إدارة التفاعل، ومن ثم تكون مواردها من السهل الحصول عليها وتوظيفها بدرجة لا تتمتع بها الجماعة الأقل تماسكاً.
- الأعضاء اللذين يطلق عليهم أنهم متماسكون يعملون بجهد لإنجاز أهداف ال جماعة عن أهدافهم الشخصية.

6- العمليات الاجتماعية:

6-1- التفاعل الاجتماعي:

يعد التفاعل الاجتماعي من أكثر المفاهيم انتشاراً في علم الاجتماع وعلم النفس على السواء، وهو الأساس في دراسة علم النفس الاجتماعي الذي يتناول دراسة كيفية تفاعل الفرد مع البيئة وما ينتج عن هذا التفاعل من قيم وعادات واتجاهات ، وهو الأساس في قيام العديد من نظريات الشخصية ونظريات التعلم ونظريات العلاج النفسي ،إذ يعد التفاعل الاجتماعي بشكل عام نوعاً من المؤثرات والاستجابات، وفي العلوم الاجتماعية يشير إلى سلسلة من المؤثرات والاستجابات ينتج عنها تغيير في الأطراف الداخلة فيما كانت عليه عند البداية، إن التفاعل الاجتماعي لا يؤثر في الأفراد فحسب بل يؤثر كذلك في القائمين على البرامج أنفسهم بحيث يؤدي ذلك إلى تعديل طريقة عملهم مع تحسين سلوكهم تبعاً للاستجابات التي يستجيب لها الأفراد ، لذا تعددت وتباينت استخدامات التفاعل الاجتماعي، فهو مجموعة من الخصائص التي هي نوع من الاستعدادات الثابتة نسبياً تميز استجابات الفرد في سلوكه الاجتماعي التي تدعى بالسمات التفاعلية والسمات الأولية للاستجابات الشخصية.

أ- أهداف التفاعل الاجتماعي: يحقق التفاعل الاجتماعي بين الأفراد مجموعة من الأهداف منها:-

- ييسر التفاعل الاجتماعي تحقيق أهداف الجماعة ويحدد طرائق إشباع الحاجات .

- يتعلم الفرد والجماعة بوساطته أنماط السلوك المتنوعة والاتجاهات التي تنظم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع في إطار القيم السائدة والثقافة والتقاليد الاجتماعية المتعارف عليها.

- يساعد على تقييم الذات والآخرين بصورة مستمرة.

- يساعد على تحقيق الذات ويخفف وطأة الشعور بالضيق، فكثيرا ما تؤدي العزلة إلى الإصابة بالأمراض النفسية.

- يساعد على التنشئة الاجتماعية للأفراد وغرس الخصائص المشتركة بينهم.

ب- مستويات التفاعل الاجتماعي:

- **التفاعل بين الأفراد:** إن نوع التفاعل القائم بين الأفراد هو أكثر أنواع التفاعل النفسي والاجتماعي شيوعاً، فالتفاعل القائم ما بين الأب والابن، والزوج والزوجة، الرئيس والمرؤوس ...الخ ، وبيئة التفاعل في هذه الحالة الأفراد الذين يأخذون سلوك الآخرين في الحسبان ومن ثم يؤثر عليهم وعلى الآخرين ، وفي عملية التطبيع الاجتماعي مثلا نجد إن التفاعل الاجتماعي يأخذ هذا التسلسل: الطفل - الأم - الطفل وإخوته - الطفل وأقرانه – الشباب والمدرسة - الشاب والعاملين معه - الشاب ورؤسا ءه ...الخ. وفي كل تلك الصلات الاجتماعية نجد إن الشخص جزء من البيئة الاجتماعية للآخرين الذي يستجيب بنفس الطريقة كي يستجيبون له ، كل فرد بالآخرين ومن ثم يتفاعل معهم.

- **التفاعل بين الجماعات:** إن التفاعل القائم بين القائد وأتباعه أو المدرب ولاعبيه، فالمدرب في مثل هذه الحالة يؤثر في لاعبيه كمجموعة وفي نفس الوقت يتأثر بمدى اهتمامهم وروحهم المعنوية والثقة المتبادلة بينهم، ومن ناحية أخرى نجد إن الشخص المتفاعل مع مجموعة معينة من الأشخاص في مرات متكررة ينجم عنه وجود نوع من المتوقعات السلوكية من جانب الجماعة أي سلوك معين متعارف عليه.

- **التفاعل بين الأفراد والثقافة:** المقصود بالثقافة في هذه الحالة العادات والتقاليد وطرائق التفكير والأفعال والصلات البيئية السائدة بين أفراد المجتمع ويتبع التفاعل بين الفرد والثقافة منطقياً اتصال الفرد بالجماعة إذ إن الثقافة مماثلة إلى حد كبير للتوقعات السلوكية الشائعة لدى الجماعة . وكل فرد ينفعل للمتوقعات الثقافية بطريقته الخاصة . وكل فرد يفسر المظاهر الثقافية حسب ما يراه مناسباً للظروف التي يتعرض لها ، فالثقافة جزء هام من البيئة التي يتفاعل معها الفرد، فالغايات والتطلعات والمثل والقيم التي تدخل في شخصية الفرد ما هي إلا مكونات رئيسة للثقافة. كذلك فان التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والثقافة يأخذ مكاناً خلال وسائل الاتصال الجماهيرية التي لا تتضمن بدورها صلة تبادلية مثل الراديو والتلفاز والصحف والسينما.

- **التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية:** العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي مصطلحان مرتبطان ببعضهما ، بحيث لا يحدث أحدهما دون الآخر، حتى إنهما أصبحا كمترادفين فعد البعض التفاعل النفسي والاجتماعي شكلاً من أشكال العلاقات الاجتماعية، في حين عد البعض الآخر العلاقات الاجتماعية مظاهر لعمليات التفاعل الاجتماعي ، فعندما يلتقي فردان ويؤثر أحدهما في الآخر ويتأثر به يسمى التغيير الذي يحدث نتيجة لتبادل التأثير والتأثر بالتفاعل، وعندما تتكرر عمليات التأثير والتأثر ويستقران، يطلق على الصلة

التي تجمع بين الفردين العلاقات المتبادلة وكلما ازدادت العلاقات الاجتماعية المنتشرة داخل الجماعة ازداد اتصال الأفراد مع بعضهم البعض وزادت ديناميكية التفاعل الاجتماعي ولهذا يدل مجموع العلاقات على مدى التفاعل الاجتماعي فإذا طلب من كل فرد من أفراد الجماعة أن يختار من يشاء من زملائه دون أن يتقيد بعدد في اختياره هذا، أمكننا أن نتعرف بطريقة إحصائية عددية النسبة المئوية للتفاعل الاجتماعي وذلك بقسمة مجموع العلاقات القائمة على النهاية العظمى لتلك العلاقات ثم ضرب الناتج في مائة لتحويل النسبة إلى نسبة مئوية إن هذا يعني إن العمليات الاجتماعية ما هي إلا علاقات اجتماعية في مرحلة التكوين أي إنها تشير إلى الجانب الوظيفي الديناميكي، في حين تشير العلاقات الاجتماعية إلى الجانب التركيبي الاستاتيكي.

2-6- الضبط الاجتماعي:

يعد موضوع الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولها العلماء والمفكرون، واهتم به علماء التربية والاجتماع وعلم النفس لصلته الوثيقة بتنظيم المجتمعات وحياة الأفراد داخل هذه المجتمعات.

ولا يزال موضوع الضبط الاجتماعي يعاني كثيراً من الخلط والغموض، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اختلاف العلماء أنفسهم في مسألة تحديدهم لمفهوم الضبط الاجتماعي، وعدم اتفاقهم على تعريف واضح محدد له، وكذلك عدم اتفاقهم على ميدان الضبط الاجتماعي وحدوده بوصفه عملية تنطوي على كثير من المضامين والمفهومات التي تتدخل في تحديد أبعاده ووظائفه بالنظر إلى أسسه ومجالاته النظرية والعملية.

وقد وردت إشارات إلى مسألة النظام والقواعد المنظمة للسلوك والسلطة في كثير من الكتب القديمة، حيث تعرض فلاسفة اليونان القدماء لمسالة الضبط الاجتماعي، ولكنهم استخدموا مصطلحات أخرى: كالقانون أو الدين أو العرف أو الأخلاق.

غير أن أول رائد لمفهوم الضبط الاجتماعي هو العلامة العربي " ابن خلدون " الذي أشار في مقدمته إلى الضبط الاجتماعي بصورة أكثر وضوحاً وتحديداً في قوله: « إن الاجتماع للبشر ضروري ولابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه، أو إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليه ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط».

كما يرى أن " الإنسان بحاجة إلى سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي، وأن عمران المدن بحاجة إلى تدخل ذوي الشأن والسلطان من أجل فاعلية النوازع وحماية المنشآت . ووسائل الضبط التي تحقق هذه الغاية تتمثل في: الدين، والقانون، والآداب العامة، والأعراف، والعادات، والتقاليد ... .

أ- الضبط ضرورة اجتماعية : الإنسان بطبيعته اجتماعي، لا يستطيع العيش وحيداً ولابد أن ينتمي إلى جماعة يستمد منها القوة والأمن والطمأنينة، ويسهم مع الآخرين في تحقيق الخير والمعيشة الكريمة ، وقد بدأت المجتمعات البشرية بمجتمع العائلة، ثم توسعت إلى مجتمع القبيلة ومجتمع القرية ومجتمع المدينة حتى أصبحت مجتمعات قومية.

وترتكز المجتمعات في بنيتها على العناصر التالية - : قيم أخلاقية يؤمن بها أفراد المجتمع ، وتمثل الأهداف والغايات التي يسعون إلى تحقيقها.

- ترجمة قيم الجماعة إلى أنظمة وقوانين وأعراف تلتزم بها الجماعة في نشاطهم وسلوكهم ، ويعتبرون من يخالفها مذنباً يستحق العقاب.

وفي كل جماعة من الجماعات تنشأ طائفة من الأفعال والممارسات والإجراءات والطرق التي يزاولها الأفراد لتنظيم أحوالهم والتعبير عن أفكارهم وما يجول في مشاعرهم، ولتحقيق الغايات التي يسعون إليها. وعندما تستقر هذه الأفعال في شعور الجماعة وترسخ في عقول الأفراد تصبح قواعد ملزمة، تكون نظماً مختلفة تؤدي إلى التنظيم الاجتماعي الذي يرتكز عليه استقرار المجتمع

وقد اعتبر العالم " هربرت سبنسر " المجتمع كائناً عضوياً يشبه من كل نواحيه وخصائصه ومقوماته ووظائفه الجسم الحي، كما أنه يتطور كما تتطور الكائنات العضوية، فكما أن للجسم العضوي بناء عام أو هيكل يضم مجموعة من الأعضاء الداخلية كالقلب والمعدة والأمعاء، ولكل عضو من هذه الأعضاء وظيفة معينة تتفاعل مع وظائف الأعضاء الأخرى من أجل إبقاء الجسم أو البناء العضوي حياً، كذلك المجتمع بناء أو هيكل عام يضم مجموعة من النظم (كالنظام السياسي والأسري والاقتصادي ...).

ويقوم كل نظام بأداء وظيفة محددة، في إطار إشباع حاجات أعضاء المجتمع، وتتفاعل هذه النظم مع بعضها بحيث تبقي المجتمع قائماً بذاته ، وإذا حدث خلل جوهري في وظائف أي عضو من أعضاء الجسم، فإنه يمرض وقد يصل إلى الوفاة، كذلك فإن اختلال أي نظام من نظم المجتمع يؤدي إلى ظهور الأمراض

الاجتماعية متمثلة في الجريمة والتفكك الأسري وانحراف الأحداث والتسيب ... إلخ، وكما أن الجسم الإنساني يموت فإن المجتمع يمكن أن يتفكك وينحل.

ب- نظريات الضبط الاجتماع:

اختلفت أفكار العلماء والباحثين حول مفهوم الضبط الاجتماعي وما ينضوي عليه، وتعددت تعريفاتهم لمصطلح الضبط الاجتماعي، وتبعاً لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال الضبط الاجتماعي، كل نظرية تفسر وجهة نظر صاحبها وفكرته عن الضبط الاجتماعي.

وفيما يلي عرض موجز لأهم نظريات الضبط الاجتماعي الغربية القديمة والحديثة .

-نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي:

تقوم هذه النظرية على أساس الطبيعة الخيرة للإنسان، إذ يعتقد روس أن داخل النفس الإنسانية أربع غرائز هي: المشاركة أو التعاطف، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي ، تشكل هذه الغرائز نظاماً اجتماعياً للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي ، وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية عليه، وهنا يضطر لمجتمع لوضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين أفراده ، وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعقدت أنظمته، وتباينت جماعاته . أي أن هناك مجموعة أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله وهي:

- زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة.
- ضعف الغرائز الطبيعية ، وظهور الأنانية الفردية.
- ظهور جماعات متباينة (اقتصادياً أو عنصرياً أو طبقياً أو ثقافياً ...) في المجتمع الواحد.

- نظرية الضوابط التلقائية:

تنصب الفكرة الأساسية لنظرية سمنر على أن الصفة الرئيسة للواقع الاجتماعي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي، وهي ليست من خلق الإرادة الإنسانية ، فهو يقول في كتابه " الطرائق الشعبية " : « إن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورية لنجاح الأجيال المتعاقبة » فالأعراف عند سمنر لها أهمية بالغة، فهي التي تحكم النظم

والقوانين وهو يرى أنه لا يوجد حد فاصل بين الأعراف والقوانين، والفرق بينهما يكمن في الجزاءات، حيث أن الجزاءات القانونية أكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفية.

-نظرية الضبط الذاتي:

ينظر كولي للمجتمع على أساس أنه كل لا يتجزأ يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرمز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط، وهو الذي ينضبط في نفس الوقت.

وبناءً عليه فالأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي ، والضبط الاجتماعي يُفرض على الكل الاجتماعي وبواسطته ، وهو يظهر في المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة.

- النظرية البنائية الوظيفية:

يركز لانديز على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي، كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي ، ويصور لانديز النظم الاجتماعية على شكل خط متصل نظري، يمثل أحد طرفيه التفكك الاجتماعي الذي يتسم بالفوضوية والنزعات الفردية، بنما يمثل الطرف الآخر التنظيم الاجتماعي الأكثر صرامة والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة ، وبينهما توجد منطقة تسامح واسعة، مشاكل الحاضر ويمده بالوسائل والأساليب اللازمة لذلك.

- النظرية الثقافية التكاملية:

يركز جيروفيتش على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على أسس وشروط تتمثل في:

- أن الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه، بل أنه كان موجوداً في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمعات الإنسانية، إذ يستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط.
- أن الضبط الاجتماعي واقع اجتماعي وليس أداةً للتقدم.
- عدم وجود صراع بين المجتمع والأفراد.
- أن كل نمط من أنماط المجتمعات هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات، ولذا فإن مؤسسات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف الجماعات والمؤسسات.

يذهب جيروفيتش إلى أن الضبط الاجتماعي إما أن يكون ضبطاً منظماً، أو ضبطاً عن طريق الممارسات الثقافية والرموز كالعادات والتقاليد، أو ضبطاً تلقائياً من خلال القيم والأفكار والمثل، أو ضبطاً أكثر تلقائية من خلال الخبرة الجمعية المباشرة.

تلك كانت أهم النظريات في الضبط الاجتماعي، ويتضح مدى التباين والاختلاف في نظرة علماء الاجتماع إلى طبيعة الضبط الاجتماعي، فقد اهتم روس بالغرائز الإنسانية ودورها الإيجابي والسلبي في الضبط الذاتي، في حين ركز سمنر على الأعراف والتقاليد، واعتبرها الوسيلة الوحيدة والضابطة للمجتمع، بينما أبرز كولي دور المثل والقيم في تحقيق الضبط الذاتي فضبط الجماعة ينبع من ضبط الفرد لذاته ، أما لانديز فقد اهتم بالنظم الاجتماعية باعتبارها أدوات الضبط الاجتماعي، ووضع جيروفيتش شروطاً ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند دراسة الضبط الاجتماعي.

- **أساليب الضبط الاجتماعي والمعايير الاجتماعية:**

يقصد بأساليب الضبط الاجتماعي: الطرق والممارسات التي تتحكم في تصرفات الأفراد وتعمل كقوى تجبر الأفراد على الخضوع للمعايير الاجتماعية.

فكل مجتمع من المجتمعات البشرية له أساليب ضبط تنظم حياة البشر وتحكم طرق معاملاتهم وسلوكياتهم لتحقيق الضبط الاجتماعي كالقوانين والأعراف والعادات والتقاليد.

وتختلف أساليب الضبط الاجتماعي في أهميتها باختلاف المجتمعات وباختلاف الزمان والمكان، " فقد تكون الطرائق الشعبية أسلوباً من الدرجة الأولى في بعض المجتمعات، ويكون القانون في المرتبة الثانية، وقد يحدث العكس".

ويشير جيب إلى أن تعدد صور وأنواع الضبط الاجتماعي وتغيرهما من مجتمع لآخر ، ومن عصر إلى آخر، يشكل موضوعاً غامضاً في علم الاجتماع، كما أن تلك الظواهر المتنوعة للضبط الاجتماعي جعلت من الصعب إعطاء تعريف محدد ومناسب له.

كما يؤكد جانوتز (أن صور وأنواع الضبط الاجتماعي جاءت نتيجة تغيرات شخصية سابقة، وكل من هذه الصور له تأثير مختلف على السلوك الاجتماعي، ومهمة علم الاجتماع تتركز في بحث هذه الصور ونتائج الضبط الاجتماعي، وهذا يعني الإجابة على السؤال الافتراضي: أي صور الضبط الاجتماعي هي الأكثر تأثيراً، وكيف يمكن للجماعة أن تضبط ذاتها ضمن مبادئ أخلاقية شرعية تفضي إلى خفض السيطرة القسرية .

ومن هنا فقد اختلف العلماء في تحديد مصطلح لهذه الأساليب، كما اختلفوا في تصنيفها، فسماها روس وسائل الضبط الاجتماعي وحددها في خمس عشرة وسيلة مرتبة كما يلي:

1 - الرأي العام. 6- التقاليد. 11- الشخصية.

2- القانون. 7- دين الجماعة. 12- التراث.

3- المعتقدات. 8- المثل العليا. 13- القيم الاجتماعية.

4- الإيحاء الاجتماعي. 9- الشعائر والطقوس. 14- الأساطير والأوهام.

5- التربية. 10- الفن. 15- الأخلاق.

بينما صنف لانديز وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين:

- الوسائل الضرورية لإيجاد النظام الاجتماعي، وتشمل: القيم، والمعايير، والأعراف، والعادات.

- وسائل تدعيم النظام الاجتماعي، وقسمها إلى قسمين:

أ - النظم الاجتماعية، كالأسرة والدين والمدرسة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا.

ب- الأبنية الاجتماعية، كالجنس والطبقة والجماعة الأولية والثانوية.

وحدد بارسونز خمسة أساليب للضبط الاجتماعي وهي:

1- التنشئة الاجتماعية. 2- المقاطعة الاجتماعية. 3- ضغط الجماعة.

4- السجون المنظمة. 5- قيام المؤسسات والمنظمات.

أما لابيير فقد ميز بين وسائل الضبط الاجتماعي من الناحية العملية (وتشمل: الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح) ، وبين الأساليب الفنية التي تكمل تدعيم سلطة الجماعة على أفرادها وتتلخص في أنواع الجزاءات (الجمعية والنفسية والرمزية والتوقعية).

بينما يميز جيروفيتش بين صور الضبط الاجتماعي وأنواعه وهيئاته . فأنواع الضبط الاجتماعي هي القانون والدين والمعرفة والتربية والفن والأخلاق ، أي أنه اعتبر تلك الأمور أنواعاً للضبط الاجتماعي وليست وسائل أو أساليب.

وعلى الرغم من اختلاف علماء التربية والاجتماع في مسمى أساليب الضبط الاجتماعي وتصنيفاتها، إلا أن الإجماع يكاد يكون واحداً على أهمية هذه الأساليب، "فالنظام الاجتماعي يعتبر نتاجاً طبيعياً لفاعلية وسائل الضبط الاجتماعي".

ونلحظ خلطاً كبيراً بين أساليب الضبط الاجتماعي والمعايير الاجتماعية، ومن هنا نجد أنه لزاماً علينا أن نوضح المقصود بالمعايير الاجتماعية.

- **المعايير الاجتماعية:**

المعيار الاجتماعي هو "مقياس أو قاعدة أو إطار مرجعي للخبرة والإدراك الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي ، وهو السلوك الاجتماعي النموذجي أو المثالي الذي يتكرر بقبول اجتماعي دون رفض أو اعتراض أو نقد" ، فالاتجاهات التي يشترك فيها أفراد الجماعة والتي تيسر لهم سبيل التفاعل والتواصل هي معايير اجتماعية للجماعة.

وقد عبر سمنر عن المعايير بقوله : « إنها ضوابط تشبه القوى الطبيعية التي يستخدمها الأفراد دون وعي منهم، وتنمو مع التجربة وتنتقل من جيل إلى جيل دون أن يحدث أي شذوذ أو انحراف في طبيعة الأداء، ورغم ذلك فهي قابلة للتغير والتطور بما يتفق مع طبيعة المجتمع » .

والمعايير الاجتماعية تشمل عدداً هائلاً من تفاعل الجماعة في ماضيها وحاضرها وتقع ضمن: الأخلاق، والقيم الاجتماعية، والعادات والتقاليد، والأحكام القانونية والعرف، وبوجه عام هي التي تحدد ما هو صواب وما هو خطأ، وما هو جائز وما هو غير جائز، وما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون، حتى يكون الفرد مقبولاً من الجماعة ملتزماً بسلوكها ومسايراً لقواعدها ومتجنباً لرفضها.

"وعلى رأس المعايير الاجتماعية تأتي التعاليم الدينية، والمثل العليا، والخلق النبيل، والعادات الحسنة التي تنتشر في المجتمع فتكون هي أساس الحكم ومنطلق القياس".

وهذه الأنواع من المعايير الاجتماعية تؤدي غرضاً واحداً، هو إمداد أفراد المجتمع بمعاني موحدة يستطيعون بواسطتها أو عن طريقها التعامل فيما بينهم وفق هذه المعايير وأن يفهم بعضهم البعض الآخر، وبذلك تصبح هذه المعايير ضرورية لكل شكل من أشكال السلوك وتفسيره ، ولذلك فالحكم على السلوك وتفسير السلوك إنما يخضع لبعض المعايير الاجتماعية .

ونخلص مما سبق إلى أن المعايير الاجتماعية هي القواعد التي يستند إليها المجتمع، بينما أساليب الضبط الاجتماعي هي الطرق والوسائل التي تمارس لتطبيق تلك القواعد بهدف الحفاظ على المجتمع من التفكك والانهيار.

- **دور الدين في ضبط المجتمعات** : احتل الدين مكانة كبيرة في المجتمعات منذ القدم، ولاحظنا الدور الذي يقوم به الدين في ضبط المجتمع عند استعراضنا لأساليب الضبط الاجتماعي في الفصل السابق، حيث" كان الدين منذ القدم هو المصدر المتجدد للأخلاق والقيم، وهو التنظيم الاجتماعي الوحيد الذي يسود الحياة الاجتماعية وينسقها".

" ويرى العلامة ابن خلدون أن ضبط النفس إما أن يكون خارجياً يتحقق عن طريق القانون، وإما داخلياً يتحقق عن طريق الدين والشريعة ، وإما أن يكون ضبطاً اختيارياً يأتي عن طريق الضمير" .

والمجتمع لا يترابط ولا يتماسك إلا بفضل الدين، كما لا يوجد المجتمع أصلاً إلا على أساس الإيمان الجمعي.

ويشير إيريك فروم في كتابيه (المجتمع السليم) و (الخوف من الحرية) إلى أن نسبة الاضطرابات النفسية والعصبية تزداد في المجتمعات الحضرية الحديثة، حيث تضعف المشاعر الدينية، وحيث يزداد الإحساس بالفردية والغربة والصراع، وحيث يزداد القلق والتوتر، ولا يخفى ما تسببه تلك الاضطرابات من سلوكيات مرفوضة وتهديد لاستقرار تلك المجتمعات وأمنها.

وفي دراسة أجراها دوركايم عن ظاهرة الانتحار بعد أن ارتفعت نسبته في المجتمعات البروتستانتية عن المجتمعات الكاثوليكية، تبين أن السبب في هذه الزيادة هو أن المذهب البروتستانتي يؤمن أصلاً بحرية الفكر ، ويؤكد الفردية ويدعم روحها، ولا يؤمن بمظاهر الشعائر مما أدى إلى قلتها، بعكس المذهب الكاثوليكي الذي يؤمن بروح المحافظة والتمسك بمظاهر التقاليد والشعائر. ومن هنا أدى تحديد المعتقدات والسلوك البروتستانتي إلى ضعف واضح في درجة الالتحام والتماسك الاجتماعي؛ مما هدم روح المحافظة والتضامن الاجتماعي فظهرت بوادر التفكك والتخلخل واضحة بين الفرد ومجتمعه.

وقد ذهب دوركايم إلى أن أقدم ديانة إنسانية هي عبادة المجتمع لنفسه، ويعتقد أن أول ما انبثق عن عبادة المجتمع لنفسه هو نظام التحريم الذي يعتبر الأساس في الضبط الاجتماعي الذي يعتمد على أساس خلقي وديني في آن واحد.

ونظراً لأهمية الدين وقوته كوسيلة للضبط الاجتماعي، فقد وضعه دوركايم على قمة النظم الاجتماعية ، فالدين بتعاليمه وأوامره ونواهيه يعتبر من أقوى عوامل تحقيق التوافق في السلوك الاجتماعي، كما أن فكرة الثواب والعقاب التي تؤلف ركناً هاماً في الدين، تلعب دوراً هاماً في عملية الضبط الاجتماعي وفي إقرار النظام في المجتمع.

" ومن هنا تبدو أهمية الدين في الحياة الاجتماعية، لأنه يسد حاجة من حاجاته الضرورية، بفضل وضع القواعد والقوانين التي تنظم علاقات الأفراد وتعمل على التماسك الاجتماعي، واستقرار النظام والاطمئنان النفسي والسمو بالمشاعر الذاتية كلما زاد تعلق الأفراد بالقوى والرموز الغيبية ".

6- 3- التكيف الاجتماعي:

يشير مفهوم التكيف في معناه العام إلى عدة معان في حياتنا اليومية، ويظهر معناه في ميادين مختلفة من ميادين الحياة ، فنحن نتحدث عن تكيف الزوجين مع بعضهما في حياتهما الجديدة، وعن تكيف العضو المزروع في الجسم مع بقية الأعضاء، وعن تكيف الفرد في البيئة الاجتماعية الجديدة التي انتقل إليها ... وهكذا .

أن كلمة التكيف اصطلاح مستعار في الأساس من علم البيولوجي، ويعني أن الكائنات الحية تحاول أن تواجه العوامل الطبيعية التي تحيط بها لتقوى على متابعة الحياة، والحيلولة دون فنائها، بحيث تنشأ لديها خصائص تجعلها أكثر استعداداً للتلاؤم مع شروط البيئة المحيطة، أما علماء الاجتماع فقد فهموا التكيف بأنه قدرة الكائن الحي على أن يتلاءم في سلوكه مع متطلبات البيئة الاجتماعية، وأن سوء التوافق في نظرهم يحدث عندما يفشل الفرد في تحقيق ذلك.

ويؤكد "**شايفر** أن مجرى حياة الفرد سلسلة من عمليات التوافق المستمر بحيث أن الفرد يضطر على الدوام إلى تعديل سلوكه وانتقاء الاستجابة الملائمة للموقف الذي يشمل حاجات الفرد النزاعة للتحقق والإشباع من جهة وعلى قدرة الفرد على تحقيق ذلك من جهة أخرى، ولا بد أن يكون الفرد على قدر من المرونة حتى يستطيع أن يختار الاستجابة المناسبة للموقف ليحقق دوافعه، ومن هذا المنظور نرى أن التكيف هو تلك العملية الديناميكية المستمرة التي يغير فيها الفرد سلوكه حتى يحدث علاقات أكثر توافقاً بينه وبين البيئة.

وعرفه أخر بأنه مفهوم إعادة تمكين الفرد من أن يتكامل اجتماعيا ونفسيا، أي محاولة مساعدة الفرد علي تحقيق نموه الفردي الذاتي والاجتماعي علي النحو السليم والقويم، وعلي خلق الاتجاهات الاجتماعية البناءة في كيانه، وخلق الشعور بالمسؤولية الاجتماعية وتقبلها وممارستها.

كما يشير التكيف للكائن الحيّ الذي يحاول أن يوائم بين نفسه والعالم الطبيعي الذي يعيش فيه، محاولة منه لأجل البقاء، ووفقاً لذلك يمكن أن يوصف سلوك الإنسان بكونه ردود أفعال للعديد من المطالب والضغوط البيئية التي يعيش فيها، كالمناخ مثلا، وغيره من عناصر البيئة الطبيعية، ومتغيّرات البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان من أفراد وجماعات.

ويعرف التكيف بالعملية السلوكية المعقدة التي تعكس العلاقة المُرضية للإنسان مع المحيط العام للفرد، وهدفها توفير التوازن أو التوافق بين التغييرات التي تطرأ على المحيط، حيث يشمل المحيط العام، المحيط الخارجي الذي يحيط بالشخصية ويضم البيئة الاجتماعية للإنسان (أسرة، جامعة) ، والظروف الطبيعية (ماء، هواء) ، والمحيط الداخلي للفرد نفسه، والذي ينطوي على الدوافع المختلفة والحاجات والخبرات والقيم التي نحملها والمركبات التي يمكن أن توجد عندنا، وهي جميعها تؤلف ما يسمى بالمحيط النفسي الداخلي للفرد.

كذلك يعرف التكيف بأنه القدرة على تكوين العلاقات المُرضية بين الفرد وبيئته، والتي تشمل جميع المؤثرات والإمكانيات والقوى المحيطة به والتي يمكن لها التأثير على جهوده للحصول على الاستقرار النفسي والجسمي في معيشته.

ويعرفه أحد الباحثين بأنه عملية ديناميكية مستمرة يهدف بها الشخص إلى حل يغير سلوكه، أو يغير مجتمعه، ليكون بين مجتمعه هذا، فردا أكثر توافقا و تكيفا ، ولما كان الإنسان في عملية تفاعل مستمر مع بيئته المادية والاجتماعية، فعمليات التكيف عمليات مستمرة، وتوازن الإنسان دائما في حالة تذبذب في الاتزان و عدم الاتزان ، ولأن من طبيعة الحياة الحركة والتغير، فالشخص الذي لا تدب فيه الحركة، ولا يوجد في حالة توتر، هو الشخص الميت، لذلك فأن التكيف الاجتماعي أو التطبيع الاجتماعي يتم داخل إطار العلاقات الاجتماعية ، و التطبيع الاجتماعي هذا ذو طبيعة تكوينية، لأن الكيان الشخصي والاجتماعي للفرد يبدأ في اكتساب الطابع الاجتماعي السائد في المجتمع من اكتساب للغة وتشرب بعض العادات والتقاليد السائدة، وتقبل لبعض المعتقدات والنواحي التي يؤكد عليها المجتمع ، ولكن هذا الطابع الاجتماعي لا يكفى

لإتمام عملية التطبيع الاجتماعي على الوجه الذي يحقق للفرد قدرا من التكيف الشخصي والاجتماعي إلا في حدود الالتزام بأخلاقيات المجتمع والامتثال لقواعد الضبط الاجتماعي.

كما أن التكيف الاجتماعي عملية اجتماعية على جانب كبير من الأهمية، ومؤداها أن يتكيف الإنسان بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، ويصبح قطعة منها، وعنصراً منسجماً مع عناصرها، فلا يشعر بوطأة نظمها، ولا يضيق ذرعاً بأوضاعها، بل ترسب في نفسه هذه النظم والأوضاع في تكوينه وتصبح من أهم مقومات شخصيته، ومن أعزما يحرص عليه ، ولهذا فإن معيار الاستقرار النفسي ومن سمات الشخصية السوية قدرتها على التكيف مع الآخرين، والتوافق مع الأوضاع الاجتماعية وتحقيق قدراً معقولاً من التواصل مع الآخرين، وأن يطبع النفس على التقابل لا التنافر، فمن الناس من نفسه مرضت على النفور ورفض كل ما هو مخالف لطباعه، وقد يدعي هذا أنه مكتمل الشخصية، وكمال شخصية الإنسان أن يمتلك تلك القدرة وهي التكيف الثقافي مع الآخرين، والذي يتكون في المراحل الأولى في حياة الإنسان ويجني ثماره عندما يكبر، ولا يعني ذلك أن الإنسان لا يستطيع ترويض نفسه وتصحيح ما لديه من مفاهيم مغلوطة ويقبل آراء الآخرين، كما يستطيع أن يقنعهم برأيه، وتظهر قدرة الإنسان على التكيف حينما ينتقل إلى بيئة اجتماعية تختلف عن بيئته في بعض أنماطها الثقافية، ففي هذه الحالة يشعر الفرد بوطأة النظم الجديدة، ولا بد له من المران والترويض للنفس على الحياة الجديدة، لأنه يشعر في بادئ الأمر بمقاومة داخلية وصراع عنيف بين تراثه الراسب في تكوينه وفي شعوره وبين الأوضاع الجديدة ونظمها.

ويعرف أيضا التكيف الاجتماعي بالعملية التي تتم بتسهيل من التفاعلات الاجتماعية، والتي يتعلم فيها الأعضاء غير المنتمين لجماعة معينة الاضطلاع بقيم وعادات الجماعات التي يتطلعون إلى الانضمام إليها، وذلك لتسهيل انضمامهم إلى الجماعة ومساعدتهم على التفاعل بكفاءة بمجرد قبولهم فيها.

أى عملية تغيير مواقف وسلوكيات المرء استعدادًا لإحداث تحول في دور هذا الشخص، هذا وتعود جذور مفهوم "التكيف الاجتماعي التوقعي"، الذي تم تعريفه لأول مرة من قِبل عالم الاجتماع " **روبرت كي ميرتون**"، إلى دراسة تم إجراؤها عام 1949م خاصة بالجيش الأمريكي والتي وجدت أن الجنود الذين تأسوا في مواقفهم وسلوكياتهم بمواقف وسلوكيات الضباط كانوا الأوفر حظًا في الترقية من أولئك الذين لم يتأسوا بمواقف وسلوكيات الضباط، وعندما يُمنع الأشخاص من الدخول في جماعة ربما أرادوا الانضمام إليها، فإنهم يرفضون قيم وعادات، تجمع الجماعة وكبديل يبدءون عملية التكيف الاجتماعي التوقعي مع جماعات أكثر تقبلاً لهم، والأشخاص الذين يقومون بذلك، على سبيل المثال ، هم المراهقون المحرومون اقتصاديًا الذين يتطلعون ليصبحوا تجار مخدرات بدلاً من أن يصبحوا مهنيين محترفين، يتعرضون في بعض الأحيان للانتقاد

لافتقارهم للحافز، ومع ذلك يقول علماء الاجتماع إنهم ببساطة يقومون بالتكيف العملي مع الفرص المتاحة لديهم، ومن بين الأمثلة على التكيف الاجتماعي التوقعي طلاب كليات الحقوق الذين يتعلمون كيف يتخذون سلوكًا مثل المحامين والأشخاص كبار السن الذين يستعدون للتقاعد.

وبالتالي يشير مفهوم التكيف في العلوم الاجتماعية والنفسية إلى أن الإنسان كما يتلاءم مع الظروف الطبيعية يستطيع أيضا أن يتلاءم مع الظروف الاجتماعية التي تحيط به، حيث يتطلب منه – وبصفة مستمرة – مواكبة ظروف التغير الاجتماعي وتكيفه مع مطالب الحياة، ويساعده في ذلك قدرته على التغير الاجتماعي والذكاء.

ويصبح تفسير سلوك الإنسان وعلاقاته الاجتماعية على أنها تكيف مع مطالب الحياة التي تعتبر في الأساس مطالب اجتماعية تظهر في صورة علاقات اجتماعية متبادلة بين الفرد والآخرين.

أن التكيف عبارة عن علاقات اجتماعية منتظمة بين الفرد والآخرين يتطلب من الفرد فهم العلاقات القائمة في المجتمع وتأسيس علاقات اجتماعية مع أفراده وتتضمن تعديلا مستمرا في شخصيته.

6-4- التنشئة الاجتماعية:

عملية التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات تأثيراً على الأبناء فى مختلف مراحلهم العمرية، لما لها من دور أساسي في تشكيل شخصياتهم وتكاملها، وهي تعد إحدى عمليات التعلم التي عن طريقها يكتسب الأبناء العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة فيبيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها، وعملية التنشئة الاجتماعية تتم من خلال وسائط متعددة، وتعد الأسرة أهم هذه الوسائط، فالأبناء يتلقون عنها مختلف المهارات والمعارف الأولية كما أنها تعد بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الأخرى، ويبرز دورها- الأسرة - في توجيه وإرشاد الأبناء من خلال عدة أساليب تتبعها فيتنشئة الأبناء، وهذه الأساليب قد تكون سويه أو غير ذلك وكلا منهما ينعكس على شخصية الأبناء وسلوكهم سواء بالإيجاب أو السلب.

وإذا كانت الأسرة من خلال دورها، كأهم وسيط من وسائط التنشئة تسهم فى تشكيل سلوك الأبناء، فأنه لا يمكن إنكار دور المناخ الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة سواء أكان مجتمعا محليا أو مجاورة سكنية وما يتسم به من بعض الصفات والخصائص والثقافة الفرعية التيتميزه عن غيره من سائر المجتمعات، والتي يكون لها– فى اعتقاد الباحث – تأثير لا يقل أهمية عن دور الأسرة على أفرادها بمعنى :أن المناخ الاجتماعي

يسهم بما لا يدعوا للشك فى تبنى أساليب معينة ف ي التنشئة الاجتماعية تختلف من مكان لآخر باختلاف الثقافة الفرعية للمجتمع إلى جانب المستوى التعليمي وثقافة الوالدين داخل الأسرة.

وعليه فان سكان المناطق العشوائية وان كانوا خليطا غير متجانس إلا أنهم يتسمون ببعض الخصائص التي لا تتواجد فى مجتمعات أخرى، وقد أدى إلى اتسامها بالعديد من الثقافات، الأمر الذي قد ينتج عنه ظهور العديد من أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة في تنشئة الأبناء في تلك المناطق، يضاف إلى ذلك أن هذه المناطق تعتبر مناخا جيداً لتنامي البؤر الإجرامية والانحرافات بمختلف أشكالها، بما يؤثر بطريقة أو بأخرى على سكان تلك المناطق بصفة عامة والنشء بصفة خاصة، هذا من ناحية، وتبنى الأسر لأساليب تتواءم مع مختلف الثقافات الوافدة إلى تلك المناطق – في اعتقاد الباحث-بما يعكس طبيعة أسرهم، مما يؤدى بالبعض من الأبناء إلى الانخراط في تلك البؤر الإجرامية كنتيجة لبعض الأساليب الخاطئة في التنشئة، ويعد ذلك إهدارا للثروة البشرية التي يجب استثمارها لتقدم وازدهار المجتمع، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت المناطق العشوائية بالبحث والدراسة، إلا أنه رغم ثراء وغزارة تلك الدراسات التي أجريت حول المناطق العشوائية، فإنها تخلو من الأبحاث التي تتناول أثر أساليب التنشئة الاجتماعية في تلك المناطق على انحراف الأبناء، الأمر الذي دفع الباحث لإجراء دراسته في موضوع "أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافيفى المناطق العشوائية ."

يعتبر موضوع التنشئة الاجتماعية من المواضيع الهامة التي تناولها الباحثون في مجال علم النفس والاجتماع سواء من ناحية المضامين أو الأساليب، نظراً لأهمية هذا الموضوع في إعداد الأجيال القادمة التي ستحافظ على استمرارية وجود المجتمع مادياً ومعنوياً .

والتنشئة الاجتماعية: هي عملية يكتسب الأطفال من خلالها الحكم الخلقي والضبط الذاتي اللازم لهم حتى يصبحوا أعضاء راشدين مسئولين في مجتمعهم ، (وهي عملية تعلم وتعليم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد (طفلاً فمراهقاً فراشداً فشيخاً) سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية .

وتسهم أطراف عديدة في عملية التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والمسجد والرفاق وغيرها ، إلا أن أهمها الأسرة بلا شك كونها المجتمع الإنساني الأول الذي يعيش فيه الطفل، والذي تنفرد في تشكيل شخصية الطفل لسنوات عديدة من حياته تعتبر حاسمة في بناء شخصيته.

التنشئة الاجتماعية هي سيرورة مستمرة ومتغيرة على امتداد الحياة، بحيث إنها تهدف إلى الاندماج الاجتماعي النسبي والمتوالي من لدن الفرد، وباعتبارها ،من جهة أخرى، بمثابة وسيلة لاكتساب الشخصية من خلا استيعاب طرائق الحركة والفعل اللازمة(معايير وقيم وتمثلا ت اجتماعية...) من أجل تحقيق درجة من التوافق النسبي عبر سياق الحياة الشخصية والاجتماعية للفرد داخل تلك الحياة المتغيرة باستمرار

وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى إكساب الأفراد في مختلف مراحل نموهم (طفولة، مراهقة، رشد، شيخوخة) أساليب سلوكية معينة، تتفق مع معايير الجماعة وقيم المجتمع،حتى يتحقق لهؤلاء التفاعل والتوافق في الحياة الاجتماعية في المجتمع الذي يعيشون فيه، وعملية التنشئة الاجتماعية تتم من خلال عمليات التفاعل الاجتماعية، فيتحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، مكتسبا الكثير من الاتجاهات النفسية والاجتماعية عن طريق التعلم والتقليد، مما يطبع سلوكه بالطابع الاجتماعي.

ويقوم المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية بدور هام في تشجيع وتقوية بعض الأنماط السلوكية المرغوب فيها والتي تتوافق مع قيم المجتمع وحضارته...في حين يقاوم ويحبط أنماط أخرى من السلوك غير المرغوب فيها.

وغالبا ما يتم الخلط بين التنشئة الاجتماعية والتطبيع والإخضاع والتثاقف، و لرفع اللبس عن تداخل مفهوم التنشئة الاجتماعية مع المفاهيم المشار إليها، يمكننا تدقيق تعريف التنشئة الاجتماعية أكثر حسب المقاربات السوسيولوج يةِ والنفسية والثقافية التالية :

- المقاربة السوسيولوجية:

عرف هذا المفهوم(التنشئة الاجتماعية) عدة مقاربات متفاوتة خلال التطور التاريخي للمجتمعات الغربية، وخصوصا الأوربية؛ في مرحلة الستينيات، مرحلة النمو،حيث كانت التطورية تحتل مكانة متميزة، من خلال التركيز على الفرضية الفيبيرية نسبة لعالم الاجتماع (weber)، التي تقول إن النمو السياسي والاجتماعي والاقتصادي مرتبط بالتنشئة الاجتماعية،أي بالقيم والتمثلات المستبطنة من طرف الفرد. وكانت أغلب الدراسات ذات النزعة الاجتماعية المهتمة بالتنشئة الاجتماعية، تعتمد المقاربة المقارنة؛كما ظهرت بعض التخصصات في هذا المجال كالتنشئة السياسية التي كانت الموضوع المفضل للدراسات والبحوث.

وفي سنوات السبعينيات، كان اهتمام البحوث منصبا حول منظور جديد يعتبر عملية التنشئة الاجتماعية"كمفتاح" للمحافظة والصيانة والاستمرارية،من خلال أجيال الطبقات المتعاقبة، وبصفة خاصة من خلال الفوارق الاجتماعية.ولذلك انصبت المقارنات والدراسات حول الجماعات الاجتماعية (الطبقات الاجتماعية، الأنماط السوسيو مهنية، الجنس).

بعد ذلك، في الأعمال الجديدة حول التنشئة الاجتماعية، كان هناك توجها لتقطيع مجالات تحليلها إلى عدة مجموعات صغرى مثل الأسرة، المدرسة، السكن، فضاء اللعب ... حيث تم دراسة تأثيرات التنشئة الاجتماعية حسب خصوصيات الأمكنة أو الأمكنة المؤسساتية،ومن خلال مصطلحات الإدماج والتثاقف، وترسيخ التمثلات الذهنية والضوابط والمعايير الاجتماعية.

-المقاربة النفسية:

التنشئة هي عملية تعلم الحياة الاجتماعية،أي هي الوسيلة التي بواسطتها يكتسب الفرد المعايير والمعارف ونماذج السلوك والقيم التي تجعل منه فاعلا في مجتمع محدد.كما تعمل التنشئة على إدماج النظام الاجتماعي من طرف الفرد وجعله كجزء من شخصيته والتعبير عن هويته.

- المقاربة الثقافية:

يذهب التيار الثقافي إلى ان بنية الشخصية تخضع للثقافة التي تميز مجتمعا بأكمله، والثقافة تعني بصفة خاصة نسق/منظومة قيم المجتمع ، فبالنسبة لكاردينر، كل نسق سوسيو -ثقافي تقابله شخصية قاعدية ما . وعموما، بالنسبة للثقافيين،التنشئة الاجتماعية هي العملية التي بواسطتها ينقل كل مجتمع قيمه للأجيال اللاحقة، ويفترضون أن القيم وباقي عناصر النسق الثقافي ستدمج من طرف الفرد،وتشكل نوعا من البرمجة التي تضبط بطريقة ميكانيكية سلوكه.

- **أساسيات التنشئة الاجتماعية:**

ثمة مقومات لا بدّ منها لعمليات تنشئة اجتماعية على النحو المرغوب فيه ، أولها؛ التفاعل الاجتماعي بين المرء والمحيطين به، والمحرك الأول لهذا التفاعل هو حاجات الإنسان، فالوليد البشري يكون عاجزاً عن إشباع حاجته إلى الطعام والراحة والنوم؛ فهو مضطر إلى التفاعل مع الآخر لإشباعها. وكلمّا حقق الإنسان درجة أعلى من النمو، تعددت حاجاته وتشعبت، فازداد اضطراراً إلى التفاعل الاجتماعي. فإذا كانت حاجات الوليد الأساسية حاجات فسيولوجية فإنها ستتحول، كلّما كبر، إلى حاجات اجتماعية، تتمثل في التواد والتعاطف، ثم

اللعب والتعلم، ثم الزواج وتكوين الأسرة، ثم ممارسة دور سياسي في المجتمع .إن الإنسان، بصفته كائناً اجتماعياً، لا بد من حكم تفاعله مع الآخرين درجة واضحة من الاتساق، الذي لا يتأتّى إلا بالتزام عدد من المحاكاة المسيرة للسلوك.

أمّا المقوم الثاني، فهو الدافعية؛ إذ إن حاجات المرء المستثارة، تولّد لديه توتراً، يسعى إلى التخلص منه؛ فيعمد إلى بعض الأداءات، التي تبلغه هدفاً معيناً، يخفض توتره. والسلوك الذي يحقق ارتياحاً، يميل الشخص إلى تكراره، بينما يرغب في تجنّب السلوك، الذي يؤدي إلى إيلامه وإيذائه؛ ويتحقق الارتياح، إذا أشبع حاجاته، التي تحركه وتوجهه .

ويمثل الإرشاد والتوجيه المقوم الثالث للتنشئة. فتوجيه الصغار إلى أساليب التعامل الاجتماعي السليم، وتوجيه المراهقين والراشدين إلى كيفية تحقيق التفاعل العام الناجح، يسهم في عملية التنشئة الاجتماعية. ومصداق ذلك أطفال الشوارع، الذين فقدوا الإرشاد والتوجيه؛ ما تترتب عليه آثار أخلاقية واجتماعية سيئة. ومما يدعم أهمية التوجيه والإرشاد، أن الشخص يولد، وهو خلو من الهاديات، التي تحدد كيفية تعامله مع الأشخاص والأشياء والمواقف؛ ومن ثَم، تكون التنشئة هي الوسيلة، التي تزوده بتلك الهاديات.

تُعَدّ مطاوعة السلوك ومرونته هما الأساس الرابع للتنشئة؛ إذ إن السلوك قابل للتشكيل والتعديل، حتى يتكيف مع المواقف وما يمر به الإنسان من خبرات .وتقترن مرونة السلوك بقدرة الجهاز العصبي على التعديل، الذي يجعل من الممكن تعلّم الخبرات الجديدة وتسجيلها؛ استناداً إلى تَيْنِك المرونة والمطاوعة .إلا أن المرء يولد بعدد من الإمكانات: البدنية والعقلية، لا ترى النور، ولا تمارس بالفعل، إلا من خلال المرور بخبرات معينة من طريق التنشئة .

- **أهداف التنشئة الاجتماعية:**

- غرس عوامل ضبط داخلية للسلوك وتلك التي يحتويها الضمير و تصبح جزءاً أساسياً، لذا فإن مكونات الضمير إذا كانت من الأنواع الإيجابية فإن هذا الضمير يوصف بأنه حي ، وأفضل أسلوب لإقامة نسق الضمير في ذات الطفل أن يكون الأبوين قدوة لأبنائهما حيث ينبغي ألا يأتي أحدهما أو كلاهما بنمط سلوكي مخالف للقيم الدينية و الآداب الاجتماعية .

- توفير الجو الاجتماعي السليم الصالح و اللازم لعملية التنشئة الاجتماعية حيث يتوفر الجو الاجتماعي للطفل من وجوده في أسرة مكتملة تضم الأب والأم والأخوة حيث يلعب كل منهما دوراً في حياة الطفل.

- تحقيق النضج النفسي حيث لا يكفي لكي تكون الأسرة سليمة متمتعة بالصحة النفسية أن تكون العلاقات السائدة بين هذه العناصر متزنة سليمة و إلا تعثر الطفل في نموه النفسي، والواقع أن الأسرة تنجح في تحقيق النضج النفسي للطفل إذا ما نجحت في توفير العناصر التالية :

- تفهم الوالدين وإدراكهما الحقيقي في معاملة الطفل وإدراك الوالدين ووعيهما بحاجات الطفل السيكولوجية والعاطفية المرتبطة بنموه وتطور نمو فكرته عن نفسه وعن علاقته بغيره من الناس وإدراك الوالدين لرغبات الطفل ودوافعه التي تكون وراء سلوكه وقد يعجز عن التعبير.

- تعليم الطفل المهارات التي تمكنه من الاندماج في المجتمع، والتعاون مع أعضاءه والاشتراك في نواحي النشاط المختلفة وتعليمه أدواره، ما له وما عليه، وطريقة التنسيق بينهما وبين تصرفاته في مختلف المواقف، وتعليمه كيف يكون عضواً نافعاً في المجتمع وتقويم وضبط سلوكه .

- **أهمية التنشئة الاجتماعية:**

أ- اكتساب المرء إنسانيته : من طريق التنشئة، يتعلم الإنسان اللغة والعادات والتقاليد والقِيم السائدة في جماعته، ويتعايش مع ثقافة مجتمعه ، أمّا إذا رُبِّي شخص في الغابات، فإن سلوكه وطباعه، سيكون لها شأن آخر؛ فلقد عثر العلماء على حالات لأطفال ربَّتهم الحيوانات (كالقردة) في الغابات، فشابه سلوكهم سلوكها؛ فلم يتسموا بأيٍّ من مظاهر التواد نحو الإنسان، ولا الابتسام، ولا الخجل من العري، ولا الخوف من الطلق الناري؛ كما كانوا يتناولون الطعام كالحيوانات. ولكن، بعد أن تعهد العلماء قِلَّة منهم بالتربية في وسط إنساني، استطاعوا ارتداء الملابس بأنفسهم، والتمييز بين الحار والبارد، والناعم والخشن. كما نمت لديهم انفعالات جديدة، كالود نحو الممرضة القائمة على رعايتهم؛ حتى إن أحدهم كان يبكي، ويصدر أصواتاً، تدل على الحزن عند غيابها، وبدأو يتعلمون اللغة والحديث .

ب- اكتساب المجتمع صفات خاصة : يتولى رجال إحدى القبائل مسؤوليات أُسَرية، تشبه الدور الاجتماعي للنساء في المجتمع العربي: إعداد الطعام، ورعاية الصغار. وتضطلع نساؤها بمسؤوليات، تشبه الدور الاجتماعي للرجال في مجتمعنا، مثل: الصيد والدفاع عن الأسْرة .وينطبق المبدأ نفسه على المجتمعات الشرقية، قياساً بالمجتمعات الغربية؛ فلكلٍّ منها خصائصه، التي تميزه عن غيره. وتكون التنشئة الاجتماعية مسؤولة عن رسوخها، والمحافظة عليها، ونقلها من جيل إلى آخر.

ج- تساعد التنشئة الاجتماعية على توافق الشخص ومجتمعه : يسهم تعلم المرء لغة قومه وثقافتهم في اقترانه بعلاقات طيبة بأبناء مجتمعه وموافقته إياهم. فلقد بينت إحدى الدراسات، أن جماعة معينة، داخل المجتمع الأمريكي، عزلت نفسها عنه، ودربت أبناءها على أعمال العصابات والسطو؛ ما جعلهم عاجزين عن موافقة المجتمع.

د- توجد التنشئة الاجتماعية بعض أوجُه التشابه بين المجتمعات المختلفة:

- تتداخل عدة جماعات فرعية، لتنتظم في مجتمع إنساني، يقترن فيه بعضها ببعض بعلاقات مختلفة، وبدرجات متفاوتة .

- تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيق بعض الأهداف العامة، مثل المحافظة على كيانها واستقرارها وتماسكها .

- نظم الجماعات أنشطة أبنائها، لتحقيق أهدافها العامة، وأهدافهم الخاصة.

- يتولى الراشدون تدريب الصغار على الأدوار الملائمة لمجتمعهم.

- تستهدف التنشئة، أساساً، خلق الشخصية المنوالية للمجتمع، أيْ الشخصية التي تجسد ثقافته؛ إذ توجد إطاراً مشتركاً يحدد ملامحه المتميزة.

- **وظائف التنشئة الاجتماعية :**

الوظيفة الأساسية للتنشئة الاجتماعية هي نمو الفرد اجتماعياً بحيث يتكيف مع المجتمع ويتشرب عاداته وسلوكياته ويصبح عضواً منتمياً إليه موالياً له .وتتحقق هذه الوظيفة من خلال النقاط التالية :

- **اكساب الفرد ثقافة المجتمع :** من وظائف التنشئة إكساب الفرد اللغة، العادات، التقاليد، أنماط السلوك السائدة، القيم الخاصة بالمجتمع وبذلك تتحدد هويته الاجتماعية ويتحول إلى كائن اجتماعي حاملاً لثقافة المجتمع... قادراً على نقلها بعد ذلك للأجيال الأخرى كما نقلت إليه... ثم يقوم أفراد المجتمع بتطوير هذه الثقافة والإضافة إليها أو الحذف منها لتساير التقدم الانساني في كل عصر....

- **إشباع حاجات الفرد:** فما تحويه الثقافة (عادات - سلوكيات – أفكار...) يجب أن يشبع حاجات الفرد وطموحه ورغباته حتى يكون منسجماً مع نفسه وأفراد مجتمعه. وإذا لم تلبي التنشئة حاجات الفرد المعرفية

والوجدانية والمهارية في ظل الثقافة السائدة في المجتمع تظهر هناك فجوة بين الفرد وبين مجتمعه، حيث يميل بعض الأفراد إلى العزلة والاغتراب والانطواء وحتى الهجرة....

- **التكيف مع الوسط الاجتماعي :** وهى عملية تكيف الفرد مع الوسط المحيط به سواء أكانت الأسرة أو مكان العمل أو جماعة الرفاق (الشلل – التقليعات).

تحقيق عملية التطبيع الاجتماعي : ترتبط عملية التطبيع الاجتماعي بالدور الوظيفي الذي يلعبه الفرد في المجتمع أو بالوظيفة التي يشغلها. فكل وظيفة أو منصب يكون هناك قيم وسلوكيات وعادات أقرها المجتمع تحكم هذه الوظيفة وعلى كل من يشغل هذه الوظيفة أن يكتسبها) المدرس – الطبيب – الممرضة – الجندي...)، وبذلك فإن التطبيع الاجتماعي يرتبط بنمط السلوك المرغوب والمتوقع من أ ي فرد يشغل وظيفة معينة .

- **آليات التنشئة الاجتماعية:**

تستخدم الأسرة آليات متعددة لتحقيق وظائفها في التنشئة الاجتماعية، وهذه الآليات تدور حول مفهوم التعلم الاجتماعي الذي يعتبر الآلية المركزية للتنشئة الاجتماعية في كل المجتمعات مهما اختلفت نظرياتها وأساليبها في التنشئة، ومهما تعددت وتنوعت مضامينها في التربية.

و للتنشئة خمس آليات هي:

* **التقليد** : فالطفل يقلد والديه ومعلميه وبعض الشخصيات الإعلامية أو بعض رفاقه.

* **الملاحظة** : يتم التعلم فيها من خلال الملاحظة لنموذج سلوكي وتقليده حرفياً.

* **التوحد** : يقصد به التقليد اللاشعوري وغير المقصود لسلوك النموذج.

* **الضبط** : تنظيم سلوك الفرد بما يتفق ويتوافق مع ثقافة المجتمع ومعاييره.

* **الثواب والعقاب** : استخدام الثواب في تعلم السلوك المرغوب، والعقاب لكف السلوك غير المرغوب.

- **أشكال التعلم المؤثرة في التنشئة الاجتماعية :**

التعلم المؤثر: حيث النمط السلوكي المتعلم يكون متبوعا بتدعيم،ليكون موافقا للمعايير والقيم المرغوب فيها.

التعلم المباشر : وهو عبارة عن توجيه مخطط ومقصود للسلوك وممارسة التدعيم؛التعلم العرضي :

وهو نتيجة لتعلم وتدعيم غير مباشرين و مقصودين؛ آثار العقاب: استعمال العنف لتلافي أنماط السلوك غير المرغوب فيها.

التعلم من النماذج : هو عبارة عن تقليد ومحاكاة لأنماط ونماذج سلوكية معينة؛ التقمص: وهو تقليد لأنماط سلوكية وأدوار اجتماعية معينة.

- **صفات وخصائص التنشئة الاجتماعية:**

- تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية تعلم اجتماعي يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي أدواره الاجتماعية والمعايير الاجتماعية التي تحدد هذه الأدوار ، ويكتسب الاتجاهات والأنماط السلوكية التي ترتقيها الجماعة ويوافق عليها المجتمع.

- عملية نمو يتحول خلالها الفرد من طفل يعتمد على غيره متمركز حول ذاته ، لا يهدف من حياته إلا إشباع الحاجات الفسيولوجية إلى فرد ناجح يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية وتحولها مع ما يتفق مع القيم والمعايير الاجتماعية.

- أنها عملية مستمرة تبدأ بالحياة ولا تنتهي إلا بانتهائها.

- تختلف من مجتمع إلى آخر بالدرجة ولكنها لا تختلف بالنوع .

- التنشئة الاجتماعية لا تعني صب أفراد المجتمع في بوتقة واحدة بل تعني اكتساب كل فرد شخصية اجتماعية متميزة قادرة على التحرك والنمو الاجتماعي في إطار ثقافي معين على ضوء عوامل وراثية وبيئية .

ومن خصائص التنشئة أيضاً أنها تاريخية: أي ممتدة عبر التاريخ، وإنسانية يتميز بها الإنسان دون الحيوان، وتلقائية أي ليست من صنع فرد أو مجموعة من الأفراد بل هي من صنع المجتمع وهي نسبية أي

تخضع لأثر الزمان والمكان، وجبرية أي يجبر الأفراد على إتباعها، وهي عامة أي منتشرة في جميع المجتمعات .

شروط التنشئة الاجتماعية :

أ- وجود مجتمع: الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الجماعة فهو منذ أن يولد يمر بجماعات مختلفة فينتقل من جماعة إلى أخرى محققاً بذلك إشباع حاجاته المختلفة، والمجتمع يمثل المحيط الذي ينشأ فيه الطفل اجتماعياً وثقافياً، وبذلك تتحقق التنشئة الاجتماعية من خلال نقل الثقافة والمشاركة في تكوين العلاقات مع باقي أفراد الأسرة بهدف تحقيق تماسك المجتمع، وللمجتمع عدة معايير وملامح مميزة له وتتمثل: بالمعايير والمكانة والمؤسسات والثقافة.

ب- توفر بيئة بيولوجية سليمة : توفير البيئة البيولوجية السليمة للطفل يمثل أساس جوهري وذلك لأن عملية التنشئة الاجتماعية تكون شبه مستحيلة إذا كان الطفل معتلاً أو معتوهاً ، خاصة وأن هذه المشكلة ستبقى ملازمة ودائمة تميزه عن غيره ، وبالرغم من ذلك فإن المجتمع ملزم بتوفير كافة الوسائل التي من شأنها تسهيل عملية التنشئة الاجتماعية لهذه الفئة من الناس، فمن الواضح أن الطبيعة البيولوجية للإنسان تكون وتشكل الجسم، وهي بذلك لها أثر كبير في التنشئة الاجتماعية ولا يمكن عزل العوامل البيولوجية عن الواقع الاجتماعي.

ج- توفر الطابع الإنساني: وهو أن يكون الطفل أو الفرد ذو طبيعة إنسانية سليمة، وقادراً على أن يقيم علاقات وجدانية مع الآخرين، وهذا الشئ الذي يميز الإنسان عن غيره من الحيوانات وتتألف الطبيعة الإنسانية من العواطف، وتعتبر المشاركة هي أكثر العواطف أهمية، وهي تدخل في عواطف أخرى كالحب والكراهية والطموح والشعور بالخطأ والصواب، والعواطف الموجودة في العقل الإنساني تكتسب عن طريق المشاركة، وتزول بفعل الانطواء وهنا يأتي دور التنشئة الاجتماعية في دفع الإنسان إلى المشاركة الفعالة في واقعه الاجتماعي المحيط به .

- **العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية:**

العائلة هي أول عالم اجتماعي يواجهه الطفل، وأفراد الأسرة هم مرآة لكل طفل لكي يرى نفسه والأسرة بالتأكيد لها دور كبير في التنشئة الاجتماعية، ولكنها ليست الوحيدة في لعب هذا الدور ولكن هناك الحضانة والمدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات المختلفة التي أخذت هذه الوظيفة من الأسرة، لذلك قد تعددت العوامل

التي كان لها دور كبير في التنشئة الاجتماعية سواء كانت عوامل داخلية أم خارجية، وسوف نعرض هذه العوامل من واقع مجتمعنا الفلسطيني الذي نعيشه :

أ- العوامل الداخلية:

- **الدين**: يؤثر الدين بصورة كبيرة في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بسبب اختلاف الأديان والطباع التي تنبع من كل دين، لذلك يحرص كل دين على تنشئة أفراده حسب المبادئ والأفكار التي يؤمن بها .

- **الأسرة**: هي الوحدة الاجتماعية التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني فهي أول ما يقابل الإنسان، وهي التي تساهم بشكل أساسي في تكوين شخصية الطفل من خلال التفاعل والعلاقات بين الأفراد، لذلك فهي أولى العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية، ويؤثر حجم الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وخاصة في أساليب ممارستها حيث أن تناقص حجم الأسرة يعتبر عاملاً من عوامل زيادة الرعاية المبذولة للطفل .

-**نوع العلاقات الأسرية** : تؤثر العلاقات الأسرية في عملية التنشئة الاجتماعية حيث أن السعادة الزوجية تؤدي إلى تماسك الأسرة مما يخلق جواً يساعد على نمو الطفل بطريقة متكاملة.

- **الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة** : تعد الطبقة التي تنتمي إليها الأسرة عاملاً مهماً في نمو الفرد، حيث تصبغ وتشكل وتضبط النظم التي تساهم في تشكيل شخصية الطفل، فالأسرة تعتبر أهم محور في نقل الثقافة والقيم للطفل التي تصبح جزءاً جوهرياً فيما بعد.

- **الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة**: لقد أكدت العديد من الدراسات أن هناك ارتباط إيجابي بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطفل وبين الفرص التي تقدم لنمو الطفل، والوضع الاقتصادي من أحد العوامل المسئولة عن شخصية الطفل ونموه الاجتماعي .

- **المستوى التعليمي والثقافي للأسرة** : يؤثر ذلك من حيث مدى إدراك الأسرة لحاجات الطفل وكيفية إشباعها والأساليب التربوية المناسبة للتعامل مع الطفل.

- **نوع الطفل (ذكر أو أنثى) وترتيبه في الأسرة** : حيث أن أدوار الذكر تختلف عن أدوار الأنثى فالطفل الذكر ينمى في داخله المسئولية والقيادة والاعتماد على النفس، في حين أن الأنثى في المجتمعات الشرقية خاصة لا تنمى فيها هذه الأدوار، كما أن ترتيب الطفل في الأسرة كأول الأطفال أو الأخير أو الوسط له علاقة بعملية التنشئة الاجتماعية سواء بالتدليل أو عدم خبرة الأسرة بالتنشئة وغير ذلك من العوامل.

ب- العوامل الخارجية:

- **المؤسسات التعليمية:** وتتمثل في دور الحضانة والمدارس والجامعات ومراكز التأهيل المختلفة .

-**جماعة الرفاق:** حيث الأصدقاء من المدرسة أو الجامعة أو النادي أو الجيران وقاطني نفس المكان وجماعات الفكر والعقيدة والتنظيمات المختلفة.

- **دور العبادة:** مثل المساجد والكنائس وأماكن العبادة المختلفة .

- **ثقافة المجتمع:** لكل مجتمع ثقافته الخاصة المميزة له والتي تكون لها صلة وثيقة بشخصيات من يحتضنه من الأفراد، لذلك فثقافة المجتمع تؤثر بشكل أساسي في التنشئة وفي صنع الشخصية القومية .

- **الوضع السياسي والاقتصادي للمجتمع:** حيث أنه كلما كان المجتمع أكثر هدوءاً واستقراراً ولديه الكفاية الاقتصادية كلما ساهم ذلك بشكل إيجابي في التنشئة الاجتماعية، وكلما اكتنفته الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي كان العكس هو الصحيح.

- **وسائل الإعلام:** لعل أخطر ما يهدد التنشئة الاجتماعية الآن هو الغزو الثقافي الذي يتعرض له الأطفال من خلال وسائل الإعلام المختلفة وخاصة التليفزيون، حيث يقوم بتشويه العديد من القيم التي اكتسبها الأطفال إضافة إلى تعليمهم العديد من القيم الأخرى الدخيلة على الثقافة الفلسطينية وانتهاء عصر جدات زمان وحكاياتهن إلى عصر الحكاوي عن طريق الرسوم المتحركة .

- **مؤسسات التنشئة الاجتماعية:**

تتم عملية التنشئة عن طريق مؤسسات اجتماعية متعددة تعمل وكالات للتنشئة نيابة عن المجتمع أهمها الأسرة والمدرسة ودور العبادة، وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام، ودور كل مؤسسة كما يلي:

أ- الأسرة: هي الممثلة الأولى للثقافة، وأقوى الجماعات تأثيراً في سلوك الفرد، وهي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل، والعامل الأول في صبغ سلوك الطفل بصبغة اجتماعية، فتشرف على توجيه سلوكه، وتكوين شخصيته.

ب - المدرسة: هي المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية، ونقل الثقافة المتطورة وتوفير

الظروف المناسبة لنمو الطفل جسمياً وعقلياً وانفعالياً واجتماعياً، وتعلم المزيد من المعايير الاجتماعية، والأدوار الاجتماعية .

- **دور العبادة:** تعمل دور العبادة على تعليم الفرد والجماعة التعاليم والمعايير الدينية التي تمد الفرد بإطار سلوكي معياري، وتنمية الصغير وتوحيد السلوك الاجتماعي، والتقريب بين الطبقات وترجمة التعاليم الدينية إلى سلوك عملي .

- **جماعة الأقران** : يتلخص دورها في تكوين معايير اجتماعية جديدة وتنمية اتجاهات نفسية جديدة والمساعدة في تحقيق الاستقلال، وإتاحة الفرصة للتجريب، وإشباع حاجات الفرد للمكانة والانتماء .

- **وسائل الإعلام**: يتلخص دورها في نشر المعلومات المتنوعة، وإشباع الحاجات النفسية المختلفة ودعم الاتجاهات النفسية وتعزيز القيم والمعتقدات أو تعديلها، والتوافق في المواقف الجديدة.

الفرد والجماعة، أثناء التنشئة الاجتماعية : إن التنشئة الاجتماعية، ليست بالعملية اليسيرة؛ وإنما هي عملية معقدة، متشابكة العوامل، متداخلة التأثير. فإذا ما أخذت في الحسبان الخصال البيولوجية للنوع الإنساني؛ والطابع الوراثي الفريد للشخص؛ والجهاز المعرفي المتغير، الذي يتصل من خلاله الطفل الإنساني، أثناء نموه وارتقائه في بيئته، فإن عملية التنشئة الاجتماعية، لا يمكن أن تقتصر على غرس الاتباعية لمعايير الثقافة والبيئة. إن ثمة فارقاً كبيراً بين قصر التنشئة الاجتماعية على أنها نقل للثقافة، وبين كونها عملية، يصبح المرء من خلالها إنساناً.

التنشئة الاجتماعية عملية هادفة ؛ فإذا كان هدفها، في المراحل الأولى للحياة، هو إشباع حاجات المرء ومطالبه؛ فإنها تستهدف، في المراحل التالية، إشباع الحاجات، وإحداث نوع من التوازن والتوافق: الشخصي والاجتماعي، بينه وبين بيئته، ثم التحكم في مقوماتها وعواملها؛ بل يعمد إلى تحويل تلك العوامل والمقومات، من واقع ملموس، محسوس، إلى مدرَك مجرد، ورمز محدد، يمكن نقله وتناقله، في سهولة ويُسر، ولا يلبث أن يتعدى مرحلة التجديد والترميز هذه، إلى تنظيم هذه المدرَكات والرموز؛ موضحاً ما بينها من علاقات وروابط، وتشابه أو تناقض؛ مضمناً هذا التنظيم التعليل والسببية وبذلك، يتكون قدر من الخبرة والمعرفة، يكون هو الوحدة، الحضارية والثقافية، للجماعة. ويتضح كذلك مما سبق أن المرء أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، لا يكون سلبياً متلقياً، بل إيجابياً مشاركاً.

تنجم استمرارية عملية التنشئة الاجتماعية عن اقترانها بنمو المرء وتبلوُر مطالبه النمائية ، وفقاً لكلّ مرحلة. ويعبّر المطلب النمائي عن حاجة معينة، يجب إشباعها، وإلا أُعِيق نمو الشخص، فإذا كان من مطالب النمو، في الطفولة، إشباع الحاجات الفسيولوجية الأساسية؛ فإن من مطالب المراهق الحاجة إلى تكوين فلسفة شخصية متسقة مع المجتمع؛ ومن مطالب الراشد الاضطلاع بالدور الوطني، والمسؤوليات والأدوار الاجتماعية، التي يجب أن يضطلع بها، ومن مطالب الشيخ التهيؤ للموت، وفقدان الشريك.

ليست التنشئة الاجتماعية صراعاً دائماً، بين الفرد والجماعة؛ وإنما عملية أخذ وعطاء بينهما. فالجماعة تسعى إلى تشكيل الفرد، وإكسابه خصائص مجتمعه، وتشريبه ثقافته، وفي الوقت عينه، يسعى الفرد إلى تحقيق الانتماء إلى الجماعة، لكي يشعر بالأمن والانتماء والاحتماء النفسي. فإذا التزم قِيم جماعته ومعاييرها، حقق تكيفاً: شخصياً واجتماعياً، ناجحاً. أما إذا خرج عليها، مارست عليه الجماعة ضغوطاً، تردّه إلى الإطار العام، الذي يلائم أهدافها وتركيبها وبناءها وأصول الحياة فيها؛ لكي تحافظ على وحدتها واستمرارها لما كان الفرد كائناً اجتماعياً يتفاعل مع مجتمعه، فإن التنشئة الاجتماعية، تشارك فيها هيئات ومؤسسات متعددة .فإذا كانت الأسرة هي الجماعة الأولى، التي تسهم في تنشئة الأشخاص، فإن للمؤسسات الاجتماعية، كالنوادي والرفاق؛ والدينية، كالجوامع والكنائس؛ والإعلامية، كالتليفزيون والصحافة والإذاعة، إسهاماتها المؤثرة في تنشئة أبناء المجتمع وأعضائه.

- **تكوين الذات والتنشئة الاجتماعية:**

ويقصد بتكوين الذات أن يكتسب الطفل سمات خاصة به تميزه عن باقي الأفراد أو تكون له ذات مختلفة عن ذوات الآخرين. ولا شك أن للوراثة دور هام في تكوين الذات لدى الأطفال، ويبدأ الطفل فترة تكوين ذاته عندما يدرك أن اسمه مختلف عن أسماء الآخرين ... ثم يتعلم تدريجياً كيف يستجيب للمؤثرات ويستكشف العالم ونظمه ... ثم تأتي مرحلة استخدامه للغة وهى هامة جداً حيث يشعر بأنه يستطيع أن يتفاعل مع الآخرين وينقل لهم أفكاره وحاجاته... وعندما يبدأ الطفل في التفكير مع نفسه تبدأ مرحلة جديدة من تكوين ذاته ويبدأ في تكوين شخصيته ومن خلال تفاعله مع أفراد الأسرة والمجتمع يكّون مخزوناً من المعلومات والمهارات تساعده على التكيف والتصرف مع المواقف المختلفة. فيتعلم الطفل كيف يبتعد عن السلوكيات التي لا تحقق له اشباعاً أو التي تحدث في نفسه ضرراً... ومع النمو اللغوي تزداد سرعة التنشئة الاجتماعية للطفل وتنمو ذاته .

- **اللغة وعملية التنشئة الاجتماعية:**

تؤثر التنشئة الاجتماعية للطفل في قدرته على استخدام اللغة كوسيلة للحوار والتفاعل مع العالم المحيط ... الآباء والسماح للأبناء بالحوار والنقاش أو الطاعة وتنفيذ الأوامر... قدرة الفرد على التعبير وتمكنه من اللغة....

- **التطبيع الاجتماعي والأمان العاطفي:**

الطفل في حاجة إلى الأمان والحب كحاجته للأكل والشرب... وهو في حاجة إلى المدح والثناء حتى يشعر بأنه مرغوب فيه وأن أفعاله ليست دائماً خاطئة. فالمعاملة القاسية والخوف الشديد من غضب الأب أو الأم أو صياحهما في وجه الطفل يولد لديه اضطراباً نفسياً يشعر معه الطفل بأنه غير قادر على التصرف ويبدأ شعوره بالقلق وعدم الأمان مما قد يؤدي إلى اضطراب سلوكه والجنوح إلى ارتكاب الخطأ ...، والأم لها دور هام في حماية الطفل وتنشئته بطريقة صحيحة، فلا يجب أن يحرم الطفل من أمه بسبب عملها أو انشغالها مثلاً...، ويشعر الأطفال بالأمان كذلك عندما يتوافق الأب والأم في أقوالهم وما يطلبونه من أبنائهم.

5-6 - التغير الاجتماعي:

يعرف التغير الاجتماعي لغة: يعني في اللغة إحداث شيء لم يكن من قبل بنفس الصورة التي أصبح عليها بعد التغيير، وكانت العرب تقول: غير فلان بعيره، إذا حط عنه رحله، وأصلح من شأنه، وتغيرت الأشياء إذا اختلفت عن سابقتها، فحين تقول: غيرت داري إذا بنيتها بناءً غير الذي كانت عليه.

كما يعني التغير الاجتماعي اصطلاحاً: بأنه ذلك النشاط الاجتماعي الذي يأخذ غالباً شكل التصورات، والمشاعر غير المنظمة، وهو النشاط الذي يصبح تدريجياً مُعبراً عن أشكال جديدة من الاعتقاد، والسلوك الجمعي، التي لا تجد منافذ للتعبير عن مطالبها، فتتحول إلى حركة منظمة، تهم الأنماط الاجتماعية الموجودة.

وقد تم تعريف التغير الاجتماعي: بأنه التحولات والتعديلات التي تطرأ على المكانة، والأدوار، والوظائف، والنظم الاجتماعية، والحضارية للمجتمع، وأفراده.

أما بوتوكور فيعرف التغير الاجتماعي: بأنه تغير يحدث في البناء الاجتماعي متضمناً التغيرات في حجم المجتمع، أو في النظم الاجتماعية خاصة أو العلاقات بين هذه النظم، الذي يمكن أن يكون جزء من التغير الثقافي.

وتستند هذه الدراسة إلى أن الاستبداد السياسي واستغلال السلطة والنفوذ، وحرمان المواطنين من حرية التعبير، والمعارضة، والنقد ضمن سلطة القانون، هما من العوامل الرئيسية، التي تؤدي إلى إحداث التغيير في حياة المجتمع.

- **آراء علماء الاجتماع حول التغيير:**

ويرى علماء الاجتماع أن التغيير الاجتماعي هو أهم ما يميز المجتمعات البشرية لارتباطه مباشرة بالتأثير على السلوك الفردي، والجماعي، وعلى العلاقات الاجتماعية المختلفة وفق آليات تبرز مدى قدرة المجتمع على خلق ديناميكية تغيير اجتماعي يحفظ مصالح أفراده ومؤسساته.

وأول من استخدم مصطلح التغير الاجتماعي آدم سمث في كتابه المشهور(ثروة الأمم) ولم ينتشر ويصبح واسع التداول إلا بعد إن نشر العالم الأمريكي اوجبرن كتاباً يحمل هذا العنوان عام (1922).

أما العالم العربي (ابن خلدون) أول عالم اجتماع قبل غيره في القرن الرابع عشر ميلادي خلص من خلال رحلة علمية شائقة إلى اكتشاف علم قائم بذاته يهتم بدراسة الاجتماع الإنساني وهو علم العمران البشري، وتقوم نظريته على الصراع مابين البداوة، والحضارة اللتان تشكلان في رأيه القاعدة التي ينشأ منها التغير.

ويرى المفكر الايطالي فيكو (Vico)، يرى بأن الجماهير هي المحرك الحقيقي لأحداث التغير في المجتمعات البشرية.

كما ويرى بارسونز(Parsons) بأن التغير ذو اتجاه واحد، وكذلك يشير سبنسر إلى إن المجتمعات تبدأ بالبسيطة، وتتحول بالتدريج إلى مجتمعات مركبة، مشبهاً المجتمعات بالكائن العضوي.

أما دوركايم(Durkheim) فعد ظاهرة التغير الاجتماعي أتت مع رياح التطور الاجتماعي، وتحول المجتمعات الإنسانية من بسيطة إلى مركبة، والتغير يأتي من سياقات وظروف اجتماعية معينة سمحت بذلك، ولعل الظروف الاقتصادية الضاغطة، وما يتعرض له المجتمع من تغيرات عميقة تركت آثارها في بنية المجتمع ومنظومته القيمية والمعيارية.

إلا أن اقتراح بارسوناز المتمثل في مفهوم النسق المتوازن الديناميكي يناسب التعامل مع التغير، ويرى بأن المجتمع يمكن أن يتكيف مع المتغيرات الجديدة ويدمجه داخل بنائه.

ومن العلماء الآخرين الذين اهتموا بدراسة التغير عالم الاجتماع الفرنسي اوجست كونت(August conte) ويرى أن المجتمعات البشرية تمر في ثلاثة مراحل حضارية هي:

أ- المرحلة اللاهوتية الدينية (Theological): وتتميز بسيطرة الدين على جميع مراحل الحياة.

ب- المرحلة الفلسفية(Philosophical stage): وتتميز بالتفكير الموزون، وبالا مثال، والحكم، والبلاغة الفكرية التي تتسم بالطابع الفلسفي الطوبائي.

ج- المرحلة العلمية الواقعية: وفيها ضعف دور الدين، والفلسفة في تفسير ظواهر الحياة المادية، والمعنوية، واتجه الرجال إلى تفسير الحقائق، والظواهر، والحوادث تفسيراً عقلياً يتميز بالطابع العلمي التجريبي أي تفسير مستمد من الجانب السببي لتلك الظواهر والحوادث.

ويرى كارل ماركس(Karl Marx,1883-1818) إن المجتمع ينتقل من طور لآخر خلال عملية الصراع المستمر، وتتشكل في كل طور صوره جديدة للمجتمع من خلال تغير وسائل وعلاقات الانتاج، وبذلك يلعب العامل الاقتصادي الدور الحاسم في إحداث هذا الأشكال.

ويرى ماركس أن وراء كل تلك التحولات الاجتماعية عوامل اقتصادية بحتة، مدعياً أن هناك ثلاث عوامل اقتصادية تحرك المجتمع وتدفعه للأمام، وذلك حسب نظريته المادية التاريخية:

العامل الأول: في نظرية ماركس هو طاقة الإنتاج وهو علاقة الإنسان بالطبيعة، وذلك من خلال المستوى المعرفي، والتقني وأشكال التنظيم الإنساني في استغلال الطبيعة كمورد للطاقة الإنتاجية.

العامل الثاني: فهو علاقات الإنتاج ويركز على علاقات المجتمع الاقتصادية وطرق تنظيمها، أي بمعنى آخر العلاقة بين الطبقات، مثلا بين الطبقة الإقطاعية وطبقة الفلاحين، وبين الطبقة البرجوازية والطبقة العمالية.

العامل الثالث: هو طرق الإنتاج وهو مجموع العاملين الأولين برؤية واحدة، بمعنى أن العاملين الأولين مترابطين بشكل يمثله العامل الثالث، وقد سماه ماركس القاعدة أو الأساس، لذلك دعا ماركس إلى فهم العلاقات القانونية، والسياسية، والأخلاقية، والتقنية أيضاً من خلال تلك القاعدة.

إن هذا التحليل الدقيق للعوامل الاقتصادية لكارل ماركس، جعله يقسم المجتمع إلى طبقتين، الأولى طبقة مستَغلة، والثانية طبقة مستغِلة، والعلاقة بين الطبقتين تحددها القاعدة، أو الأساس، وهو طرق الإنتاج،

وعلى هذا الأساس إن أي اضطراب في العلاقة بين العاملين الأولين سوف يؤدي إلى الخلل في العامل الثالث، وهذا يعني حالة من الشد وعدم الانسجام بين طبقتين في مجتمع ما، وهذا بدوره يخلق فرص التغير ودفع المجتمع للأمام، لقد حدد كارل ماركس طريقة التغيير تلك من خلال الثورة، وهي الطريقة المثلى لإعادة الأمور إلى نصابها، فهي الطريقة الوحيدة التي تخلط الأوراق وترتبها بطريقة جديدة تحول دون استبداد طبقة ما بطبقة أخرى، وهنا ينكشف الدور الاقتصادي في التغيير الاجتماعي بصورة واضحة وجلية، حتى الوصول إلى الهدف النهائي للمجتمع الخالي من الطبقية، وعلى هذا الأساس تدور عجلة التطور والتقدم في تاريخ المجتمعات الإنسانية.

- **عوامل التغير:**

إن أهم عوامل التغير في إحداث التطور التكنولوجي والتطور الاجتماعي، ومن هذه العوامل:

أ- **العامل الجغرافي:** ويتعلق هذا العامل بالبيئة الطبيعية كالحرارة، والرطوبة، والأنهار، ومن أنصار هذا العامل العالم (هنتكتون) إلا إن هذا العامل قل تأثيره في العصر المتأخر من حياة الإنسان، وذلك بسبب التقدم العلمي الهائل الذي ساعده على تسخير الطبيعة لصالحه.

ب- **العامل الحضاري:** ويوضح هذا العامل أن الإنسان ناتج عن حضارته، ويتصرف بما تمليه عليه حضارته، ويتم التطور إذا أعدت الحضارة للإنسان، والوسائل القابلة لأحداث التغير، ويمكن تقسيم هذا العامل إلى ما يأتي:

- **العامل الديني:** وهو إذا كان الدين مرناً ويسمح بإحداث التغير فأنه يلعب دوراً أساسيا، ومن دعاة هذا المذهب العالم ماكس فيبر.

- **العامل الاقتصادي الإنتاجي:** وهو التوافق بين وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ومن دعاة هذا الرأي العالم كارل ماركس، ويرى أن تغير القوى المنتجة، وتطور التقنيات من الأسباب التي أدت إلى التحول الاجتماعي أو إلى تطور الأحداث.

- **العامل التكنولوجي :** وهو التغير الذي يحصل في مجال الآلات والأدوات، أي أن الآلات تخلق آلات جديدة، وكل تغير يتبعه حتماً تغير اجتماعي.

ج- **العامل السياسي:** ويكون مصدره السياسي السلطة، فالسلطة الحاكمة هي الأساس في إحداث التطور، أي أنها تسن القوانين، وتصدر التعليمات، وتضع القواعد التي يجب تطبيقها، بواسطة إتباع هذه القواعد بصورة منظمة يتم التطور المطلوب.

- **أسباب التغيير الاجتماعي:**

ويشير التغير الاجتماعي إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات متعاقبة يتم من خلالها حدوث اختلافات، أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات، أو التنظيمات، أو في الأدوار الاجتماعية.

ويمكن تحديد الأسباب التي تؤدي إحداث التغيير الاجتماعي في الأمور التالية:

أ- الظلم الاجتماعي، وعدم تكافؤ الفرص، والتفاوت الطبقي، وحرمان أبناء المجتمع من خيرات بلادهم، مما يسبب الفقر، والبطالة، وتدني مستوى المعيشة.

ب- التفريط في حقوق الأمة، وخيانة الحكام لقضايا شعوبهم، ومولاة أعداء الإسلام.

ج- تبني السلطة الحاكمة سياسة التهميش ، والإقصاء، والبطش، والسجن، والنفي، واستخدام العنف، والتعذيب البدني، والنفسي ضد الدعاة، والمصلحين، والمعارضين، هذه السياسة الظالمة تربي الحقد، والمرارة في نفوسهم، وتدفعهم إلى التغيير الاجتماعي للتخلص من ويلات النظام، والنزوع إلى العنف، واستخدام القوة في التعبير، لأن القسوة، والعنف من الأنظمة الفاسدة.

د- الشعور بالإحباط عند أبناء الأمة، وخاصة الشباب منهم، ويأسهم من حصول التغيير عن طريق الحوار البناء والنصح والإرشاد.

هـ- إن التغيير الثوري للأنظمة السياسية والاجتماعية يزداد كلما ازداد العنف، والإرهاب والاستبداد السياسي، والاجتماعي من الدولة، وكلما زادت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

7- المشكلة الاجتماعية:

7-1- ماهية المشكلة الاجتماعية:

أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن أحوال المجتمع والبيئة الاجتماعية لمواجهته وتحسينه ، إن المشكلات الاجتماعية تصاحب التقدم الصناعي ويزداد الإحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التي يحيها الناس مثلا بالظروف التي يمكن أن تكون موجودة وتؤدي إلى كسر حدة هذه المشكلات ولذلك تنقسم المشكلات الاجتماعية إلى قسمين هما:

أ - التفكك الاجتماعي. ب- السلوك الانحرافي.

ويرى محمد المحيس أن المشكلة الاجتماعية هي تلك الصعوبات ومظاهر الانحراف والشذوذ في السلوك الاجتماعي، ومظاهر سوء التكيف الاجتماعي السليم التي يتعرض لها الفرد فتقلل من فاعليته وكفايته الاجتماعية وتحد من قدراته على بناء علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين، وعلى تحقيق القبول الاجتماعي المرغوب، فالمشكلة الاجتماعية للشباب ليست منفصلة عن مشكلاتهم الجسمية والنفسية والعقلية والفكرية، بل هي مرتبطة تمام الارتباط وفي كثير من الأحيان نجدها متداخلة معها، فالشاب إذا ساءت صحته أو أصيب بنقص جسماني لا يقف تأثير ذلك عند حد تقليل كفايته الجسمية، بل يتعدى ذلك إلى تقليل كفايته النفسية والعقلية والاجتماعية.

ويرى كل من هورتون وليزلي أن المشكلة الاجتماعية هي حالة تؤثر على عدد من الناس ويتم هذا التأثير بطرق وأساليب ينظر إليها على أنها مرفوضة وغير مرغوب فيها، كما أنهم يشعرون برغبة شديد للقيام بفعل اجتماعي جمعي مضاد لهذه الأساليب والطرف التي يتم بها ظهور المشكلة.

7-2 - خصائص المشكلة الاجتماعية: المشكلة الاجتماعية تتميز بما يلي؛

أ- أنها تثير اهتمام وانتباه قد كبير من أفراد المجتمع ومؤسساته.

ب- الصعوبة النسبية، لأنها تمس الفرد والمجتمع معاً.

ج- التدخل بين المشكلات الاجتماعية، فهي عادة بعضها مع بعض كتداخل النظم الاجتماعية تماما، فمشكلة الأحداث المتشردين متداخلة في النظم الاقتصادية والتربوية والأسرية وغيرها.

د- للمشكلة الاجتماعية الواحدة أبعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها ودرجتها ومدى أولويتها فهي ترتبط ببعد التاريخ والمكان والقانون والسياسة والاقتصاد والبعد الاجتماعي والثقافي والتربوي.

هـ- النسبة، بمعنى أن المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات والأزمان كما أن تحديد المشكلات يتأثر بحالة الفرد ، فقد تبرز المشكلة بسبب عامل السن أو اللون أو العرق.

و- أنها تلقائية ليست من صنع الفرد أو بضعة أفراد ولكنها من صنع المجتمع كله.

ز- أنها مزودة بصفة الجبر والإلزام ، أي أنها تفرض نفسها على الأفراد ولا يسع هؤلاء أن يخالفوها.

ح- أنها عامة ومنتشرة، كما أنها ظاهرة تاريخية أي عبارة عن لحظة في تاريخ جماعة من الناس.

3-7- تصنيف المشكلات الاجتماعية: توجد عدة أنواع للمشكلات الاجتماعية هي؛

أ- مشكلات حياتية (أساسية) : وهي التي تؤثر على أفراد المجتمع تأثيرا كبيراً مثل مشكلات (الإسكان، الغذاء، التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية) ومثل هذه المشكلات إذا لم يتم مواجهتها تؤثر على بناء المجتمع ووظائفه ويترتب عليها مشكلات أخرى مثل ارتفاع معدلات الجريمة، والأمية وانتشار الأوبئة والأمراض.

فإذا لم تتم مواجهة المشكلات التعليمية زادت نسبة الأمية، وإذا لم تكن هناك رعاية صحية مناسبة (وقائية، علاجية) انتشرت الأوبئة والأمراض.

ب- مشكلات اقتصادية: وتشمل انخفاض متوسط دخل الفرد، وانخفاض الانتاجية لدى أفراد المجتمع، وضعف المؤسسات الاقتصادية عن القيام بوظائفها الإنتاجية، والاعتماد على الاستهلاك أكثر من الإنتاج، وضعف المدخرات الخاصة بالمواطنين وعدم ميل المواطنين إلى إنشاء مشروعات اقتصادية.

ج- مشكلات اجتماعية: وهي تعني أكثر من مجرد وجود احتياجات غير مشبعة لقطاعات كبيرة من السكان، وإنما يشعر أفراد المجتمع بوطأة هذه المشكلات ويسعون إلى بذل الجهد سواء بمفردهم أو بمساعدة فريق لمواجهة هذه المشكلات.

ومن هذه المشكلات الاجتماعية ما تعانيه الأسرة من تفكك في العلاقات الاجتماعية عدم وجود أماكن لشغل الفراغ، إصابة أحد أفراد الأسرة بمشكلة كبيرة مثل إدمان المخدرات مشكلات النزاعات الأسرة، الطلاق

د- مشكلات مجتمعية: وهي تتصل ببناء المجتمع (المنظمات، والمؤسسات) وسياسة المجتمع (مجموعة الإجراءات واللوائح، والتشريعات والسياسات العامة للمجتمعات) والأفراد المكونين للمجتمع (أفراد، جماعات، مجتمعات محلية) كما أنها تتصل بوظائف المجتمع (الإنتاجية، الاجتماعية، السياسة) والتي لها انعكاس مباشر على أمن واستقرار المجتمع.

كما تشمل المشكلات المجتمعية مشكلات انحراف الأحداث، البطالة، الإرهاب، ومثل هذه المشكلات لها تأثير على كافة القطاعات الأخرى بالمجتمع، ويندرج تحت هذا النوع من المشكلات (المشكلات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الصحية، الأمنية، التعليمية) .

7-4- أسباب المشكلات الاجتماعية:

يتمركز الاتجاه في علم الاجتماع الحديث حول دراسة المشكلات الاجتماعية من نقطة بداية واحدة هي الانحراف عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، كما أن الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة أو غير المتكررة، أو التي تصادف مجرد النفور والاشمئزاز، وإنما تدور حول تلك الأنواع التي تعتبر مهددة لكيان الجماعة من ناحية، ولقواعد السلوك المقبول من ناحية أخرى.

فالمشكلة الاجتماعية هي انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة يكون الانحراف عنها مؤديا إلى رد فعل واضح من الجماعة.

ويرى العديد من الباحثين أن كثير من المشكلات الاجتماعية ترجع إلى عدم إشباع بعض الاحتياجات بين أفراد المجتمع، وهذه الاحتياجات قد تكون اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو بيولوجية أو صحية أو تعليمية أو ترويحية.

وعدم الإشباع في النواحي السابقة يرجع إلى مجموعة من العوامل هي:

- **عوامل ذاتية:** ترجع إلى المواطن نفسه.

- **عوامل أسرية:** ترجع إلى أسرة المواطن.

- **عوامل اجتماعية:** ترجع إلى الجماعات التي ينتمي إليها المواطن.

- **عوامل بيئية:** ترجع إلى الحي أو المجتمع المحدود الذي يسكن فيه المواطن.

- **عوامل مجتمعية:** ترجع إلى ظروف المجتمع العام الذي يعيش فيه المواطن.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى المشكلات الاجتماعية وأهمها ما يلي:

- التقدم التكنولوجي الذي يصحبه تصدير أنواع من الأجهزة والعدد والآلات إلى بعض المجتمعات، والذي تصحبه أنماط ثقافية جديدة على تلك المجتمعات، وقد يكون بعض هذه الأنماط الثقافية غريباً تماماً على أفراد المجتمع، ومن هنا يحدث شيء من الهزات الاجتماعية التي قد تنجم عنها بعض المشكلات الاجتماعية.

- الانفتاح الشديد على المجتمعات الأخرى والنقل الحضاري منها، حيث أن المجتمعات البشرية تتعامل مع بعضها، وينقل بعضها من بعض في مجالات كثيرة، وخاصة في المجالات التقنية، تلك التي ازدادت هذه الأيام بسبب سهولة الاتصالات، وبسبب صلاحية الأنماط التقنية للاستعمال في كل المجتمعات.

- عدم تفهم المجتمعات لحاجات الشباب، وعدم إشباع تلك الحاجات بالطرق السليمة المشروعة.

- الفجوة الثقافية بين الأجيال، فمن الملاحظ أن هناك اختلافا بين الكبار والصغار في فهمهم للأمور، وفي تعاملهم مع الأحداث، ولذلك هناك أنواع من الصراع تبدأ بين أطراف المعادلة في المجتمع الواحد.

وكي نستطيع إدراك وتفسير المشكلات الاجتماعية، هناك العديد من الحقائق التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وهي:

- **مقاييس (معايير) المشكلة الاجتماعية:** توجد المشكلة الاجتماعية في العادة حينما يظهر نوع من التناقض أو التعارض بين ما هو كائن أو موجود بالفعل ، وبين ما يعتقد الناس أنه ينبغي أن يكون ، وهذا الكلام يختلف تقديره من مجتمع لآخر ، بل ومن جماعة لأخرى داخل المجتمع الواحد ، طبقا لقواعد السلوك التي تحكم الأفراد في هذه المجتمعات أو الجماعات ، وكذلك مثل هذه الأمور تختلف داخل المجتمع الواحد من وقت لآخر حسب تطور المجتمع ودرجة نموه .

- **الأصول الاجتماعية للمشكلات:** المشكلات الاجتماعية لها أصول اجتماعية ، وعلى الرغم من أن المجتمع حينما يصف التناقض الذي بين بعض أفراده أو جماعاته بسبب وجود المشكلة بأنه غير مقبول، وبأنه ينبغي الوقوف في وجهه والعمل على مواجهته ، على الرغم من ذلك يمكن أن يكون المجتمع ذاته وراء حدوث المشكلة الاجتماعية بطريقة أو بأخرى.

إن علماء الاجتماع يركزون عادة على الأصول الاجتماعية للمشكلات، أكثر من تركيزهم على أي شيء آخر، وهذا بطبيعة الحال، لا يمنع أن هناك أسباباً أخرى للمشكلات الاجتماعية مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين الثائرة والفيضانات والأعاصير والأمراض المعدية، والتي قد ينتج عنها مشكلات اجتماعية كثيرة.

- **المشكلات الاجتماعية الظاهرة والكامنة:** إن الكثير من المشكلات الاجتماعية ظاهرة وواضحة للعيان ولا يختلف عليها الناس فالجرائم بكل أنواعها جزء من المشكلات الاجتماعية التي توجد في كل المجتمعات بدرجات متفاوتة والكل يستنكرها بدرجة أو بأخرى، فمشكلة تعاطي المخدرات، على سبيل المثال بين الشباب في كثير من المجتمعات تعتبر من المشكلات الواضحة الظاهرة التي تحاول كل المجتمعات جاهدة القضاء عليها.

ولكن هناك أنواعاً من المشكلات الاجتماعية خافية وغير واضحة بالنسبة للكثيرين، فعلى سبيل المثال هناك مشكلات اجتماعية قد تنشأ بين الشباب نتيجة مشاهدتهم لبعض البرامج التليفزيونية، حيث ثبت أن بعض الشباب الصغار يقلدون أبطال المسلسلات التليفزيونية التي يشاهدونها في مجال الجريمة كسرقة السيارات بأسلوب معين أو السطو على بعض الآمنين في منازلهم.

- تصورات الناس وقناعاتهم عن المشكلة الاجتماعية: تختلف تصورات الناس عن مشكلاتهم الاجتماعية، فهناك من ينظر إلى المشكلة الاجتماعية على أنها كل صعوبة تواجه أنماط السلوك السوية في المجتمع، أو أنها انحرافات تظهر في سلوك الأفراد والجماعات، بمعنى أنها انحراف عن المعايير المتفق عليها في ثقافة من الثقافات أو مجتمع من المجتمعات.

كما أن هناك العديد من النظريات العلمية التي حاولت أن تشرح المشكلات الاجتماعية وركزت على الجانب الاجتماعي ، وترى أن المشكلات الاجتماعية تتعامل مع مشكلات تتعلق بأعداد كبيرة من أفراد المجتمع، وبالمشكلات التي تعترض حياتهم أو ينغمسون فيها.

7-5- نظريات تفسير المشكلات الاجتماعية:

أ- نظرية التفكك الاجتماعي: إن ثبات ورسوخ أي مجتمع يعود إلى إجماع أفراده واتفاقهم على معايير السلوك وقواعده التي ارتضوها لأنفسهم، وبالتالي يصبح الجميع متكيفين بشكل طيب في حياتهم، ولكن حينما يهتز إجماع هؤلاء الأفراد، لسبب أو لآخر، وحينما لا تصبح قواعد السلوك الموجودة متماسكة، أو حينما تتحدى هذه القواعد السلوكية قواعد أخرى جديدة، يصبح المجتمع حينئذ في حالة تفكك اجتماعي.

ويمكن القول أن التفكك الاجتماعي عبارة عن حالة جديدة للمجتمع يجد أفراده أنفسهم فيها وهم لا يتقاسمون نفس معايير السلوك التي كانوا يتقاسمونها من قبل كما أن توقعاتهم بالنسبة لسلوك فيما بينهم لم تعد محل اتفاق أو إجماع.

ومن ناحية أخرى فإن نتائج التفكك الاجتماعية تسبب ضغطا على الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد، فإن ظاهرة الطلاق التي تعاني منها كثير من المجتمعات تسبب خللا في الخلية الأولى للمجتمع، وهي الأسرة، كما أن الأدوار التي كان يقوم بها الوالدان تختل أيضا، مما يزيد من حدة التفكك الاجتماعي.

ب- نظرية التغير الاجتماعي: والتغير الاجتماعي هنا يشير إلى تغير في أنماط التفاعل داخل المجتمع، مثل التغير في العادات والتقاليد والتكنولوجيا المستخدمة، كذلك فإن التغير الاجتماعي يمكن أن يشتمل على شيء، ابتداء من اتجاهات الناس المتغيرة نحو أي شيء.

وهذا ولقد تبنى بعض علماء الاجتماع فكرة مؤداها أن التغير الاجتماعي هو السبب الأصلي والمبدئي للمشكلات الاجتماعية ولقد حاولوا أن يربطوا ذلك بالتحديد مع معدل التغير، فبينما قال بعضهم بأن سرعة التغير وراء المشكلات الاجتماعية، قال بعضهم الآخر أن اختلاف معدل التغير بالنسبة لأجزاء معينة من المجتمع هو السبب في التغير.

ج- نظرية صراع القيم الاجتماعية: من المعروف أنه في كل مجتمع توجد مجموعات من القيم التي يشترك فيها جميع أفراد هذا المجتمع تقريبا، كما أن هناك قيماً تختص بها مجموعات معينة داخل المجتمع الواحد وليس شرطاً أن تكون عامة بين جميع الأفراد، وهذه القيم الأخيرة تختلف من جماعة لأخرى.

وأهم شيء ينبغي أن نتنبه إليه هو أن صراع القيم يعتبر من أخطر الصراعات وإنه ليس من السهل أن يتوصل فيه المجتمع إلى حلول بسيطة، وذلك لأن كل جماعة تعتقد أنها على حق فيما يتعلق بقيمها التي تدافع عنها ومن ناحية أخرى أنها ليست على استعداد للتنازل عن قيمها بيسر وسهولة.

د- نظرية الانحراف: نادى بنظرية الانحراف وفقدان المعايير دور كاين ويرى أن المشكلة الاجتماعية هي انتهاكات للمعايير الموجودة في المجتمع وخروج عليها ، وحسب تفسير هذه النظرية فإن مجموعة أو مجموعات من الأفراد ينشقون على المجتمع في تصرفاتهم بحيث تبدو هذه التصرفات شاذة بالنسبة لمعايير المجتمع، وبالتالي تتعارض معها تماماً ومع توقعات السلوك العادية التي يتوقعها المجتمع من أفراده.

ويرى ميرتون أن لكل مجتمع أهدافاً معينة يسعى لتحقيقها من خلال أو بواسطة وسائل مشروعة ارتضاها المجتمع، ولكن داخل كل مجتمع نجد أن هناك بعض الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي حرمت من تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي فإنهم يتبعون وسائل غير مشروعة للوصول إلى ما يبتغون، وهم بذلك يخرجون على عرف الجماعة وعلى قوانينها التي ارتضتها.

هـ- نظرية البناء الاجتماعي: وأصحاب هذه النظرية يرون أن المجتمع كله هو المشكلة، بما في ذلك كل مؤسساته، وأيضا كل ما هو موجود فيه من آراء ومذاهب، فهم يرفضون بناء المجتمع ذاته ، وذلك على العكس تماماً من النظريات الأخرى التي تؤيد وتدعم البناء الاجتماعي.

ويرون أنه لكي تحل المشكلة ينبغي علينا أن نعيد تنظيم الوضع الاجتماعي كله من جديد ويقدمون وجهة نظر شاملة تؤكد أننا لا ينبغي أن نعير التفافاً للأفراد أو حتى للجماعات المختلفة في المجتمع وإنما البناء الاجتماعي كله هو الذي ينبغي النظر إليه والاهتمام وإننا لكي نحل أي مشكلة اجتماعية لابد أن نعيد تشكيل البناء الاجتماعي في كل مقوماته.

7-6- كيفية دراسة المشكلات الاجتماعية:

إن الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية مثل المدخل العلمي لدراسة أي مادة، فدراسة المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعي، كما تعتمد العلوم الطبيعية على الأدوات المعملية، والاتجاه العلمي في دراسة المشكلات الاجتماعية يمكن تحديده فيما يلي:

أ - تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك الانحرافي.

ب -تقدير الدرجة التي يمتثل فيها سكان المجتمع للقاعدة التي سوف تكون بمثابة المقياس.

ج- دراسة السلوك الانحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه، وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف إلى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع.

وفي ضوء هذه الخطوات يصل الباحث إلى وصف سليم لمشاكل المجتمع، بالإضافة إلى ما فيها من فائدة تطبيقية لإنارة الطريق أمامه لحماية المجتمع أو للوصول إلى علاج للمشكلة.

وكذلك ينبغي على الباحث أن يعرف ما يسمى (بفهم اجتماعية المشكلات الاجتماعية) بمعنى أن يفهم كيف تطورت المشكلة إلى ما صارت عليه ولماذا؟ وكيف تؤثر هذه المشكلة في حياة الناس؟ وما هي العناصر الفعالية فيها؟

وهذا الفهم يعتبر إطاراً مرجعياً هاماً للباحث في عمله وهو يساعد على تنظيم معلوماته التي يحصل عليها مما يوفر له الكثير من الوقت، ويساعده في النهاية على حل المشكلات بذكاء وفاعلية.

وعند دراسة المشكلة الاجتماعية نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات هي:

- الالتزام الدقيق بالمنهج العلمي الذي يؤدي إلى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشاري للمشكلة الاجتماعية، وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشكلة الكبرى في المجتمع تعكس تناقض أجزاء البناء، بينما يمكن أن تكون بعض المشكلات الصغرى معبرة عن اختلال في الوظيفة.

- دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع.

- النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا، وكذلك المشكلات الاجتماعية مترابطة ترابطاً عضويا أيضا، وتفسير هذه الارتباطات يرجع في المقام الأول إلى أن البناء الاجتماعي نفسه ووظائفه يرتبط ارتباطا عضويا هو الآخر، ولذلك فالمشكلة الاجتماعية ليست إلا نتيجة تخلخل يصيب البناء الاجتماعي.

- المشكلة الاجتماعية تعكس التوجيه القيمي للمجتمع، وحل المشكلات الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تغير كلي لطابع الحياة الاجتماعية.

- ليس هناك حتمية في أن المشكلة الاجتماعية لها صفة العمومية ، وأن الحياة الاجتماعية تؤدي إلى انحرافات في أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للهزات التي تصيب البناء الاجتماعي.

ومن المداخل والأساليب الهامة لدراسة المشكلات الاجتماعية ما يلي :

✓ **الدين:** فالدين يكشف ويوجد الأساس والجوهر التأليفي في الحياة، ويعالج كثيراً من المشكلات خاصة ما يتعلق بالانحرافات عن النظام الأخلاقي من وجهة نظر ثيولوجية بالقول بأن الله يعاقب عليها وهذا الانحرافات هي من قبيل الشر والإثم والعدوان، ورجل الدين يكون على استعداد إذا طلب منه المساعدة في تفسير كثير والسرقة وأن يدعو إلى التوبة والمغفرة لعدم إتيان مثل هذه الأفعال الضارة بالمجتمع ، وبطبيعة الحال فإن تفسيراته لهذه الأفعال يرجع إلى الدين باعتبار أن هذه الأفعال تمثل انحرافات أو خروجا عن تعاليم الله وأوامره باعتبارها إثماً.

✓ **القانون:** وهناك حقيقة هامة لا ينبغي إغفالها هي أن المشكلة الاجتماعية لها واقع قانوني كالجريمة أو أي خرق للنظام القانوني، فالقتل يمثل جرماً يحرك الأجهزة العقابية للدولة ككل وهذا التحرك دائم من الناحية القانونية طالما أن هناك إثماً.

ومن المؤكد أن هناك تزايداً في الإجراءات القانونية اليوم حتى ارتبطت بالطب وعلم النفس والعلوم الاجتماعية والقضية تبدأ تحت طائلة القانون المحكم، بالفهم وإقامة الدعوى ومعاقبة منحرفي الرأي ووجهات النظر وتصل إلى ساحة العدالة وتنتهي بالعلاج أكثر مما تنتهي بالعقاب.

✓ **الصحافة:** يختلف مدخل الصحافة تماماً عن أي مدخل آخر في دراسة وفهم المشكلات الاجتماعية، فقد كانت الصحف حتى القرن الثامن عشر (الإخبارية – المجلات) جديرة بالذكر تكشف للعيان كل شيء وتحمي ضد الاستغلال والفساد والانحطاط الفكري أو الخلقي في المجتمع.

واليوم أصبحت الصحف والمجلات أداة مفيدة لإيقاظ وتنبيه الاستجابة العامة ضد العديد من المشكلات الاجتماعية مثل إدمان المخدرات والبغاء، حيث أصبحت تمثل الركيزة الأولى التي تنبه وتوقظ الشعب تجاه معرفة المنحرفين عن النظام القانوني أو الأخلاقي.

فالكشف والإفصاح عن المشكلات الاجتماعية هو الهدف الأسمى سواء للفهم أو المنع أو الحماية أو العقاب والمنهج هنا دائما انطباعي ، ونادراً ما يكون هادئاً.

المدخل السوسيولوجي:

فعالم الاجتماع يدرس الجانب الاجتماعي للمشكلة، ولا يعني ذلك أن يعزلها عن باقي أجزا ء المجتمع ، ذلك لأنه بالرغم من تباين وتفاوت المشكلة الاجتماعية، خاصة في المجتمع الحديث، وعلى الرغم من أن أسبابها تكمن خارج الفرد، فإنها تحدث داخل البناء الاجتماعي.

وعلى عالم الاجتماع أن يكون موضوعيا بمعنى أن يكتب ما يراه ويدرس ما يلاحظه ، ويتصف بالحياد وعدم التحيز كمطلب للعلم وهدف للتجريد، خاصة فيما يتعلق بالقواعد الأخلاقية لأي صورة من صور السلوك.

وعلاج المشكلات الاجتماعية قد يطول أمده وتعدد وسائله وأساليبه.

وهناك **مستويات لدراسة المشكلة الاجتماعية** والعمل على حلها ومواجهتها وهذان المستويان هما:

- **المستوى العلاجي:** ويهدف إلى القضاء على مشكلات قائمة بالفعل أو على الأقل يحاول التخفيف من نتائجها قدر المستطاع.

- **المستوى الوقائي:** وهو الذي يتوقع فيه المسئولون عن المجتمع حدوث المشكلات نتيجة لعلمهم بأسبابها مقدما ومن ثم يبدؤون في إعداد العدة لذلك قبل وقوع البلاء، وتكون النتيجة هي قلة الخسائر ويعتمد المستوى الوقائي على نتائج العلوم الأخرى وعلى معطياتهم مثل علم النفس، وعلم الاجتماع ، وعلم الإحصاء.

الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية:

هناك العديد من الصعوبات التي تقلل من استخدام هذا الأسلوب وتحد من الوصول إلى النتائج المشابهة، أو حتى القريبة من تكل التي تخرج بها العلوم الطبيعية ويمكن إجمالها فيما يلي:

- **تعقد الموافق:** ذلك أنه يصعب فصل المواقف الاجتماعية عن بعضها بسبب أنها تتشابك وتتعقد في مجال العلوم الاجتماعية لأن المشكلة قد تعود في أسبابها إلى ظروف طبيعية أو إلى عوامل بشرة اجتماعية ومثل هذه العوامل البشرية الاجتماعية تتغير من وقت لآخر حسب حركة الحياة في المجتمع وحسب الظروف المحيطة به وعلاقاته بالآخرين ، كذلك فإن المواقف الاجتماعية يصعب ضبطها والتحكم فيها بل إنه في كثير من الأحيان يصعب عزل أحاسيس الباحث نفسه عن الموضوع الذي يبحث فيه، أو المشكلة التي يحاول أن يحلها.

- **صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية:** في العلوم الطبيعية يمكن ضبط جميع المتغيرات والتحكم فيها، وكذا معرفة نتائج كل تجربة وقياسها، ثم إعادتها من جديد للتحكم في أي عامل أو عنصر مهما كان بسيطا ، ولكن في العلوم الاجتماعية يصعب ذلك إلى حد كبير، وذلك نظرا لتشابك العوامل التي تؤدي إلى حدوث المشكلة الاجتماعية، كما أن المشكلة الاجتماعية تمتاز بالتفرد، بمعنى أنها لا تحدث إلا مرة واحدة بنفس الشكل.

وكذلك المشكلات الاجتماعية التي تحدث في مجتمع ما قد تتشابه إلى حد ما مع بعض المشكلات التي قد تحدث في مجتمعات أخرى، ولكنها تظل تحمل خصائص المجتمع الذي تقع فيه، وخصائص العصر الذي تعيشه.

- **تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية:** طالما أننا لا نستطيع أن نضبط الظاهرة الاجتماعية، وكذلك لا نستطيع أن نضبط المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها، بالتالي لا نستطيع أن نتحدث عن قوانين اجتماعية يمكن أن تسن، ولا أن تطبق على المشكلات الاجتماعية.

فسرعة التغير الاجتماعي تختلف من مجتمع لآخر، ومن عصر لآخر، أيضا حتى داخل المجتمع الواحد، ومن هنا يصعب الوصول إلى قوانين اجتماعية تنطبق على بعض المجتمعات ومشكلاتها الاجتماعية، أو على مجتمع واحد في فترات مختلفة فيما يتعلق بالتعامل مع مشكلاته الاجتماعية.

- **صعوبة تجنب الباحث للنواحي الذاتية:** إن المشكلات الاجتماعية التي يقوم العلماء بدراستها لا يمكن أن تسلم نتائجها من بعض الأحكام الشخصية، تلك التي تعكسها شخصيات الباحثين، ففي كثير من الأحيان يصعب أن يجرد الباحث نفسه تماما عند دراسة إحدى المشكلات، وذلك عكس ما يحدث مثلا عند دراسة بعض الظواهر الطبيعية.

فمهما حاول الباحث أن يحقق قدراً من الموضوعية والحياد فإن اختياره للمشكلة، وكذلك دراستها وتحليلها ومحاولة علاجها يتأثر بعدة عوامل منها:

- خبراته وانتمائه الأيدلوجي.

-وضعه الطبقي.

-موقفه في المجتمع.

- **استحالة دقة المقاييس الاجتماعية:** فعلى سبيل المثال: مشكلة تسرب التلاميذ من المرحلة الابتدائية أمر مسلم بخطورتهم فإنه من السهل معرفة أعداد التلاميذ المتسربين، وقد يمكن معرفة أسباب تسربهم من خلال الدراسات العلمية المتأنية، ولكن قياس خطر هذه المشكلة الاجتماعية من أصعب تحقيقه .

- **بعض الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية:** يوجد لدى عامة الناس مجموعة من الانطباعات، قد لا تكون بالضرورة صحيحة، وهي تؤثر في كثير من الأحيان على عمل الاجتماعيين والتربويين منها:

أ - عدم الاتفاق بين الناس على ما يعتبر مشكلة اجتماعية.

ب -اعتبار المشكلات الاجتماعية شيئا طبيعيا.

- **عدم كفاية المعلومات عن بعض المشكلات:** فبعض المشكلات الاجتماعية الخطيرة قد لا تتوافر بيانات كافية ومناسبة عنها لسبب أو لآخر ومن بين هذه الأسباب أن بعض الأفراد قد لا يسمحون لغيرهم بالتقصي عنهم ومعرفة أمورهم الخاصة تلك التي تجعلهم طرفا في مشكلة اجتماعية تمس قطاعا عريضا من قطاعات المجتمع.

- **صراعات القيم والمصالح:** ففي بعض المجتمعات قد تتعارض بعض القيم التي يؤمن بها الغالبية العظمى من أفراد تلك المجتمعات مع مصالح طبقة معينة ذات مصالح خاصة وذات تأثير معين في سير الأمور في تلك المجتمعات.

- **النقص في تكامل الحلول:** إن كثرة المشكلات الاجتماعية واتساعها لتشمل قطاعات كبيرة من المجتمعات المعاصرة قد جعل تكامل الحلول المتعلقة بها أمراً متعذراً، سواء بالنسبة للحكومات أو للمؤسسات التي تسعى وراء هذا الحلول، كذلك فإن الحلول التي وجدت لبعض المشكلات نتجت عنها مشكلات أخرى لا يمكن التهوين من شأنها ، فعلى سبيل المثال نجد أن العناية الطبية وارتفاع مستويات المعيشة بالنسبة للطبقات المتوسطة ساعد على الوصول إلى الانفجار السكاني.

7-7- أمثلة المشكلات الاجتماعية:

أ- المشكلات الزواجية والأسرية: إن توازن أية جماعة اجتماعية مع المجتمع ينبع من التحديات الأخلاقية والسلوكية التي تحافظ على الكيان الاجتماعي من الوقوع في براثن المشكلات نتيجة لسوء التوافق

وعدم القدرة على التكيف داخل إطار الجماعة، وقد تتطور هذه المشكلات بصورة سلبية إلى أن تصبح مجالات لتفكك الجماعة وانهيارها.

وما ينطبق على الجماعة الاجتماعية ينطبق على الأسرة (حيث إنها الجماعة الاجتماعية الأساسية في المجتمع) ومن هنا تتجه الأسرة سوء التكيف إلى متاهات سلوكية وخلقية تنعكس على قوة تماسكها وإمكانية استمرارها.

وتتحدد المعايير والقيم الأخلاقية والسلوكية للأسرة من خلال ما يفرضه المجتمع من آداب للسلوك والمعاملات لأي عضو من أفراد الأسرة من حيث التلقين والتطبيق لصياغة السلوك العام.

ولعل أهم علاقة تساهم في تدعيم روابط الاستقرار في الأسرة هي الزواج الذي يعتبر أساس تكوين الأسرة، وهي العلاقة التي تقوم على أساسها وتبنى كافة العلاقات الأسرية الأخرى فالزواج ليس مجرد علاقة فقط بل هو رابطة طبيعة مقررة اجتماعيا، الهدف منها الاستمرار لبناء وحدة اجتماعية عن طريق الإنجاب ورعاية الأطفال وتربيتهم كمواطنين صالحين، ويتوقف استمرار وثبات الزواج على مدى التفاهم والتوافق وإمكانية التكيف بين الزوجين، وشريط رفض علاقات البغي والزنا، والعلاقات التي لا تتمشى مع الدين والأعراف الاجتماعية والنظم السائدة في المجتمع.

ومن أهم المشكلات الزوجية والأسرية:

- **مشكلة الطلاق:** ومن هذه الأسباب؛

- عدم الانسجام بين الزوجين عاطفيا أو ثقافيا أو مادياً.

- تعاظم الخلاف إلى درجة الصراع بين كل من أسرتي الزوج والزوجة بسبب الأطفال ومسئولياتهم في الرعاية والمعيشة.

- كما تختلف معدلات الطلاق من مجتمع لآخر تبعاً لظروفه المجتمعية والسياسية والاقتصادية وتبعاً للقيم والمعايير التي يؤمن بها المجتمع والديانة التي يدين بها الأفراد.

وترتفع نسبة الطلاق في الدول العربية بصفة عامة ويتحكم في ذلك عدم اعتبارات من أهمها:

فترة الزواج الأولى، والتي تتميز بخطورتها في العلاقة الزواجية نتيجة لاختلاف وتباين الزواج والزوجة وعدم القدرة على تقبل كل منهما للآخر، وانعدام التوافق النفسي والتكيف مع الواقع الجديد.

وغالبا ما تستمر هذه المرحلة في السنين الأولى من الزواج وتنخفض حالات الطلاق كلما طالت العشرة حيث يزداد فهم كل من الزوجة والزوج للآخر، وحيث تنجب الأسرة وتزداد مسئولياتهم، وينصرف كل منهما إلى أداء واجباته وأدواره في رعاية أسرته.

مما يزيد من قوة الرابطة الزوجية، ويؤدي إلى انخفاض نسب الطلاق، وجود الأولاد وظهور ثمرات إيجابية للحياة الأسرية، لأن عدم وجودهم غالبا ما يؤدي إلى البحث عن زوجة أخرى تعطي الزوج الشعور بالأمان والاطمئنان للحياة الزوجية.

أسباب الطلاق:

أسباب خاصة: وهي التي تتعلق بالزوج والزوجة من جهة الزوج، وترجع الأسباب إلى عدة أمور من أهمها:

- الكراهية. - تعدد الزوجات. - سوء معاملة الزوجة. - عدم القدرة على تحمل نفقات الأسرة .
- الفروق في السن. – المرض. - الانحطاط الأخلاقي وسوء السلوك.

من جهة الزوجة، وترجع الأسباب إلى عدة أمور أهمها:

- كراهية الرجل والنفور منه. - سوء الأخلاق ورعونة التصرف . - عدم قدرتها على الوفاء بواجباتها الزوجية المشروعة بسبب المرض مثلا. - خيانة الأمانة الزوجية. - إهمال شئون المنزل بسبب العمل.
- فارق السن وعدم طاعة الزوج.

أسباب عامة: وترجع في الوقت الحاضر إلى ما يأتي؛

- العامل الاقتصادي، وأثره في حياة الأسرة.
- تطور مركز المرأة الاجتماعية.
- عدم قيام الزواج على أسس واضحة.
- الاختلاف في المستوى الثقافي والوضع الاجتماعي والسن.
- ضعف الوازع الدين والأخلاقي.
- عدم وجود الانسجام اللازم لتدعيم الأسرة قبل وبعد الزواج.
- عدم الاستقرار العائلي.

علاج مشكلة الطلاق:

- توسيع نطاق الرعاية والمساعدات الاجتماعية، لتخفيف الأعباء على أرباب الأسر، لعلاج الأسباب المادية والصحية المهددة لحياة الأسرة.

- يجب فحص طلبات الزواج أو الطلاق، ودراستها من خلال المتخصصين نفسيا واجتماعيا وطبياً وإقامة ما يسمى بالعيادات الأسرية في محاولة لتحديد المشكلات وتقديم النصح والعمل على التوفيق بين الأطراف.

- التوعية بما يسببه تعدد الزوجات من مشاكل وأضرار، حيث هي ضرورة فقط في حالات وظروف خاصة، أما الزواج المتعدد لغرض المتعة فقط فيجب التوعية بأضراره وآثاره على الأسرة وأعضائها وعلى المجتمع.

- العناية بالنواحي الترويحية وتنظيم أوقات الفراغ للأسرة ومحاولة الارتقاء بمستوياتها الفنية والذوقية لتخفيف حدة التوتر العائلي الذي يؤدي إلى كثير من حالات الطلاق.

-إنشاء مكاتب صحية للكشف على الراغبين في الزواج قبل عقدة، وبذلك تختفي حالات الطلاق بسبب المرض والعقم أو الشذوذ الجنسي.

-رفع سن الزواج بالنسبة للجنسين.

-نشرة الثقافة الأسرية في المدراس والجامعات.

-قيام أجهزة الإعلام بنشر الوعي الزواجي.

-يمكن التخفيف من حدة مشكلات التفكك الأسري عن طريق انتشار البرامج الدراسية الخاصة بالتعليم الزواجي في الكليات الجامعية والمدارس الثانوية.

مشكلة التفكك الأسري: تدل التجارب على أن حالات التوتر بين الزوجين ، لابد أن تنهي على حياة الأسرة أي بتفككها وانحلالها، وقد يكون هذا التفكك داخلياً أو جزئيا مثل الانفصال المؤقت أو الهجر المتقطع والانفصال والهجر يعنيان ترك الحياة الزوجية والتفكير في إنهائها أو التهرب من مسئولياتها.

غير أن هناك فرقاً دقيقاً في استعمال اللفظين، فيدل الانفصال على ترك الزوج أو الزوجة الحياة المنزلية بناء على اتفاق سابق بين الزوجين على هذا الوضع.

أما الهجر فيدل على ترك أحدهما هذه الحياة بدون اتفاق وبدون أن يبدي وجهة نظره في الإبقاء على العلاقات الزوجية أو إنهائها .

والأسرة غير المتماسكة هي أيضا نتيجة للتوتر الزواجي، فالزوجان لا يتمكنان من العيش سوياً ويستشعران الغربة إزاء بعضهما البعض، ولا يشعر الزوجان بالتزام قوم نحو بعضهما ولكنها لأسباب عديدة لا يقدمان على الانفصال أو الطلاق.

والملاحظ أن العنف والخلافات العلنية تسود هذا النمط من الأسرة، فجو الأسرة يخلو عادة من الضحك والفكاهة، بل وتسيطر عيه كآبة واضحة ولا يميل أفراد هذه الأسرة إلى مناقشة بعضهم فيما يتعلق بمشكلاتهم وخبراتهم مما يعني أن الاتصال بهم محدود للغاية، وهنا نجد أن الآباء والأبناء يؤدن التزاماتهم بطريقة آلية لا تعبيرية.

فالزوج يشغل وظيفة ويعول الأسرة، والزوجة تهتم بشئون المنزل وإعداد الوجبات الغذائية ورعاية الأولاد، والأولاد يذهبون لمدارسهم ويؤدون واجباتهم اليومية ، ويتم هذه كله بدون أي تعبير عاطفي من جانب أفراد الأسرة نحو بعضهم البعض.

وفي هذه النمط من الأسر نجد أن أحد الزوجين أو كلاهما يتمتع بشخصية قوية وتجنبها الطلاق هو قرار رشيد من جانبهما.

أما تبريرات ذلك، فهي التضحية من أجل أطفالهما، أو الحفاظ على احترام الآخرين لهما، أو عدم الرغبة في انتهاء القواعد الأخلاقية.

ب- المشكلات المجتمعية:

- **مشكلة التسول:** يعد التسول أحد الظواهر الاجتماعية التي تهدد الحياة الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وتدل هذه الظاهرة على سمات شخصية مرضية كالتواكل والسلبية، ومن الناحية الاجتماعية يعد أحد أشكال التهديد الحقيقي للطبقة النشطة في المجتمع ودلالة واضحة على صعوبة التكيف مع الإطار العام للمجتمع.

والتسول ببساطة شديدة هو مد الأكف بطلب الإحسان من الغير أو التظاهر بالحاجة الشديدة إليه عن طريق ممارسة أشكال السلك الهامشي أو طرق قد تلفت الانتباه ، ويعد نصيب المجتمعات الإسلامية كبيراً من حجم هذه الظاهرة، وذلك لأن المتسول يحاول استثارة العطف ومشاعر الشفقة في الإنسان المسلم تحت دعوى فعل الخير ونصرة الملهوف والمحتاج وتوجد في كافة الفئات العمرية.

وهناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى التسول، وربما تختلف مع مجتمع إلى آخر ومن فئة عمرية إلى أخرى، إلا أن هناك خصائص جسمية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية تدفع الشخص إلى التسول منها:

- التشوهات الخلقية. - الضعف العقلي . - بعض الأمراض المزمنة . - الحرمان وعدم الإشباع المادي أو العاطفي. - اضطراب نمو الشخصية. - الفشل واليأس من تعدد مطالب الحياة.
- الفقر وانخفاض المكانية الاجتماعية لبعض الأسر. - ضعف الإمكانيات والقدرات الشخصية.

وللقضاء على هذه الظاهرة ينبغي تضافر جهود كافة مؤسسات الدولة .

- **مشكلة البطالة:**

تعتبر مشكلة البطالة في مقدمة المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث بشكل خاص، وكل العالم على وجه العموم، بيد أن حجمها وأبعادها تتفاوت حسب نظرة كل مجتمع للأفراد المتعطلين، كما أن البطالة

مرضا ينتج عنه أمراض كثيرة إذا تفشت في مجتمع ما فإن هذا المجتمع يصاب بأمراض اقتصادية واجتماعية خطيرة يمكن أن نجملها فيما يلي:

النتائج الاقتصادية: وتتلخص الآثار الاقتصادية للبطالة في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، مما يقود إلى الأوبئة والأمراض والعلل.

النتائج الاجتماعية: حيث إن للبطالة أثرها السلبي في نمو السكان، فهي تقود إلى تأخير سن الزواج، والإجرام بأنواعه وخاصة السرقة، فالمتعطل فاسد في نفسه مفسد لغيره ومنحرف في أخلاقه، مؤذ لغيره ولوطنه.

النتائج النفسية: للبطالة أيضا أثار نفسية، فالمتعطل لا يشعر بالانتماء القومي، ويتولد لديه شعور بعدم الأمان والاطمئنان واللامبالاة، ويترتب على ذلك تصرفه بعنف في كل الأمور والمتعطل مرتبط التفكير والأحاسيس واتكالي.

النتائج السياسية: وللبطالة أيضا آثارها السياسية، فالمتعطلون من أكثر طبقات الشعب إثارة للشغب والفوضى، وهم يتحينون الفرص للتخريب والتدمير.

وأوضحت العديد من الدراسات ارتباط مشكلة البطالة بالجريمة، وهناك عدة سمات يتميز بها العاطل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يميل العاطل إلى مخالطة جيران وأصدقاء يتسمون بالسلوك الإجرامي ومن أرباب السوابق الإجرامية.
- ينزع العاطل إلى الهجرة الداخلية بحثاً عن العمل، إلا أنه سرعان ما يترك هذا العمل بمحض اختياره.
- يميل إلى العزلة الاجتماعية ومظاهر ذلك:
- مشاكله مع زملائه في أي عمل يلتحق به.
- لجوئه لترك العمل هروباً من هذه المشاكل.
- سوء علاقته بجيرانه في السكن.

مشكلة جناح وتشرد الأحداث:

تأتي مشكلة تشرد الأحداث وجناحهم، كنتيجة للتغيرات الاجتماعية التي صاحبت التطور في البيئة الاجتماعية، نتيجة للتصنيع، وتشغيل الأطفال وخروج المرأة للعمل، وضعف الرقابة الأسرية ، خاصة في الأحياء المتخلفة، والمدن الحضرية الصناعية .

والحدث الجانح: هو كل شخص جاوز السابعة من عمره ولم يجاوز الخامسة عشرة من عمره ، ذلك الحدث غير متكيف، يرتكب السلوك السيئ مما يستوجب مؤاخذته قانونا ويطلق هذا التعريف على الحدث

المذنب فعلا، والمعرض للإجرام، والنوع الأخير ينشأ في بيئة ثقافية خاطئة تعرضه لارتكاب الجرائم بسبب ظروف معينة من بينها ما يأتي.

- تعرض (الحدث) لمخالطة القدوة السيئة كالمجرمين، والمتسولين، وتجار المخدرات وغير ذلك.
- الهروب من سلطة الوالدين وسيطرة الأهل على سلوك الحدث وأفعاله.
- القيام بأفعال لا أخلاقية تضر بالآخرين وتعرضهم للخطر.

وقد حددت بعض الدول العربية الأحداث المشردين (ذكورا كانوا أم إناثا) فيمن تنطبق عليهم الحالات الآتية:

- الذي يوجد منهم متسولا. - الذي يجمع منهم أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات .
- الذي يقوم منهم بأعمال الدعارة أو الفسق أو تولي خدمة من يقومون بهذا الأمر. - الذي يكون سيئ السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه ، إذا كان الولي متوفياً أو غائبا أو عديم الأهلية .
- الذي ليس له محل إقامة مستقر. - الذي ليس له وسيلة مشروعة للتعيش، ولا عائل يؤتمن، وكان أبواه متوفين أو مسجونين أو غائبين.

ما هي العوامل المجتمعية والأسرية التي تؤدي إلى ظهور هذه المشكلة؟ هناك آراء عدة تتناول الإجابة على هذا التساؤل منها:

- تفكك المجتمع بصفة عامة وتفكك الأسرة بصفة خاصة .
- تعدد الزوجات.
- أن الطفل الذي ينمو عاطفياً وروحياً نمواً سليما يبدأ رحلة التنشئة الاجتماعية داخل المنزل وخارجة بداية طيبة، ويستمر متوافقا مع المجتمع يساعده على الانسجام مع التعاليم والقيم، وفي حالة اختلاف توازن عملية التنشئة، فإنه يكون محركا لعوامل تساعد على الانحراف في البيئة.
- يعد التحلل من الالتزامات الجمعية من العوامل المشجعة على تفشي التشرد والجناح في البيئة الاجتماعية ويدخل ضمن هذا التحلل ما يأتي:
- عدم الاهتمام من جانب المسئولين من رعاية الصغار بتوفير أساليب التربية الحديثة وكذلك المعاملة المتطرفة سواء كانت تدليلا أم قسوة.
- الظروف الاقتصادية.
- عدم توافر الظروف التربوية المناسبة.
- المستوى السلوكي السيئ .

افتقار البيئة إلى التدابير اللازمة لمنع انحراف الأحداث تشرداً كان انحرافهم أم جناحاً ومن بينهاما يأتي:

- الحاجة إلى أجهزة متخصصة للعناية بالأحداث المشردين والجانحين.
- الحاجة إلى تدابير فعالة لمواجهة البطالة.
- ضرورة توفير فرص التأهيل المهني للأحداث المعوقين.
- توفير دور الحضانة لأطفال الأمهات العاملات.
- الحاجة إلى مزيد من التعاون بين وسائط التنشئة الاجتماعية وخاصة المدرسة والأسرة في مجال التربية والتثقيف، والاهتمام بالمشاكل السلوكية التي تكشف عن نزعات عدوانية ضد المجتمع.
- حاجة البيئة الاجتماعية إلى تشريعات لحماية الطفولة وتنفيذ التشريعات القائمة لمواجهة الآثار المرتبة على الانحراف.

- مشكلة التلوث:

التلوث في أكثر معانية ببساطة هو أي مظهر من مظاهر التدخل في مكون من مكونات البيئة بحيث يؤثر فيه ويغير من طبيعته، ويؤدي هذا بالتالي إلى إلحاق الضرر بالإنسان وبغيره من الكائنات الحية.

ولقد أدرت جميع الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وانتماءاتها السياسية خطورة التلوث بكل أشكاله وأنواعه، وأدركت أنه يؤدي إلى الإضرار بكل الكائنات الحية على سطح الأرض، بل وسيصبح مصدراً لعديد من الأمراض التي سيصعب علاجها على المدى البعيد، وقد اهتمت منظمات عديدة بأمر التلوث.

ويلخص مصطلح التلوث مختلف التهديدات البيئية التي يتعرض لها الأفراد وأصبحوا في كثير من الأحيان أكثر تعوداً عليها.

أما العوامل التي تنتج حالة التلوث فتعرف بالملوثات والملوثات هي المواد أو الميكروبات التي تلحق الأذى بالإنسان أو تسبب له الأمراض أو تؤدي به إلى الهلاك.

ويمكن تصنيف الملوثات إلى نوعين هما:

ملوثات طبيعية: وهي الملوثات النابعة من مكونات البيئة ذاتها مثل مكوناتها من حشرات ضارة وميكروبات ونباتات وحيوانات سامة .

ملوثات مستحدثة: وهي التي تتكون نتيجة لما استحدثه الإنسان في البيئة من تقنيات وما ابتكرة من اكتشافات ومشروعات كتلك الناتجة عن شتى الصناعات والتفجيرات الذرية ووسائل المواصلات وما سببته تلك الوسائل من غازات ونفايات وضوضاء.

وقد أصبح التلوث ظاهرة حيث لم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، واختل التوازن بين العناصر المختلفة، ولم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة ومن أهمها:

- تلوث المدن بالدخان المتصاعد من عادم السيارات والغازات من مداخن المصانع ومحطات القوى.
- تلوث التربة الزراعية نتيجة الاستعمال المكثف للمبيدات.
- تلوث المجاري المائية نتيجة ما يلقى فيها من مخلفات الصناعة وفضلات الإنسان.
- الضغط الهائل على الموارد الطبيعية نتيجة التقدم الصناعي خاصة الموارد غير المتجددة (كالفحم – البترول – المياه الجوفية – الخامات المعدنية)
- تجريد مساحات كبيرة من الأحراش والغابات وانقراض عدد كبير من الحيوانات.
- ارتفاع نسبة الفاقد من الكائنات البحرية وزيادة نسبة المستنقعات.
- المواد المشعة من مناطق التجارب النووية.
- الإسراف في استخدام التكنولوجيا دون مراعاة خطورتها على الإنسان والبيئة.

8- النظم الاجتماعية:

لا يستطيع الإنسان أن يعيش بمعزل عن الآخرين، فالفرد لا يستطيع العيش دون جماعة أو اجتماعات حتى يشبع حاجاته، وينشأ عن ذلك **تفاعل اجتماعي** وعلاقات اجتماعية منظمة في صورها المادية والمعنوية، أي أن يتم هذا التفاعل بطرق منظمة تحكمه ضوابط وقواعد ومعايير تشكل النظم الاجتماعية.

8-1- تعريف النظام الاجتماعي وخصائصه:

يرى جيلين أن النظم الاجتماعية هي الأنساق المنظمة الدائمة نسبيا للتصرف والاتجاهات والأغراض والأشياء المادية والرموز والمثل التي توجه أغلب نواحي الحياة الاجتماعية، ويصفها وليام أوجبرن بأنها الطرق التي ينشئها وينظمها المجتمع لتحقيق حاجات إنسانية ضرورية.

للنظم الاجتماعية عدد من الخصائص العامة البارزة، والتي يمكن أن نجملها فما يلي:

- يتميز النظام الاجتماعي بأنه يقوم بوظيفته كوحدة في النسق الحضاري ككل، وهو بالتالي عبارة عن تجميع القواعد الاجتماعية السائدة في المجتمع، والتي تتكون من العادات والتقاليد والقيم والصفات الأخلاقية المنظمة بوعي أو بدون وعي كوحدة وظيفية.
- يتميز النظام الاجتماعي بدرجة نسبية من الاستمرار والدوام.
- يتميز أي نظام اجتماعي بأن له هدفا أو عدد من الأهداف الواضحة.
- تتميز النظم الاجتماعية بجمودها نتيجة لما تتميز به من استقرار ودوام لفترة طويلة من الزمن.
- تعتبر النظم الاجتماعية من عوامل التوافق بين الأجزاء المختلفة للحضارة ككل فهي تميل دائما إلى التوحيد بين أجزاء النظام الاجتماعي الكلي.

8-2- النظم الاجتماعية البارزة في المجتمع:

تبدو أهمية أي نظام اجتماعي في مدى ما يقوم به من نشاط والوظائف التي يؤديها، ولقد وجد كل نظام ليؤدي وظيفة أساسية، فوجد النظام الزراعي لإنتاج الغذاء والملبس من الأرض، ووجدت الأسرة لتربية الصغار، والدولة لتحكم، والنظام الديني للعبادة، ويمكن أن نجمل النظم الاجتماعية الهامة في حياة الإنسان في النظم الأربعة الرئيسية الآتية:

أ- النظم الاجتماعية: التي تتركز حول تنظيم العلاقة الجنسية، وهي نظم قديمة مارستها كل المجتمعات الإنسانية، وأهم هذه النظم نظام الأسرة ونظام الزواج، يقول روسو: " يتوجب على الأب أن يقدم رجال اجتماعين للمجتمع، ويتوجب عليه أن يقدم مواطنين لدولته".

ب- النظم الدينية: وتتركز حول العقيدة، وتبدو أهمية هذه النظم في تنظيم الظواهر التي تتعلق بالعبادة والسحر وطقوس الميلاد والموت والزواج والحروب.

ج- النظم الاجتماعية التي تعمل للصالح العام: وتتمثل في الوقت الحاضر في الدولة، حيث نجدها مسؤولة عن تأمين المجتمع ضد العدوان الخارجي، كما تعمل على نشر العدالة بين الناس وحماية الضعيف من القوي، ومعاقبة كل من يعمل على حدوث اضطراب في المجتمع .

د- النظم الاقتصادية: حيث أن كل مجتمع إنساني في حاجة إلى نظم اقتصادية لسد حاجات أفراده المتشابكة، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق هذه النظم، فإنتاج السلع والمواد التي يحتاج إليها المجتمع ركن هام في النظام الاقتصادي وتتمثل النظم الاقتصادية في المجتمع الحديث في ما وضعه المجتمع لنفسه من نظم صناعية وزراعية ومالية وتجارية متنوعة تقوم على سد احتياجات الإنسان من هذه النواحي، ولقد أصبح النظام الاقتصادي مجالا لتدخل الدولة ورقابتها لحماية مصالح الناس وحقوقهم، وخاصة فيما يتعلق بعدالة التوزيع وعدم الاستغلال والملكية والتعاقد.

وهذه النظم الاجتماعية الأربعة هي أكثر النظم انتشارا وبروزا، فلم توجد أي حضارة تخلو من الأسرة كما لم توجد أي حضارة تخلو من تنظيم اقتصادي، كما نجد للأغلبية العظمى من المجتمعات نوعا من الحكومة وعقيدة دينية معينة.

8-3- النظام الاقتصادي:

تحتل النظم الاقتصادية جانبا كبيرا من حضارتنا لتبدو وكأنها قد طغت على النظم الاجتماعية الأخرى، ذلك أنها تضم من نشاط الإنسان ما يتعلق بالإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي سواء كان آليا أو يدويا، كما تضم نظم التوزيع المختلفة سواء ما تعلق منها بالجملة أو القطعي(التجزئة)، التعاوني أو الفردي، كما يضم ما يتصل بالنظم الائتمانية كالبنوك وغيرها، وكل هذه النواحي قد يملكها أو ينظمها فرد أو مجموعة من الأفراد، عن طريق المنافسة أو عن طريق الشركات الاحتكارية، كما قد تديرها الدولة أو الهيئات التعاونية ، ويرى الكثير أن الظروف الاقتصادية العامل الرئيسي للنشاط الإنساني والنظم الاجتماعية.

أ- تعريف النظام الاقتصادي:

عبارة عن مجموعة الوسائل المستخدمة والأفكار والعادات في تفاعلها معا لاستغلال البيئة بقصد إرضاء حاجات أساسية وتختلف تفاصيل النظام الاقتصادي من حضارة لأخرى، وذلك نتيجة للتفاعل بين جماعات معينة لها حضارتها المميزة وبين البيئة الطبيعية، فهناك اقتصاد يقوم أساسا على الصيد من البر أو البحر، واقتصاد يقوم على الزراعة أو تربية الحيوانات والماشية، واقتصاد يقوم على الصناعة أو التجارة أو النقل، كما نجد في بعض الحالات اقتصاد يقوم على اثنين أو أكثر من هذه الأسس .

والنظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه ، ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل ، والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

- ويعدّ النظام الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام ، يتأثّر به ويؤثِّر فيه ، وعرّف أنتونيلي Antonelli النظام الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان ، وهو عند سومبارت Sompart المظهر الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:
  - **الجوهر:** أي مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية .
  - **الشكل:** أي مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والتأسيسية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي والعلاقات بين جميع المساهمين في النشاط الاقتصادي كنوع الملكية ونظام العمل ودور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع .
  - **المحتوى المادي:** أي المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمستوى تطور وسائل الإنتاج التي يُحصل بوساطتها على السلع والخدمات .

ب- تصنيف المجتمعات اقتصاديا:

- **اقتصاد الجمع:** وهو الذي يتركز نشاطه حول استخدام الإنتاج الذي يوجد في البيئة بصورة طبيعية كصيد الحيوانات وصيد السمك واستغلال النباتات البرية، وتتميز المجتمعات البسيطة بهذا النوع من الاقتصاد.
- **الاقتصاد التحويلي البسيط:** وهو الذي يعتمد على تحويل الإنتاج الطبيعي بطرق بسيطة أو يعتمد على النشاط الزراعي واستئناس الحيوان، وهذان النشاطان أبرز أشكال هذا النوع من الاقتصاد.

- **الاقتصاد التحويلي المعقد:** وهو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على اعتبار الإنتاج الطبيعي مادة خام يمكن تحويلها إلى مجموعة من المواد الجديدة عن طريق عدد من العمليات التي تنتهي بالمادة الخام إلى بضائع تامة الصنع تختلف كل الاختلاف عن طبيعة المادة نفسها، مثل تحويل القطن والصوف إلى ملابس، وإنتاج أدوات البلاستيك والأدوات الزجاجية والنايلون وغيرها.
- **الاقتصاد المنوع:** وهو الذي يعتمد على أكثر من نوع من الأشكال الاقتصادية السابقة بسيطة ومعقدة، وذلك حينما نجد جانبا من المجتمع يعتمد على الاقتصاد التحويلي البسيط، بينما يعتمد جانبا آخر على الاقتصاد التحويلي المعقد وهذا الوضع في أغلب بلدان العالم .

8-4- أنواع النظم الاقتصادية:

أ- النظام الاقتصادي الرأسمالي: النظام الرأسمالي أو ما يعرف بالنظام الليبيرالي أو اقتصاد السوق هو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعا فِي مفهوم الحرية.

تزداد أهمية مفهوم الملكية الفردية في الموارد النادرة حيث يفتح السوق المنافسة الصرفة بين الأفراد لاستغلالها بكفاءة .

بما أن الرأسمالية تعزز الملكية الفردية، فإنها تقلص الملكية العامة، و يوصف دور الحكومة فيه على انه دور رقابي فقط .

يسعى فيه الفرد في النظام الرأسمالي إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولى توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة، حيث يقوم السوق بهذا الدور .

ويتمتع النظام الرأسمالي إلى هذه اللحظة بقدرته على التجدد والاستمرار وقابليته للإصلاح؛ الأمر الذي جعل أغلب دول العالم اليوم تتوجه نحو الاتجاه الرأسمالي .

- **نشأة النظام الرأسمالي :** كان السبب في ظهورها الثورة الصناعية وما قدمته من سلع جديدة وازدهار في التجارة، وذلك خلال منتصف القرن الثامن عشر الميلادي بناء على الحملة التي قادها عدد من الاقتصاديين الفرنسيين تجاه الحكومات المختلفة لوقف تدخلها في التجارة الخارجية وإنهاء التعريفات الجمركية والقيود التجارية الأخرى، معلنين شعار: "حرية العمل والتجارة"، وشعار: "دعه يعمل دعه يمر ."

وكانت الدول الأوربية منذ القرن الخامس عشر الميلادي وحتى القرن الثامن عشر تقوم على نظام اقتصادي يسمى "النزعة التجارية" الذي يعتمد على زيادة الصادرات عن الواردات، وفرض التعريفات الجمركية العالية على السلع المستوردة لحماية المنتج الوطني، ودعم الزراعة والصناعة المحلية حتى تنخفض أسعار صادرتها.

وبعد ظهور الرأسمالية -لأول مرة-في منتصف القرن الثامن عشر على يد الاقتصاديين الفرنسيين جاء الاقتصادي الاسكتلندي "آدم سميث" فوضع كتابة "ثروة الأمم" سنة 1776م الذي وصف فيه الكيفية التي يعمل بها النظام الحر، وانتشرت أفكاره خلال بداية القرن التاسع عشر الميلادي، فبدأت الحكومة البريطانية برفع قيودها التجارية، وتطوير أول اقتصاد رأسمالي، ومن ثم انتشرت الرأسمالية في الدول التجارية الرئيسة الأخرى .

واجهت الرأسمالية أكبر تحد لها خلال سنوات الكساد العظيم، الذي ألم بأكثر دول العالم سنة 1929م، فأغلق الكثير من المصارف والمصانع والمحال التجارية، وفقد كثير من الناس وظائفهم ومساكنهم ومدخراتهم، كما فقد الأكثرون الثقة في الرأسمالية، وطلب بعضهم دعم الحكومة لمحاربة الكساد الذي استمر حتى بداية الأربعينيات من القرن العشرين. وكان السبب في انتهاء الكساد هو الإنفاق الحكومي العسكري الضخم خلال الحرب العالمية الثانية.

ولا تزال الحكومات الرأسمالية تبتعد عن سياسة التدخل وتكتفي بزيادة إنفاقها وبالتحكم في اقتصادياتها، وحاولت الدول الأخرى محاكاة الدول الرأسمالية بتخفيض تدخلها الحكومي في الاقتصاد، حتى الحكومات الشيوعية القوية بدأت في الاعتماد أكثر على قوى السوق في توزيع السلع والخدمات في بلادها. ومع ذلك فلم تسلم الرأسمالية من الأزمات البالغة كالتي وقعت في منتصف سبتمبر 2008م بإعلان انهيار البورصات العالمية .

- أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي:

- البحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام كالمخدرات مثلاً.
- تقديس الملكية الفردية وذلك بفتح الطريق لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثروته وحمايتها وعدم الاعتداء عليها وتوفير القوانين اللازمة لنموها وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام وتوطيد الأمن.
- المنافسة والمزاحمة في الأسواق.

- نظام حرية الأسعار وإطلاق هذه الحرية وفق متطلبات العرض والطلب ، واعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها.

- عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:

✓ نمو ظاهرة الاحتكار:

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها، وتحقيق أرباحه الاحتكارية، وعلى الرغم من أنه في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية.

وهكذا يؤدي الاحتكار إلى استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدي أيضًا إلى سوء استغلال للموارد، مما جعل كثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الاحتكار من خلال إصدار تشريعات وسن قوانين لمنع الاحتكار، والتقييد من سلطاته لصالح المستهلك .

✓ سوء توزيع الدخل والثروة :

يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرًا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة؛ فإنه من الطبيعي أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلاً الذين يحصلون الريع أو الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج، فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثمار مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض؛، لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج.

ولا يتوقف ذلك على النواحي الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يتعدى إلى النواحي السياسية، حيث يسيطر الأغنياء على مقومات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمتد نفوذهم إلى النواحي السياسية، فيصل نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة، والحصول على أعلى مراكز فيها، وذلك من خلال السيطرة على الأحزاب وانتخابها، بما يملكون من أموال .

وبمرور الوقت تجد الأسر الغنية تزداد قوة وإحكامًا، بفضل ما توفره لأبنائها وأعضائها من فرص الحياة والتعليم والترقي، وفي الوقت نفسه تتوارث الطبقات الكادحة فقر آبائها .

✓ تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية:

لقد ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن في إطار من الحرية الاقتصادية، كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل والكفء للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية؛ من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة، وبالتالي تظهر البطالة، والبطالة تؤدي إلى زيادة الأزمة حدة.

ومن أسباب الأزمات في النظام الرأسمالي أيضًا أن المنتجين لا يمكن أن يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، وخصوصاً في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، ويترتب على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

ولذلك يمكن القول: إن التقلبات الاقتصادية من رواج وكساد، هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر، ففي فترة يزداد حجم النشاط الاقتصادي ويحدث رواج وانتعاش، وفي فترة أخرى يقل حجم النشاط الاقتصادي ويحدث كساد وركود .

✓ الحرية الوهمية:

الحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج؛ فحرية العمل على سبيل المثال، لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبًا ما

يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة العاملة التي تكوِّن غالبية الشعب، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة؛ حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد، فأي حرية كان يملكها أكثر من 12 مليون عامل في الولايات المتحدة، كانوا في حالة بطالة خلال الثلاثينات، حيث ساد العالم أزمة عالمية كبرى .

ب- النظام الاقتصادي الاشتراكي:

- **مفهوم الاشتراكية والنظام الاقتصادي الاشتراكي :** الاشتراكية هي socialism وأحيانا يطلق هذا اللفظ على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضاً لسياسة الحرية الاقتصادية. كما يطلق، أحياناً، للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال، والطبقات الفقيرة، بهدف سن التشريعات الاجتماعية، والاقتصادية، التي تخفف معاناتهم، وتمنحهم بعض المزايا.

إلا أن الاشتراكية، من الناحية العلمية، تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي، والآلات، والمصانع للدولة. بمعنى آخر، فإن الاشتراكية، على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية، تقوم على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة .

أخذت الاشتراكية، في الفكر الاقتصادي والتطبيق الفعلي، صورتين، صورة الاشتراكية الخيالية، وصورة الاشتراكية الماركسية نسبة إلى كارل ماركس. فقبل ظهور الاشتراكية الماركسية، كان المنادون بالاشتراكية يحاولون تصوير عالم خيالي، تسود فيه مبادئ الاشتراكية الخيالية، وتنعدم فيه مساوئ النظم الاجتماعية، والاقتصادية، السائدة، محاولين إقناع الأفراد، والحكومات، بالمشاركة في إقامة هذا العالم الخيالي. وكان اعتمادهم، في ذلك، على التأثير العاطفي المصحوب بسردٍ للمساوئ الاجتماعية، والاقتصادية، التي كانت سائدة في تلك الفترة. ومن هذا المنطلق فإن الاشتراكية الخيالية لم تكن ذات أساس علمي تحليلي، وإنما كانت مجرد تخيلات وأحلام، ليس لها أساس علمي .

أما الصورة الثانية من صور الاشتراكية فكانت الاشتراكية الماركسية، أو الاشتراكية العلمية، التي حاول كارل ماركس بناءها على أساس علمي، محاولة لتميزها عن الاشتراكية الخيالية، ولدحض حجج الرأسمالية، التي اعتمدت المنهج العلمي أداة رئيسية في تحليلها للقضايا الاقتصادية المختلفة .

- **نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي:** يرجع الكثير من مؤرخي الفكر الاقتصادي المذهب الاشتراكي إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون، الذي صوّر في كتابه (الجمهورية) مجتمعاً مثالياً يعيش فيه الناس حياة ملؤها السعادة، والحرية، والعدالة. وقد بنى أفلاطون هذا المجتمع على ثلاث فئات من الناس هي :

الفئة الأولى: فئة الصناع، الذين يبنون المنازل، وينتجون الطعام، والملابس.

الفئة الثانية: فئة المحاربين، الذين يدافعون عن الوطن ضد العدوان الخارجي.

الفئة الثالثة: فئة الحكام الفلاسفة، الذين يتم اختيارهم بكل عناية ودقة،

ويحرم عليهم كل أنواع الملكية الخاصة، حتى ينصرفوا إلى رعاية حكمهم وإقامة العدل بين الناس ، وقد كان أفلاطون يهدف، من وراء ذلك، إلى تصوير مدينة مثالية، يعيش فيها الناس سعداء متحابين، وتزول منها كل صور الظلم الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي. ورغم أن أفكاره ظلت أفكاراً خيالية بعيدة عن التطبيق الواقعي، إلا أنها ظلت حاضرة في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين.وقد تبنى هذه الأفكار الكثير من الفلاسفة، والشعراء، والقساوسة، اعتقاداً منهم بأن شيوعية المجتمع هي الحالة الطبيعية، وأن القانون الوضعي، الذي أوجد عدم المساواة والملكية الخاصة، والفروق الطبقية بين الناس، في القرن السادس عشر .

وقد أثار مارتن لوثر الشكوك حول الملكية الخاصة، وعدّها من السيئات التي يجب أن يتخلص منها المجتمع. إلا أن هذه الآراء ظلت محبوسة في الإطار التخيلي، بعيدة عن التطبيق على أرض الواقع، خاصة في ظل النفوذ القوي، الذي كان يتمتع به الملوك والأمراء. واستمر الحال على هذا المنوال، حتى وضع كارل ماركس أساس الاشتراكية العلمية، التي كانت تهدف إلى تقويض مبادئ الرأسمالية، وساندها في ذلك التفاوت الطبقي، والاضطهاد الكبير، الذي عانته طبقة العمال، في الدول الأوربية، خلال القرن التاسع عشر. وقد أخذت الاشتراكية صوراً مختلفة حيث راوحت بين الاشتراكية الخيالية، والاشتراكية الإصلاحية.ومما لاشك فيه أن إسهام مفكري هذا المذهب قد أثرى الفكر الاقتصادي، وساعد في تطوره،

خاصة أنها قد أخذت على عاتقها البحث عن نواقص النظام الرأسمالي وعيوبه .

- أسس وخصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي:

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج .
- إشباع الحاجات الجماعية و الاهتمام بالمصلحة الجماعية أكثر من المصلحة الفردية .
- لتخطيط المركزي .

- عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

✓ عدم وجود الحافز القومي لضمان مزيد من تشجيع العمال على الإنتاج، وبالتالي إمكانية حدوث نوع من التراخي من جانب بعض المسؤولين عن إدارة أمور المشروع في ظل النظام الاشتراكي، وكذلك ضرورة توفير جهاز إداري ورقابي ضخم، لأن الدولة هي المسؤول عن المشروعات ، ويؤدى ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج من خلال وجود مزيد من الإجراءات الروتينية .

✓ عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي، فقد أثبتت التجربة والواقع انه رغم المزايا المتعددة التي يحققها التخطيط الاقتصادي، إلا أنه يحتوي على عيوب متعددة أهمها: أن السلطات التي تتولى التخطيط قد لا تملك المعلومات الكافية اللازمة للتخطيط على النحو الأكمل، فضلاً عن أن الواقع قد أثبت أن التخطيط يجر معه ذيولاً من البيروقراطية الخانقة، ويمهد لسيطرة الحزب الواحد في السلطة. كذلك فإن التخطيط كان يتم كثيراً على حساب فعالية الإنتاج القومي وكفاءته والسلوك الاقتصادي القويم.

✓ عدم وجود الحافز لاستخدام وسائل إنتاجية حديثة؛ الأمر الذي أدى ذلك إلى تخلف المعدات والآلات المستخدمة في العمليات الإنتاجية وما لذلك من آثار سلبية على جودة الإنتاج، وكذلك عدم الخبرة الكافية في مجال العلاقات التجارية الخارجية. كذلك ضعف جودة السلع التي تنتجها الدول الاشتراكية مقارنة بالدول الرأسمالية الصناعية.

ج- النظام الاقتصادي الإسلامي:

- **مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي**: هو مجموعة الأحكام والقواعد والوسائل التي تطبق على النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم - كما سبق أن طبق على امتداد التاريخ الإسلامي - لحل مشاكله الاقتصادية في النواحي الإنتاجية والتوزيعية والتبادلية كما يتضمن هذا النظام ما يتعلق بتوزيع الثروة وتملكها والتصرف فيها.فقد جاء الإسلام بمبادئ وأصول معينة تنطوي على سياسة اقتصادية متميزة ، وقد بدقة جرى تطبيق هذه المبادئ وتلك السياسة في عهد الرسول والتزم بها بعده الخلفاء الراشدون كما ارتبط بها حكام وأئمة المسلمين خلال التاريخ الإسلامي بدرجات متفاوتة.

والنظام الاقتصادي في الإسلام هو جزء من الدين الإسلامي الذي شمل جميع مجالات الحياة،وهو من إبداع الخالق عز وجل. وهو نظام ثابت ومستقر ومتكامل ولا يماثله أي نظام سواء كان قديما أو حديثا لأنه نظام كامل لا نقص في ه بأي وجه من الوجوه .

ولا يجد الباحث في الاقتصاد الإسلامي تناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، لأن الدولة في الإسلام جهاز يكفل تنظيم المجتمع وحمايته، وتوضح هذه الحكومة دور كل فرد وواجبه تجا هالأفراد والمجتمع، والدولة في الإسلام لا تقوم على مبد أ الأكثرية والأقلية أو على أساس الطبقات الاجتماعية إذ فإن نظام الحكم في الإسلام يضمن عدم إنفراد فئة معينة بالسلطة.

وبالتالي تسخرها لمصالحها كما حصل في النظام الديمقراطي الرأسمالي . حيث إنفرد أصحاب النفوذ والمال بالسلطة وأخذوا يسنون القوانين التي تطلق لهم العنان في كل وسائل كسب الثروة على حساب الفئة الضعيفة.

- **نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي:** الإسلام عقيدةً وشريعةً، ديناً ودولةً، اعتنى بجوانب الحياة السياسية، والاجتماعية كافة. كما اهتم بالعلاقات الاقتصادية بين الناس، فنظمها، وربطها بالأصول الاقتصادية التي نصت عليها المصادر الشرعيّة.

والاقتصاد الإسلامي قديم قدم الإسلام نفسه، لأنّ الإسلام منذ بزوغ فجره أشار إلى النظام الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية. وكانت الحياة الاقتصادية في صدر الإسلام بسيطة، والمشكلات الاقتصادية محدودة، لأنّ النشاط الاقتصادي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كان مقتصراً على الزراعة، والتجارة، والرعي. وحينما ازدهرت الحياة الاقتصادية، وتوسعت أثناء الفتوحات الإسلامية، ظهرت أنماط أخرى من العلاقات الاقتصادية، مما أدى إلى نشوء الدراسات الفقهية التي عالجت المسائل الشرعية والاقتصادية.

إنّ التقدم الحضاري الذي حققه المسلمون في القرون الأربعة الأولى في المجال الاقتصادي دعا إلى ظهور الكتب الإسلامية التخصصية في فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

وفي بداية القرن العشرين نشطت الدراسات الاقتصادية الإسلامية التي اتجه بعضها إلى الدراسة الاقتصادية الجزئية، مثل: الربا، والتأمين، والمضاربة... بينما تناول بعضها الآخر دراسات اقتصادية كليّة، تحاول الكشف عن أصول الاقتصاد الإسلامي، وسياسته الاقتصادية، والقسم الآخر من هذه الدراسات اتجه إلى الدراسات الاقتصادية التاريخية التي تُعْنى بتحليل النظام الاقتصادي في عهد من العهود الإسلامية، أو تحليل الفكر الاقتصادي لدى أحد أئمة المسلمين

خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي: النظام الاقتصادي الإسلامي له مقومات وخصائص تميزه عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، من هذه الخصائص :

- أنه نظام رباني فذ فريد، مستقل عن الأنظمة الأخرى، فواضعه هو الله تعالى خالق العباد ومبدع الأشياء، والعالِم بما يصلح الإنسان على اختلاف الأماكن والأزمان، بينما الأنظمة الأخرى من صنع البشر، ومن أهم صفاتهم الجهل والنقص، والخطأ والتأثر بالأهواء ، ولذلك كان من الخطأ الكبير وصف نظام الإسلام بأنه اشتراكي، أو رأسمالي، أو غير ذلك، وإن كان يلتقي مع كل من الأنظمة السائدة في بعض الأمور، إلا أنه يختلف عن جميعها في أمور أخرى مهمة اختلافًا جذريًا .
- تتجلى صفة الربانية في النظام الإسلامي باعتماده في أنظمته المختلفة على العقيدة الإسلامية التي تتمثل في الإيمان بالله تبارك وتعالى.

- المرجع الوحيد لهذا النظام هو التشريع الإسلامي المتمثل في الكتاب والسنة ، وما تفرع منهما كالإجماع والاجتهاد .
- ويتميز النظام الإسلامي بأنه في جوانبه المختلفة - ومنها الجانب الاقتصادي - يراعي المبادئ الأخلاقية، والقيم النبيلة، ويتقيد بها، ويلتزم بالحفاظ على الفطرة السليمة، وُتعَنى تشريعاته بالحفاظ على المقاصد الخمسة الكبرى في الحياة وهي:الدين، والحياة، والعقل، والعِرض، والمال .

د- النظام الاقتصادي المختلط:

- مفهوم النظام الاقتصادي المختلط : هو نظام اقتصادي يقوم بالجمع ما بين أكثر من مظهر من مظاهر الأنظمة الاقتصادية المختلفة، وعادة ما يحتوي الاقتصاد المختلط على شركات مملوكة من قبل أفراد أو من قبل الحكومة، كما يحتوي الاقتصاد المختلط على عناصر من النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي، أي الجمع ما بين عناصر من الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق، ويعرف النظام المختلط بأنه درجة من الحرية الاقتصادية ممزوجة بتخطيط اقتصادي مركزي أي أنه يعتمد على تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال إجراءات تنظيمية تهدف إلى ضبط الأسعار و منع الأزمات الناتجة عن الدورات الاقتصادية الرأسمالية ممزوجة بتخطيط اقتصادي و يقدم هذا النظام المختلط درجة من الحرية الاقتصادية .

- خصائص النظام الاقتصادي المختلط:

- اعتماده على خطة اقتصادية تخطيط موجه يعتمد على الحوافز لتنفيذ الخطط .
- يسعى النظام الاقتصادي المختلط نحو تحقيق التوظيف الكامل في المجتمع، أي الاستغلال الأمثل لكل عناصر الإنتاج و استقرار الأسعار ، الإنفاق الحكومي على الخدمات والضمانات الاجتماعية، و تقديم مساعدات للطبقة الفقيرة .
- الاعتماد على تفاعل قوى السوق مع تدخل الدولة و الرقابة الحكومية .

- لمحة حول الاقتصاد المخطط مركزيا والمخطط لا مركزيا :

الاقتصاد المخطط مركزيا: وهو نوع من الأنظمة الاقتصادية، حيث تسيطر الدولة على سياسة الاقتصاد الكلي والنشاط التجاري، ولكنها تسمح بحرية القرارات الاقتصادية فيما يتعلق بالتوظيف والاستهلاك على مستوى معين، أي أن هنالك سيطرة من قبل الدولة على عوامل الإنتاج .

يتم انتقاد الأنظمة الاقتصادية المخططة مركزيا أحيانا لكونها غير منظمة بشكل صحيح، أو لا تحفظ مراقبة الجودة و حوافز العمال، يعرف هذا النموذج أحيانا ب " الاقتصاد الموجه."

يعارض العديد من الاشتراكيين هذا النظام كأساس للديمقراطية والاشتراكيين الديمقراطيين والتحرريين و الأناركيين، حيث يفضلون التخطيط الديمقراطي اللامركزي .

***الاقتصاد المخطط لا مركزيا** : ويسمى أيضا بالاقتصاد المخطط تشاركيا أو ديمقراطيا، هو نظام اقتصادي يستند إلى التخطيط اللامركزي، يتم فيه توزيع سلطة صنع القرارات على عملاء اقتصاديين متعددين وعلى وحدات الإنتاج المحلية على عكس الاقتصاد المخطط مركزيا الذي تجمع فيه كافة المعلومات الاقتصادية من قبل سلطة مركزية لوضع خطة عامة للإنتاج و الاستثمار .

يمكن تطبيق نموذج ال تخطيط اللامركزي سواء ضمن اقتصاد مختلط أو ضمن اقتصاد ما بعد رأسمالي، يتطلب هذا النموذج من التخطيط نوعا من المشاركة الديمقراطية في صنع القرارات الاقتصادية من خلال الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية الصناعية .

تم إقتراح نموذج التخطيط اللامركزي كأساس اقتصادي للمجتمع ما بعد رأسمالي بدلا من نموذج اشتراكية السوق المطروح أيضا ، يؤيد معظم الاشتراكيين الديمقراطيين والأناركيين (ح ركة تدعم النزعة الفردية المتطرفة واللاسلطوية)، الاقتصاد المخطط لا مركزيا،بينما يرفضون السوق الرأسمالية والتخطيط المركزي .

9- علم الاجتماع الاقتصادي:

9-1- التطور التاريخي لعلم الاجتماع الاقتصادي:

في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ماركس ودوركايم وفيبر وسمل درسوا العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع بشكل عام (من خلال دراسة عمليات الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الخدمات والبضائع من خلال مفاهيم السلطة والتكامل والعدالة والبناء والمؤسسات والمذاهب والثقافة).

في خلال أعوام 1930 بارسنز فرق بين الاقتصاد (التركيز على وسائل الفعل الاقتصادي) وعلم الاجتماع (التركيز على القيم المحددة والمؤثرة على الفعل الاقتصادي)

من 1960 إلى 1980 :

بارسونز وسملسلر: اتجاهات سوسيولوجية جديدة لدراسة الاقتصاد.

آخرون: العديد من علماء الاجتماع حاولوا تضييق مجالات البحث في ظواهر اقتصادية خاصة، بدون المحاولة إلى الوصول إلى فهم دقيق للحياة الاقتصادية حيث نشأ العديد من فروع علم الاجتماع كعلم اجتماع التنظيم والعمل والمهنة الطبقات الاجتماعية التنمية والثقافة.

من 1960 إلى 1980:

خلال أعوام 1960: دراسات سوسيولوجية على مواضيع متنوعة مثل:

- ✓ المنظمات الاجتماعية
- ✓ العمل والمهنة.
- ✓ السوق والإنتاج .

- مؤلفات بلاو واسكوت 1960، اتزيوني في عام 1960 وآخرين قدمت اتجاهات سوسيولوجية جديدة:
  - ✓ دراسة الانتاج
  - ✓ دراسة الإدارة في المنظمات.

- علماء الاجتماع درسوا العمل والمهنة من منظور الطبقات الاجتماعية وذلك من خلال:

✓ استخدام نظريات دوركايم وفيبر حول الحراك الاجتماعي التدرج الوظيفي اكتساب المكانة وتوزيع الدخل والأجر .

✓ علم اجتماع العمل والمهنة استخدم نظريات دوركايم ورأس مالية الاحتكار.

✓ علم اجتماع التنمية:

✓ يقوم بدراسة نظريات التصنيع والنمو الاقتصادي من خلال التركيز على الأسس الاجتماعية والسياسية للنمو والتنمية الاقتصادية في العالم.

- دراسات أخرى ركزت على نظرية التنمية للتبعية ونظرية النظام العالمي.

دراسات عن الاستهلاك لثورشتاين فبلن 1899 :

الاستهلاك المظهري والطبقة العاطلة: الاستهلاك كوسيلة لإظهار الثراء والطبقة الاجتماعية

جورج وسمل 1904 : فلسلفة النقود.

بوردو 1980 : الاستهلاك كوسيلة لبناء الطبقة الاجتماعية واكتساب الهوية الفردية وتحقيق الذات

- **حديثاً:** دراسات جديدة مثل دراسة المنظمات الاقتصادية، سوق العمل، الأسواق المالية.
- استراتيجيات لربط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع عن طريق علماء الاقتصاد

✓ نظرية الاختيار العقلاني (عوامل اجتماعية مهمة) .

✓ الاقتصاد الاجتماعي: اتزيوني (ضرورة إشراك علم الاجتماع لحل المشاكل الاقتصادية.

9-2- تعريف علم الاجتماع الاقتصادي:

نيل سملسلر يقول "علم الاجتماع الاقتصادي يمكن أن يحدد بالتطبيقات المستخدمة للأنماط العامة، المراجع، المتغيرات، و نماذج الشرح السوسيولوجية لدراسة مجموعة الأنشطة المتعلقة بالإنتاج، التوزيع، والتبادل والاستهلاك للبضائع والخدمات النادرة ".

يرى السيد بدوي: علم الاجتماع الاقتصادي بأن هذا العلم يتحدد في؛

أ- **سوسيولوجيا التنظيم الاقتصادي:** حيث يفسر لنا هذا العلم الاقتصادي نوع التنظيم الاقتصادي الذي ارتضاه المجتمع ووجده ملائما للمعتقدات السائدة فيه ودرجة تطوره الحضاري، كما يفسر لنا التغيرات التي قد تحدث في هذا التنظيم نتيجة لتغيرات البناء الاجتماعي.

ب- **سوسيولوجيا القرار الاقتصادي:** وهنا يهتم الباحث في علم الاجتماع الاقتصادي بمعرفة الذين يتخذون القرار علي المستويات المختلفة مثل السلطة الحاكمة، وحدات الإنتاج، ومستوي الأفراد.

ج- **سوسيولوجية المعرفة الاقتصادية:** يحاول الأفراد هنا معرفة نظامهم الاقتصادي بهدف تحسينه أو تبديله، معني هذا أن الأفراد يتعين عليهم معرفة كيف يعمل نظامهم الاقتصادي، حيث أن المعرفة الاقتصادية لها دور هام في عملية الإنتاج، وهنا يتدخل علم الاجتماع لتوضيح المعايير التي يجب مراعاتها عند اختيار من يعملون في المجال الاقتصادي، ولمعرفة وسيلة انتقال المعرفة الاقتصادية إلى المجتمع بما يؤثر في درجة نموهذا المجتمع في المستقبل.

وتجدر الإشارة أن لعلم الاجتماع الاقتصادي عددا من الفروع نذكر منها؛ علم اجتماع المهنة، علم اجتماع العمل، علم اجتماع التعليم، علم اجتماع الاستهلاك، وعلم الاجتماعي الصناعي.

3-9- المسلمات الأساسية في علم الاجتماع الاقتصادي:

أ- الأفعال الاقتصادية شكل من الأفعال الاجتماعية:

الأفعال الاقتصادية وحدها لا تفسر لماذا يجتمع الناس في السوق سواء كأفراد أو جماعات. دوركايم يجادل ويقولا الأفعال الاقتصادية الصرفة لا تربط وتجذب الناس لبعضهم أكثر من لحظات معدودة ولكن هناك عوامل أخرى تربط الناس مع بعضهم خلال عملية التبادل.

ماركس يؤكد على أن المتعاملين في السوق يحتاجون إلى نوع من التعاون لإتمام الصفقات التجارية.

ب- الفعل الاقتصادي يحدث ويتم في مجتمع:

مفهوم الشبكة: مجموعه من العلاقات بين أفراد.

- ✓ شبكة العلاقات غير الرسمية التي تنشأ بين العاملين في مكان واحد.

✓ شبكة علاقات بين الأقليات في بعض الصناعات.

✓ شبكة العلاقات المالية المستمرة تؤدي إلى استقرار وديمومة في العلاقات. (مثال: دراسة George Katon 1957: الشركات الكبرى تفضل استمرارية التعامل مع مؤسسات بنكيه بعينها حتى وان كان معدل القناعة والرضا بتلك الخدمات ليس عاليا وذلك لبناء سمعه جيده لتلك الشركات).

✓ الشبكة ترتبط بمفهوم الثقة (البطاقات الائتمانية في روسيا)

✓ السوق يمكن النظر إليه باعتباره شبكة علاقات ، الزبائن يحافظون على عميل واحد لتجنب أي تكاليف إضافية كما يعمل الموظف مع صاحب العمل.

ج- البناء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية:

بالنسبة للاقتصاديين المقياس لجودة المؤسسة الاقتصادية هو الفعالية (مستوى الإنتاج مثلا). بالنسبة لعلماء الاجتماع هناك عوامل أخرى كالقوة (قد تكون مؤسسة جيده ولكن ليست قوية في السوق لتحصل على مناقصات).

- **مناهج البحث في علم الاجتماع الاقتصادي:**

✓ **المنهج التجريبي:** مجموعتين بمؤثر ونتيجة؛ قلما يستخدم.

✓ **المنهج الإحصائي:** استخدام البيانات الإحصائية؛ يستخدم كثيراً.

✓ **منهج مقارن:** مقارنة عدد صغير من الحالات (مجموعة مجتمعات).

9-4- إسهامات المدارس السوسيولوجية المختلفة في علم الاجتماع الاقتصادي:

أ- عبد الرحمن بن خلدون:

- **المنهج:** منهج تاريخي قائم على استخدام المنطق والمقارنة.

أهم مؤلفاته: مقدمة ابن خلدون؛

✓ الصنائع والمهن.

- ✓ أسعار السلع بأنواعها في المدن والأرياف.
- ✓ التجارة والنقل.
- ✓ **الدولة والسوق:** نظرية في ما يُعرف اليوم بالتخصص.

ب- ماكس فيبر:

- **المنهج:** منهج تحليلي مقارن
- **أهم مؤلفاته:** تاريخ الاقتصاد العام (General Economic History):

تصورات فيبر لمكونات الاقتصاد العام من وجهة نظر سوسيولوجية تاريخية لتحليل الظواهر والعمليات والمشكلات الاقتصادية ويتكون من أربعة أجزاء:

- ✓ **الجزء الأول:**

- طبيعة التنظيمات الزراعية.
- أنساق الملكية.
- نشأة النظام الاقتصادي العائلي وتقسيم العمل والسلطة.
- العشائر.

- ✓ **الجزء الثاني:**

- طبيعة الحياة الاقتصادية المتغيرة وتنوع النشاط الاقتصادي.
- نشأة الصناعة والتعدين.
- نشأة الرأسمالية.

- ✓ **الجزء الثالث:**

- التجارة والتبادل في مرحلة ما قبل الرأسمالية.
- طبقات التجار.

- نشأة الأسواق.

- ظهور الاتحادات التجارية.

- النقود كوسيلة للدفع.

- نشأة البنوك.

- ظهور الفوائد البنكية ودور التجار اليهود في انتشار ظاهرة الفائدة في اوروبا

✓ **الجزء الرابع:**

- أصل الرأسمالية الحديثة

- ظهور الدولة العقلانية

- ظهور المؤسسات الإدارية ونمو التخصصات المهنية

- **الأخلاق البروتستانتينية وروح الرأسمالية:**

- التأكيد على أن الرأسمالية نظام اقتصادي اجتماعي.
- الاعتراض على الفكرة الماركسية في تفسير الاقتصاد والتأكيد على اثر العوامل الدينية في الاقتصاد وبيان كيف أن الرأسمالية لم تنشأ في مجتمعات غير تلك الأوروبية الحديثة.
- العلاقة بين الأجور والعمل: عوامل أخرى غير المال (الدافعية).

- **التنظيم الاجتماعي الاقتصادي:**

- التقسيمات السوسيولوجية للفعل الاقتصادي.
- نماذج التبادل الاقتصادي (دفع النقود).
- الفرق بين الاقتصاد الحُر (الرأسمالي) والمخطط (الشيوعي).
- البيروقراطية.
- إنتاجية العمل: الشروط الأساسية التي تؤثر في تحقيق معدلات الحد الأقصى من الانتاجية وانجاز العمل.

- فيبر سعى لدراسة الظواهر الاقتصادية باعتبارها ظواهر مجتمعية وانساق اجتماعية تحدد في ظل ظروف اجتماعية.

ج- فلفريدو باريتو:

- **اهم مؤلفاته:** العقل والمجتمع (Mind and Society)؛ محاولة دراسة الجوانب غير عقلانية في السلوك البشري.
- **منهج الاقتصاد السياسي:**
- قضية القيمة على أساس المنفعة.
- محددات عملية الشراء.
- نبذ فكرة الاشتراكية.

د- ثورشتاين فيبلين:

- **المنهج:** تحليلات سوسيو- ايكولوجية نقدية:
- صاحب المدرسة المؤسساتية (Institutional School):
- نقد وتحليل للتغيرات المصاحبة للرأسمالية الأمريكية مابين الحرب العالمية الأولى والثانية كالتالي:

تغيرات ايجابية	تغيرات سلبية
زيادة الانتاج نموإقتصادي ارتفاع الدخل القومي تحسن مستوى المعيشة واحوالها مشروعات إقتصادية واجتماعية	انخفاض الاجور وعدم ضمان الوظائف زيادة ساعات العمل مشكلات تعليم، هجرة، تشغيل الصغار، رشوة، ضرائب

✓ المبادئ الأساسية للمدرسة:

- التركيز على ضرورة تحديث التصورات الاقتصادية الكلاسيكية وتدعو إلى الإصلاح الاجتماعي.
- النظر إلى الأفعال الاقتصادية كأفعال جمعية تتأثر بالمجتمع ونظمه ومؤسساته وتقاليده.
- النظر إلى المؤسسات الاقتصادية كأنماط اجتماعية تتشكل حسب ثقافة وعادات وسمات المجتمع.

- رفض المدرسة فكرة التوازن الطبيعي.
- التأكيد على دور التكنولوجيا في التغيرات الاجتماعية.

هـ- جوزيف شومبيتر:

- **أهم مؤلفاته:** طبيعة ومحتوى التحليلات النظرية الاقتصادية؛ حيث يشير إلى أهمية الارتباط بين علمي الاقتصاد والاجتماع ودراسة السلوك الاقتصادي من خلال رؤية سوسيولوجية.
- **تاريخ التحليل الاقتصادي:** يتكون الاقتصاد من أربعة مجالات؛

- النظرية الاقتصادية.

- التاريخ الاقتصادي.

- المنهج والإحصاء.

- الاجتماع الاقتصادي.

- **الدورات الاقتصادية:** تغير البناءات الاجتماعية والتاريخية والثقافية والسياسية يؤدي إلى تغيرات في النظم الاقتصادية.
- **سوسيولوجية الامبريالية:** نوع جديد من الامبريالية ؛ امبريالية اقتصادية، ماذا تعني الامبريالية؟ وهل تتفق الامبريالية الاقتصادية مع مبادئ الرأسمالية الداعية إلى الحرية الاقتصادية؟

و- تالكوت بارسونز ونيل سملسلر:

- أهم القضايا التي عالجها بارسونز وسملسلر: النظر إلى الاقتصاد على انه نسق فرعي اجتماعي من حيث انه: (ما هي نظرية النسق عند بارسونز)
  - ✓ يسعى إلى تحقيق أهداف مجتمعية.
  - ✓ يختلف باختلاف البناء الاجتماعي المحيط.
  - ✓ يتألف من انساق فرعية داخلية (إنتاج-توزيع).
  - ✓ تعمل الدولة على تنظيمه وتشكيله.
  - ✓ يدخل في تكاليف الإنتاج جميع الأنساق الفرعية الاجتماعية الأخرى (إنسان-ثقافة).
  - ✓ التعاقد عملية تنظيم للعلاقات والعمليات الاقتصادية والسلوكية والبشرية وله شروط محددة .

- ✓ دراسة الأسواق التامة وغير التامة؟ .
- ✓ أسباب عدم التوازن والاستقرار في الأسواق؟.
- ✓ أنواع الأسواق.
- ✓ تحليل العمليات الاقتصادية: الدورات التجارية، الاستثمار، الاستهلاك.
- ✓ النمو والتغير الاقتصادي.

ز- نيل سملسلر:

- ● الاقتصاد والبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية: التأثير المتبادل؛

القيم الثقافية	التشريعات السياسية	الجماعات التضامنية	التدرج الاجتماعي
الدين الايديولوجيا	الشركات العالمية النقابات الاضرابات صراع / تعارض دور الحكومة	الجماعات العرقية القرابة الاثنية الصغيرة	الهجرة الطبقات الاجتماعية

9-5- المداخل الأساسية الأربعة لعلم الاجتماع الاقتصادي الحديث:

بعض هذه المداخل قديمة تاريخياً ، ولكنها وجدت بعض التعديلات في العصر الحديث، حيث- تعكس وجهات نظر مختلفة ومتنوعة بناء على دراسات إمبيريقية.

أ- المدخل الاقتصادي:

- ✓ يعكس انفتاح علماء الاقتصاد على التراث السوسيولوجي.
- ✓ الاستعانة بالنظرية السوسيولوجية لفهم الظواهر الاقتصادية.
- ✓ تطور لما يسمى بالاقتصاد الامبريالي.
- ✓ مفكرون أمثال جيري بيكر وجيمس كولمان ومتشور ولسون.
- ✓ أهمية دراسة الحركات الاجتماعية والمهنية.

ب- المدخل البنائي الفردي:

- ✓ ظهر في بداية السبعينات ووجد الاهتمام في فترة الثمانينات بين علماء اجتماع ألمانيا وهولندا.
- ✓ حصل على الاهتمام من علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية حديثاً.
- ✓ استخدام النموذج الاقتصادي لدراسة الظواهر الاجتماعية (نموذج الاختيار العقلاني ومصطلح الحد الأقصى للمنفعة).
- ✓ مفكرون أمثال بيلر وكولمان.
- ✓ دخل في إطار اهتمامات علماء الاجتماع مثل نيل سملسلر وجيري بيكر و ديتال بيل.
- ✓ أدى إلى ظهور نظرية ما يعرف بالعقلانية الاجتماعية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي.

ج- مدخل علم الاقتصاد السياسي الجديد:

- ✓ ظهر خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات.
- ✓ أنماط السلطة السياسية العالمية والعمليات الاقتصادية
- ✓ ضرورة استخدام النظرية السوسيولوجية في دراسة النظم الاقتصادية السياسية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.
- ✓ العلاقة بين أشكال السلطة السياسية والاقتصاد العالمي (بين الحكومة ومنظمة التجارة العالمية)، دراسة التكتلات الاقتصادية، مشكلات دول العالم الثالث.
- ✓ مفكرون أمثال سمير أمين وايمانويل والريشتين.

د- المدخل الاجتماعي الاقتصادي:

- ✓ الجوانب الاجتماعية في العمليات الاقتصادية (العوامل الأخلاقية في التبادلات التجارية)
- ✓ ظهور ما يسمى بالاقتصاد السلوكي واقتصاديات المؤسسات.
- ✓ نشأة المدرسة المؤسساتية الحديثة.
- ✓ مفكرون أمثال ايتزيوني.

9-6- التحليل السوسيولوجي للعمليات الاقتصادية:

ينظر الاقتصاديون عموما إلى النشاط الاقتصادي باعتباره يرتبط أساسا بالإنتاج والاستهلاك، فالإنتاج يقوم على حشد الموارد واستغلالها، أما الاستهلاك فهو استعمال النتاج النهائي لتلك العملية، ويترتب على الإنتاج والاستهلاك ضرورة وجود أسلوب محدد للتوزيع بمعنى نقل المواد الأساسية للإنتاج (المواد الخام – رأس المال – الموارد البشرية) إلى المؤسسة الإنتاجية ثم توصيل المنتجات بعد ذلك إلى المستهلكين، ومن خلال

هذا المنظور الإقتصادي سنحاول الكشف عن المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بالعمليات الاقتصادية الثلاثة : الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك.

أ- الإنتاج: يهتم البحث السوسيولوجي لعملية الإنتاج بثلاثة جوانب أساسية هي: العوامل الفنية، الأدوار المهنية، والتنظيمات الرسمية.

- **العوامل الفنية للعملية الإنتاجية** : هي المظاهر الطبيعية والبيولوجية المرتبطة بعملية الإنتاج، فهي تتضمن حجم المصنع أو المؤسسة، والاستقرار الموسمي أو الدوري لبعض الأنماط الإنتاجية، والتغيرات الفنية العديدة من حيث حجمها ونوعيتها، ولقد نتج عن العمل الآلي نقص في التفاعل بين جماعات العمل، وصغر تلك الجماعات نسبيا، وازدياد معدلات الاتصال بين العمال ورؤساءهم المباشرين ، او بعبارة أخرى تعدلت صورة **البناء الاجتماعي** للتنظيمات الصناعية.
- **الأدوار المهنية لعملية الإنتاج** : حيث يستطيع عالم الاجتماع الإقتصادي أن يحلل الأدوار المهنية داخل المؤسسة الإنتاجية مثل أدوار المدير التنفيذي أو رئيس العمال، أو الفني أو العامل الماهر أو غير الماهر .... الخ. ليس فقط باعتبارها أدوارا مهنية تنشأ عن الحاجات التي تتطلبها العملية الإنتاجية، بل باعتبارها أدوارا اجتماعية بالدرجة الأولى.
- **التنظيمات غير الرسمية:** حيث كشفت البحوث السوسيولوجية عن أن صورة التنظيم الرسمي كما تعكسها خرائط التنظيم لا تعبر إلا عن جانب واحد فقط من التنظيم الحقيقي، فإلى جانب هذا التنظيم الرسمي هناك دائما تنظيم اجتماعي غير رسمي يتألف من الجماعات التي تنشأ عن التفاعل التلقائي بين أعضاء التنظيم، وتتميز هذه الجماعات غير الرسمية بالعلاقات الشخصية وصغر الحجم، وظهور أنساق للمكانة، وأدوار وقيم ومعايير غير رسمية.

ب- التبادل: حيث أن المتغيرات السوسيولوجية ترتبط أيضا بنظم التبادل الحديثة التي تحكمها نظرية الأثمان، والأجور، ونظام السوق وغيرها من المفاهيم الإقتصادية، ونستطيع أن نلمس ذلك بوضوح إذا قدمنا موجزا للسوق، ويمكن أن نقسم الأسواق إلى ثلاثة نماذج أساسية وهي:

- **سوق العمل:** حيث نجد أن الفكرة الأساسية التي تحكمه هي فكرة الأمن الاجتماعي، وهي التي تفسر إصرار العمال باستمرار على تحقيق عمالة كاملة، ومقاومتهم الشديدة للبطالة، ذلك أن فقدان الدخل أو

نقصانه يعني عدم القدرة على القيام **بالمسؤوليات الاجتماعية** العديدة، وبخاصة مسؤوليات الأسرة الحديثة.

- **سوق المنظم:** فهو في جوهره سوق للعمل، إلى أن عمل المنظم له نوعية خاصة لأنه قائم على المخاطرة التي يتعرض لها في محاولته لإعادة تنظيم عوامل الإنتاج، إلى جانب قدرته على التجديد في الأنماط التقليدية للإنتاج ومعنى ذلك أن المنظم يشغل مكانة بارزة في النمو الإقتصادي .
- **سوق السلع الاستهلاكية:** لقد صاحب النمو المتزايد في الإنتاج الكبير، وتنوع الأسواق اهتمام ملحوظ باستخدام أساليب الدعاية، وتقديم التيسيرات المختلفة للتأثير على المستهلكين، وكان ذلك نتيج اختفاء المساومات على الأسعار وظهور السعر الموحد للسلع الإستهلاكية.

ج- الاستهلاك: لقد شاعت النظرية النفعية في الفكر الإقتصادي لتفسير الإستهلاك خلال القرن التاسع عشر، والفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية تتلخص في أنه برغم أهمية الحاجات الإنسانية كعامل مؤثر في إنتاج السلع وتوزيعها إلى أن هذه الحاجات لا يربطها شكل نمطي محدد، بمعنى أنها تتميز بالعشوائية والتنوع، ولذلك يتعين اعتبارها بمثابة عوامل ثابتة للتحليل الإقتصادي .

وفي الأخير نستطيع أن نلخص بعد هذا العرض للعمليات الاقتصادية أن علم الاجتماع الإقتصادي ينطوي على عدد من المتغيرات الملائمة القادرة على تفسير أنماط السلوك الاقتصادي الخالصة.

الخاتمة:

يعتبر علم الاجتماع أحد العلوم الاجتماعية التي تهدف إلى كشف طبيعة بناء المجتمع البشري، إلا أنه يتميز عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى بتوضيحه للقوى الأساسية التي تدعو الجماعات إلى التماسك، ورسم حدود أساليب الحياة وكأي مجال للبحث يختار علم الاجتماع مداخله واتجاهاته مسترشدا بمفهومات وتصورات محددة عن الحياة الاجتماعية وعن فهم عناصرها ومكوناتها وإجراء دراسات تطبيقية عليها، فإذا كان الكيميائي يهتم ببناء المركب والعلاقات التفاعلية بين عناصره، فإن عالم الاجتماع يفحص بناء المجتمع البشري، ويوضح العلاقة بين مكونات من جماعات وطبقات بمختلف أوضاعها وسلوكاتها وأنماطها وطرق تفكيرها .

بدأ انشغال الرأي العام بهذا العلم مع عشرينيات القرن الماضي، حتى وإن كانت هناك وجهات نظر حول الإنسان والمجتمع مع بداية التفكير العلمي المنظم والتفكير الفلسفي(وبحسب تيودور أدرنو نشأ علم الاجتماع في الغرب عن الفلسفة الوضعية) ، إلا أن ظهور علم الاجتماع كنسق علمي كانت مع دعوة ابن خلدون إلى قيام علم يدرس الاجتماع البشري حتى جاء أوقست كونت ليضع تسمية هذا العلم بعلم الاجتماع وكانت تصورات كونت تدعو الى ضرورة وأهمية استقلال علم جديد يهتم بدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية بصورة واقعية، ثم حدد بعد ذلك إميل دوركايم الخطوط المنهجية والقواعد التي يسير عليها هذا العلم.

وفي ثلاثينيات هذا القرن اتسع مجال البحث في علم الاجتماع، وخاصة بعد هجرة الكثير من العقول الأوروبية والألمانية بالذات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتطور أساليب البحث الإحصائية، وأساليب استخدام أدوات جمع البيانات وخاصة المقابلات فتحرك العلم واتخذ وضعه داخل هرم الترتيب الأبجدي، ومنه تطور الاهتمام بدراسة المجتمع، لم يكن علم الاجتماع وليد لحظة يمكن تحديدها فقد بدأ التفكير في المجتمع وشؤونه منذ أن بدأ الإنسان يفكر في أسلوب حياته وكيفية تعديل البيئة وملائمتها مع ظروفه إلى أن علم الاجتماع بصورته الحديثة ظهر في أواخر القرن الثامن عشر ، وكان نتاج مجتمع غربي أخذ على عاتقه إدراج التغير المستمر في حياته، إذ باسم الرقي الإنساني عمل ويعمل الغربيون على بناء مجتمع يختلف عن مجتمع أسلافهم فهم يخترعون الحداثة.

ليس علم الاجتماع مادة دراسية معزولة عن الواقع، تقدم ضمن المسافات المعرفية المقررة على الطالب، فهو طبيعة معرفية من طبيعة متميزة، لذلك فان الاشتغال به في البحث والتكوين يستوجب مراعاة تلك الطبيعة في جانب أصالتها التنظيرية من جهة، وعلاقتها بالواقع المدروس من جهة ثانية، وإذا كان علم

الاجتماع في الجزائر كفرع معرفي في الجامعة قد عرف نشأته الأولى في رحاب الجامعة الفرنسية على نهج المدرسة الدوركايمية، فان السنوات الأولى للاستقلال كانت امتداد لذلك المنهج المكتبي في حين حملت مرحلة السبعينيات تصورا إيديولوجيا أخر جعل من علم الاجتماع أداة إيديولوجية للتعبئة والتحرر من آثار الاستعمار والتخلص من التبعية، وما لبثت سنة 1979 أن تطل حتى بدأت معالم وإرهاصات سياسية و اجتماعية جديدة تنذر بتحول جديد، وكان ذلك التحول منذ دستور 1989 حيث دخلت الجزائر مرحلة التعددية السياسية، والتوجه إلى اقتصاد السوق، وهو ما جعل علم الاجتماع كممارسة سوسيولوجية في وضع جديد أهم ما ميزه موقف سلبي من قبل السلطة السياسية، وواقع اجتماعي جديد ملئ بالتناقضات والاحتقانات، وهكذا يكون مشروعا بل مطلوبا التساؤل: أي علم اجتماع منشود لمرحلة اقتصاد السوق التي تعيشها الجزائر حاليا؟.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وهي القطب الأوحد والأقوى في العالم دخلت في مأزق اقتصادي خطير يهدد النسيج الاجتماعي وتماسك الأمة وتجانسها بسبب القصور في التعليم الابتدائي والثانوي كما يرى "ألان جرينسبان"، وان كان مشكلة القصور تكمن في أن دراسة الرياضيات في الولايات المتحدة أقل من المستوى الدولي، فلا شك أن التعليم العربي يعاني خللا وتراجعا كبيرين إلى حد يشعرنا بأننا نسير في نفق طويل مظلم، لأن سياسات التعليم العربي لا تربط المحتوى التعليمي بالاحتياجات الملحة لتطوير الاقتصاد، ومن ثم يراوح هذا الاقتصاد مكانه، ويزداد جيش العاطلين من العمل، في شكل بطالة سافرة، أو بطالة مقنعة، فهل ننتبه لما نحن مقبلون عليه؟ وهل نفكر في إنقاذ التعليم بما يتناسب مع عالم يتجه نحو اقتصاد غير مسبوق في تنافسيته، وغير مسبوق في اعتماده على العقول القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الفائقة؟.

وفي الأخير نقول لا يمكن إقامة اقتصاد متطور من دون العمل على تطوير نظام التعليم، لأن مخرجات العملية التعليمية تخص مستقبل الأفراد والمجتمع والأمة، ولأن عملية التغيير المجتمعي تنطلق من رواج الفكر السليم والمعرفة المؤصلة التي تبرز مظاهر الخصوصية والتمايز، لذلك كان لابد من إعمال الجهود من أجل المساهمة في صياغة ملامح مشروع اقتصادي بديل على مستوى الرؤى والتصورات، وفي ميدان السياسات والمؤسسات، لأنه في جو الحرية والمنافسة يفسح المجال للإبداع والابتكار والقيام بالمبادرات وتعيش المعرفة ربيع عمرها، ويكون من نتاج تلك المعرفة ما يعود على الإنسان بالرقي والازدهار.

قائمة المراجع:

1 - إبراهيم إمام، **الإعلام والاتصال بالجماهير**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة 1969.

2 - إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.

3 - إحسان محمد الحسن: علم الاجتماع التربوي، ط1، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

4 - إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع الجريمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

5 - إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

6 - إحسان محمد شفيق العاني، **الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي**، جامعة بغداد، العراق، 1986.

7 - احمد القصير، **منهجية علم الاجتماع بين الوظيفية والماركسية والبنيوية**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1985.

8 - احمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، دار المعارف، القاهرة 1984.

9 - أحمد غريب السيد عبد العاطي، **علم الاجتماع الريفي والحضري** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

10 - إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سوسيولوجية التنمية** ، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2001.

11 - إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2004.

12 -بدوي السيد مجمد، **مبادئ علم الاجتماع**، ط2، دار المعارف، الإسكندرية، 1981.

13 - بركات ليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،.

14 - بهاء الدين خليل تركية، **علم الاجتماع العائلي**، الأهالي للطباعة، دمشق، 2004.

15 - بوتومور، **علم الاجتماع والنقد الاجتماعي**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، 1981.

16 - جدنز انتوني، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)** ، ط4، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

17 -جون ركس، **مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، منشأة المعارف، الاسكندرية 1973.

18 - جي روشيه ، **علم الاجتماع الامريكي: دراسة لتالكوت بارسونز**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة 1981.

19 - حسن الساعاتي، **علم الاجتماع الخلدوني –قواعد المنهج-**، دار المعارف، القاهرة، 1986.

20 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الثقافة –دراسة في علم الاجتماع الثقافي-**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

21 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم الاجتماع الصناعي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.

22 - حمدي علي أحمد، **مقدمة في علم اجتماع التربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

23 - خليل أحمد خليل، **معجم مفاهيم علم الاجتماع**، الإنماء العربي، بيروت، 1995.

24 - خمش مجد الدين، **علم الاجتماع**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1998.

25 - الدقس محمد، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1996.

26 - رابح درواش، **علم اجتماع العائلة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001.

27 - سعاد الشرقاوي، **علم الاجتماع السياسي –أثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية على النظم السياسية-**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.

28 - سعيد ناصف، **علم الاجتماع الحضري –المفاهيم والقضايا والمشكلات-** ، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2006.

29 -سمير نعيم، **النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1970.**

30 - السيد البدوي، **نظريات ومذاهب اجتماعية**، دار المعارف، القاهرة 1969.

31 - السيد الحسيني، **نحو نظرية اجتماعية نقدية**، سجل العرب، القاهرة 1983.

32 - صالح حسام، **علم الاجتماع الحضري**، التعليم عن بعد، جامعة الملك فيصل، الرياض، 2005.

33 - طلعت إبراهيم لطفي، **علم الاجتماع التنظيم**، دار غريب، القاهرة، 2007.

34 - عبد الحميد لطفي، **علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1981.

35 - عبد الحميد لطفي، **علم الاجتماع**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 1965.

36 - عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، ط 3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.

37 - عبد السميع سيد أحمد، **دراسات في علم الاجتماع التربوي** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

38 - عبد الله شلبي، **علم الاجتماع –الاتجاهات النظرية والإستراتيجيات البحثية-** ، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة 2012.

39 - عثمان إبراهيم، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر للتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

40 - علي السيد الشيخ، **علم اجتماع التربية المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.

41 - علي ليلة، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، دار المعارف، القاهرة، 1991.

42 - غريب عبد السميع غريب، **علم الاجتماع (مفهومات-موضوعات-دراسات)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

43 - غريب محمد سيد أحمد وآخرون، **علم اجتماع الاتصال والإعلام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

44 - غريب محمد سيد أحمد، **علم الاجتماع الحضري** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

45 -الغزوي فهمي وآخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر للتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

46 - فاروق يوسف أحمد، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1977.

47 - فاطمة بدوي، **علم اجتماع المعرفة**، منشورات جروس برس، 1988.

48 - محمد أحمد الزعبي، **علم الاجتماع والبلدان النامية** ، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1991.

49 - محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.

50 - محمد الجوهري وآخرون، **ميادين علم الاجتماع**، دار المعارف، **القاهرة** 1970.

51 - محمد الذوادي، **المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

52 - محمد السويدي، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.

53 - محمد علي محمد، **تاريخ علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984.

54 - محمد علي محمد، **علم الاجتماع السياسي**، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1974.

55 - مريم أحمد مصطفى عبد المجيد، **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

56 - مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1991.

57 - مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع ومدارسه**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1966.

58 - معن خليل عمر، **علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق، عمان، الأردن، 1984.

59 - منال أبو الحسن، **أساسيات علم الاجتماع الإعلامي**، دار النشر للجامعات، مصر، 2007.

60 - مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا، 2007.

61 -نيقولا تيماشيف ، **النظرية في علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها**، ترجمة محمود عوده وآخرون، دار المعارف ، القاهرة 1970.

62 - هشام محمود الأقداحي: علم الاجتماع السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.